التقرير العالمي لمنظمة العفو الدولية

أحكام الإعدام وما نُفذ من أحكام في 2017

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم ما يزيد على 7 مليون شخص يناضلون من أجل عالم يتمتع فيه الجميع بحقوقهم الإنسانية.

وتتمثل رؤية المنظمة في أن يتمتع جميع البشر بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمة العفو الدولية منظمة مستقلة عن جميع الحكومات والعقائد السياسية أو المصالح الاقتصادية أو المعتقدات الدينية، وتتلقى تمويلها من أعضائها ومن التبرعات العامة.

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2018

ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسبة المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتراء في لمادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:
www.amnesty.org

وإذا نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.

الطبعة الأولى 2018
الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية
Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, UK

منظمة العفو الدولية

رقم الوثيقة: ACT 50/7955/2018 Arabic
اللغة الأصلية: الإنجليزية
amnesty.org

قائمة المحتويات

ملاحظة حول الأرقام التي تستخدمها منظمة العفو الدولية بشأن تطبيق عقوبة الإعدام 4

استخدام عقوبة الإعدام في عام 2017 6

الأرقام العالمية 6

نظرة عامة على مستوى مناطق العالم 17

الأمريكيتان 17

منطقة آسيا والمحيط الهادئ 27

أوروبا وآسيا الوسطى 43

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 46

منطقة إفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى 52

الملحق 1: أحكام الإعدام وما نفذ من أحكام في 2017 58

عمليات الإعدام المسجلة في 2017 58

عمليات الإعدام المسجلة في 2017 59

الملحق 2: الدول التي ألغت عقوبة الإعدام والتي واصلت تطبيقها حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2017 60

الملحق 3: التصديق على المعاهدات الدولية حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2017 62

مرفق بالداخل:

التوجه نحو إلغاء عقوبة الإعدام في أفريقيا -جنوب الصحراء

البلدان التي نفذت إعدامات في عام 2017

عمليات الإعدام المسجلة بالنسبة للجرائم المتعلقة بالمخدرات

التوجهات نحو عقوبة الإعدام 1998-2017

ملاحظة حول الأرقام التي تستخدمها منظمة العفو الدولية بشأن تطبيق عقوبة الإعدام

يقتصر التقرير الحالي على تغطية التطبيق القضائي لعقوبة الإعدام خلال الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى ديسمبر/ كانون الأول 2017. وجرياً على عادتها في السنوات الماضية، قامت منظمة العفو الدولية بجمع المعلومات من طائفة متنوعة من المصادر، ولا سيما الأرقام الرسمية الصادرة بهذا الخصوص، والأحكام والمعلومات المستقاة من الأفراد المحكوم عليهم بالإعدام وعائلاتهم وممثليهم، والتقارير التي تعدها منظمات المجتمع المدني الأخرى، والتقارير الإعلامية. ويقتصر التقرير على تغطية أحكام الإعدام المنفذة، والصادرة، وغير ذلك من المجالات المتعلقة بتطبيق عقوبة الإعدام من قبيل تخفيف الأحكام بالإعدام وحالات تبرئة المحكوم عليهم بهذه العقوبة عندما يتوفر تأكيد منطقي بشأن هذه المعلومات تحديداً. ولا تنشر الكثير من الحكومات معلومات بشأن تطبيق عقوبة الإعدام على أراضيها، وتُعتبر البيانات المتعلقة بعقوبة الإعدام من أسرار الدولة في كل من بيلاروس، والصين، وفيتنام. ولم يتوفر خلال عام 2017 سوى القليل من المعلومات المتعلقة بعقوبة الإعدام في بعض البلدان، وخصوصاً لاوس، وليبيا، وماليزيا، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (كوريا الشمالية)، وسوريا، وفيتنام، واليمن، وذلك جراء القيود الصارمة التي تفرضها السلطات على هذه المعلومات، أو جراء اندلاع النزاعات الداخلية المسلحة فيها، أو بسبب الأمرين معاً.

وعليه، فتمثل الأرقام التي توردها منظمة العفو الدولية بشأن عقوبة الإعدام الحد الأدنى من أعداد المشمولين بهذه العقوبة، ما خلا بعض الاستثناءات. ومن المرجح أن تكون الأرقام الحقيقية أعلى بكثير مما يرد هنا. وفي حال حصول المنظمة على معلومات أوفى بشأن بلد من البلدان خلال سنة معينة، فتتم الإشارة إلى ذلك في متن التقرير.

ولقد توقفت منظمة العفو الدولية في 2009 عن نشر تقديرات الأرقام الخاصة بتطبيق عقوبة الإعدام في الصين.

ويعكس قرار المنظمة بالتوقف عن نشر الأرقام الخاصة بالصين في هذا السياق حجم قلقها من قيام السلطات الصينية بإساءة استخدام أرقام المنظمة، وتعمد تقديمها بطريقة تجانب الصواب. ولطالما حرصت المنظمة على أن تبين أن الأرقام التي تنشرها بشأن الصين هي أقل بكثير من الواقع نظراً للقيود الصارمة التي تفرضها الصين على هذه المعلومات. ولم تقم الصين حتى اليوم بنشر أي رقم بشأن العقوبة، ولكن تشير المعلومات المتوفرة إلى صدور وتنفيذ أحكام الإعدام بحق آلاف الأشخاص سنوياً. وتجدد المنظمة دعوتها الموجهة إلى السلطات الصينية كي تنشر معلومات تتعلق بتطبيق عقوبة الإعدام.

وسوف تعمد منظمة العفو الدولية في حال تلقيها معلومات جديدة بعد صدور التقرير، وتمكنها من التحقق منها، إلى تحديث الأرقام التي يوردها التقرير عبر الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.amnesty.org/ar/what-we-do/death-penalty

في الجداول واللوائح، حيثما تظهر علامة "+" بعد رقم يلي اسم بلد ما- وعلى سبيل المثال، إندونيسيا (47+)- يعني ذلك أن منظمة العفو الدولية قد تمكنت من التأكد من وقوع 47 عملية إعدام و صدور هذا العدد من الأحكام في إندونيسيا، ولكنها تعتقد أن العدد الحقيقي يزيد على 47. وحيثما تظهر علامة "+" بعد اسم بلد دون رقم- وعلى سبيل المثال، إيران (+)- فإن ذلك يعني أن منظمة العفو الدولية قد تحققت من وقوع إعدامات و صدور أحكام بالإعدام أو أشخاص محكوم عليهم بالإعدام (أكثر من واحد) في البلاد، ولكنها لم تتمكن من الحصول على معلومات كافية لتقديم رقم ذي مصداقية للحد الأدنى منها. وعند حساب العدد الإجمالي العالمي أو الإقليمي، فإن علامة (+) قد عنت 2، بما في ذلك للصين.

وتعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في جميع الأحوال بلا استثناء، وبصرف النظر عن طبيعة الجريمة أو ملابساتها، أو براءة المتهم من عدمها، أو صفاته الفردية، أو الأسلوب الذي تستخدمه الدولة في تنفيذ الإعدام. وتقوم المنظمة بحملات تهدف إلى إلغاء تطبيق عقوبة الإعدام بالكامل.

استخدام عقوبة الإعدام في عام 2017

"لم تفعل عقوبة الإعدام شيئاً لخدمة الضحايا أو ردع الجريمة"

أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2017[1]

الأرقام العالمية

تشير بحوث منظمة العفو الدولية إلى حصول انخفاض آخر في استخدام عقوبة الإعدام على المستوى العالمي في عام 2017، مقارنة بأعلى مستوياتها المسجلة في 2015 على صعيد عمليات الإعدام المنفذة، وعدد أحكام الإعدام الصادرة في 2016. وظل عدد البلدان التي نفذت عمليات إعدام وأصدرت أحكاما بالإعدام متسقا نوعا ما مع الأرقام التي سُجلت على صعيد مماثل في السنوات الأخيرة.

وقامت بلّدان بإلغاء عقوبة الإعدام بالنسبة لجميع الجرائم فيما انضم بلد ثالث إلى قائمة البلدان التي ألغت عقوبة الإعدام في الجرائم العادية مثل القتل. وقام عدد آخر من البلدان بخطوات على طريق تقييد استخدام هذه العقوبة. ومع نهاية العام 2017، وصل عدد البلدان التي ألغت عقوبة الإعدام في القانون إلى 106 بلدان، بينما وصل عدد البلدان التي ألغت العقوبة في القانون أو الواقع الفعلي إلى 142 بلداً.

وتؤكد تلك الأرقام مجددا على التوجه العالمي نحو إلغاء عقوبة الإعدام. وظلت أقلية معزولة من البلدان تلجأ إلى تنفيذ الإعدامات، حيث تكفلت أربعة بلدان فقط بتنفيذ 84% من مجموع عمليات الإعدام المسجلة في 2017.

---

[1] كلمة أمين العام الأمم المتحدة في اجتماع للخبراء حول "الشفافية وعقوبة الإعدام" الأمين العام للأمم المتحدة، 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2017 (ww.un.org/sg/en/content/sg/statement/2017-10-10/secretary-generals-remarks-panel-%E2%80%9Ctransparency-and-death-penalty%E2%80%9D).

وجسّدت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مثالا حيا على ذلك التوجه الإيجابي حيث سجلت منظمة العفو الدولية تراجعا في عدد البلدان التي نفذت عمليات إعدام من خمسة بلدان في 2016 إلى بلدين فقط في عام 2017، فضلاً عن تسجيل انخفاض ملموس في عدد أحكام الإعدام التي صدرت في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، ألغت غينيا عقوبة الإعدام بالنسبة لجميع الجرائم، وألغت كينيا الحكم بعقوبة الإعدام إلزاميا في قضايا القتل. ووصل عدد البلدان التي ألغت العقوبة في المنطقة إلى 20 بلدا، وذلك بعد قيام بلد واحد فقط بإلغاء تطبيق العقوبة في عام 1981.

وسجلت منظمة العفو الدولية تراجعا ملحوظا في مجموع عمليات الإعدام التي نُفذت على خلفية جرائم متعلقة بالمخدرات. وبالإضافة إلى ذلك، قامت إيران وماليزيا باعتماد تعديلات قانونية من شأنها أن تقلص من حجم اللجوء إلى الحكم بعقوبة الإعدام إلزاميا في الجرائم المتعلقة بالمخدرات على الرغم من أنهما من أعتى مناصري استخدام عقوبة الإعدام في تلك الجرائم.

وأكدت تلك التطورات الهامة أن العالم قد تجاوز نقطة التحول الحاسمة، وأن إلغاء هذه العقوبة القصوى من حيث قسوتها ولا إنسانيتها وإهانتها للكرامة الإنسانية قد أصبح قريباً.

عمليات الإعدام

استمر عدد عمليات الإعدام المنفذة عالميا بالانخفاض الذي بدأه عام 2016. وسجلت منظمة العفو الدولية تنفيذ 993 عملية إعدام في عام 2017، أي بانخفاض بلغ 4% مقارنة بعام 2016 الذي سجل تنفيذ 1032 عملية إعدام، وبواقع 39% مقارنة بعام 2015 الذي سجلت فيه المنظمة تنفيذ 1634 عملية إعدام، وهو أعلى رقم سُجل منذ العام 1989. وعاد مجموع عمليات الإعدام المنفذة عالميا على إثر ذلك الانخفاض إلى مستوياته التي كان عليها قبل 2015.[2] ولا تشمل تلك الأرقام آلاف عمليات الإعدام المنفذة في الصين التي لا زالت تصنف معلومات عقوبة الإعدام كأسرار الدولة.[3]

ونفذت إيران أكثر من نصف (51%) عمليات الإعدام المسجلة، وتكفلت كل من السعودية والعراق وباكستان بتنفيذ 84% من مجموع عمليات الإعدام في العالم. وسجلت عمليات الإعدام المنفذة في العراق زيادة بواقع 42% بعد أن أرتفع عددها من 88 عملية إعدام في 2016 إلى 125+ عملية إعدام في 2017. وعلى النقيض من ذلك، سجلت البلدان الثلاثة الأخرى تراجعا طفيفا في الأرقام المتعلقة

---

[2] ظلت منظمة العفو الدولية حتى عام 2015 تعرض رقمين لعدد عمليات الإعدام في إيران ضمن تقاريرها السنوية بشأن استخدام عقوبة الإعدام عالميآن حيث كان أحد الرقمين يمثل العدد المعلن عنه رسميا لعمليات الإعدام واستخدمته المنظمة في منشوراتها النصية القصيرة والمعلوماتية (إنفوغرافيك)، بينما مثل الرقم الثاني عدد الإعدامات غير المعلن عنها رسميا ولكن تمكن المنظمة من تأكيده (مع الحرص على عدم تكرار احتساب الحالات طبعاً). ودأبت منظمة العفو الدولية منذ مطلع عام 2016 على استخدام رقم مجمل يمثل حاصل جمع الرقم الرسمي المعلن عنه والرقم الذي يمثل عدد الإعدامات غير المعلن عنها رسميا وتمكن المنظمة من تأكيدها.

[3] توقفت منظمة العفو الدولية، في 2009، عن نشر أرقامها التقديرية لتطبيق عقوبة الإعدام في الصين، حيث تُعتبر البيانات المتعلقة بعقوبة الإعدام من أسرار الدولة. وعوضاً عن ذلك، لجأت المنظمة إلى تحدي السلطات الصينية بأن تثبت ادعاءاتها بأنها تحقق هدفها بتقليص تطبيق عقوبة الإعدام بأن تنشر الأرقام بنفسها. كما لم تتوفر أية أرقام أو توفر النزر اليسير منها فيما يتعلق ببعض البلدان الأخرى (انظر "الملاحظة بشأن أرقام منظمة العفو الدولية المتعلقة باستخدام عقوبة الإعدام" الواردة في التقرير الحالي لمزيد من المعلومات).

بعمليات الإعدام فيها مقارن بعام 2016، حيث سجلت تراجعا بواقع 11% في إيران، و5% في السعودية، وانخفاضا ملموساً بواقع 31% في باكستان.

كما سجلت عمليات الإعدام في مصر تراجعاً ملحوظا في عددها (وبواقع 20%)، وتراجع عددها في بيلاروس (من +4 إلى +2). وتضاعف عدد عمليات الإعدام أو نحو ذلك في (دولة) فلسطين بعد أن ارتفع من 3 عمليات في 2016 إلى 6 عمليات إعدام في 2017، وكذلك ارتفع عددها في سنغافورة من 4 إلى 8، ومن 14 إلى 24 عملية إعدام في الصومال.[4]

وسجلت منظمة العفو الدولية تنفيذ عمليات الإعدام في 23 بلداً، وهو نفس الرقم الذي سجلته في عام 2016 أيضا.

واستأنفت البحرين والأردن والكويت والإمارات العربية المتحدة تنفيذ عمليات الإعدام في عام 2017 بعد توقفها مؤقتا.[5] ولم تسجل منظمة العفو الدولية تنفيذ إعدامات في خمسة بلدان هي بوتسوانا وإندونيسيا ونيجيريا والسودان وتايوان على الرغم من أنها نفذت عمليات مشابهة في 2016. ولم تتمكن المنظمة من تأكيد تنفيذ عمليات إعدام قضائية في ليبيا وسوريا.

عمليات الإعدام المسجلة على مستوى العالم في 2017[6]

أفغانستان (5)، البحرين (3)، بنغلاديش (6)، بيلاروس (+2)، الصين (+1)، مصر (+35)، إيران (+507)، العراق (+125)، اليابان (4)، الأردن (15)، الكويت (7)، ماليزيا (+4)، كوريا الشمالية (+)، باكستان (+60)، (دولة) فلسطين (6: سلطات حماس في قطاع غزة)، السعودية (146)، سنغافورة (8)، الصومال (24: بونتلاند 12، والحكومة الاتحادية 12)، جنوب السودان (4)، الإمارات العربية المتحدة (1)، الولايات المتحدة الأمريكية (23)، فيتنام (+)، اليمن (+2).

واستُخدمت الأساليب التالية في تنفيذ أحكام الإعدام: قطع الرأس بحد السيف (السعودية)؛ والشنق (أفغانستان وبنغلاديش ومصر وإيران والعراق واليابان والأردن وماليزيا وباكستان و(دولة) فلسطين وسنغافورة وجنوب السودان)؛ والحقنة المميتة (الصين والولايات المتحدة وفيتنام)؛ ورمياً بالرصاص (البحرين وبيلاروس والصين وكوريا الشمالية (جمهورية كوريا الشعبية الديموقراطية) و(دولة) فلسطين والسعودية والصومال والإمارات العربية المتحدة واليمن). وكما كان الحال بالنسبة للسنوات السابقة، لم تتلق منظمة العفو الدولية أية تقارير عن تنفيذ أحكام قضائية بالإعدام رجماً.

---

[4] أتاحت سلطات سنغافورة قدرا محدودا من المعلومات المتعلقة بعمليات الإعدام المنفذة لديها. ومن الممكن أن تكون الزيادة في عدد الإعدامات في 2017 مرتبطة بحسم القضية المتعلقة بتنفيذ التعديلات التشريعية بشأن الحكم بعقوبة الإعدام إلزاميا، حيث دخل قرار الحكم في تلك القضية حيز التنفيذ في عام 2013.

[5] يعود تاريخ تنفيذ آخر عملية إعدام قبل عام 2017 في البحرين إلى العام 2010، والأردن إلى العام 2015، والكويت إلى العام 2013، والإمارات العربية المتحدة إلى العام 2015. وعلى الرغم من أن منظمة العفو الدولية قد سجلت تنفيذ عمليتي إعدام في اليمن في 2017، فمن غير الواضح إذا ما شكل ذلك استئنافا لتنفيذ عمليات الإعدام نظرا لعدم تمكن المنظمة من تأكيد تنفيذ عمليات إعدام في اليمن عام 2016 بسبب النزاع الدائر في البلد.

[6] نظرا للنزاع الدائر في هذين البلدين، لم تتمكن منظمة العفو الدولية من تأكيد تنفيذ عمليات إعدام في ليبيا وسوريا في 2017.

عقوبة الإعدام والمنظمات الحكومية الدولية في 2017

من أصل 35 دولة عضو فى منظمة الدول الأمريكية، كانت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة التى نفذت عمليات إعدام.

من أصل 57 دولة عضو فى منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا، كانت بيلاروس والولايات المتحدة الدولتين الوحيدتين اللتين قامتا بتنفيذ عمليات إعدام .

نفذت ثلاث دول من أصل 55 دولة عضو فى الاتحاد الإفريقى عمليات إعدام: مصر والصومال وجنوب السودان

عُرف عن قيام 10 دول من أصل 21 دولة عضو فى جامعة الدول العربية بتنفيذ عمليات إعدام: البحرين ومصر والعراق والأردن وفلسطين والسعودية والصومال والإمارات العربية المتحدة واليمن.[7]

قامت ثلاث دول من أصل 10 دول أعضاء فى رابطة دول جنوب شرق آسيا بتنفيذ عمليات إعدام: ماليزيا وسنغافورة وفيتنام

عُرف عن قيام أربع دول من أصل 53 دولة عضو فى رابطة الكومنولث بتنفيذ عمليات إعدام: بنغلاديش وماليزيا وباكستان وسنغافورة

عُرف عن قيام دولتين من أصل 58 دولة عضو فى المنظمة الدولية للدول الناطقة بالفرنسية بتنفيذ عمليات إعدام: مصر وفيتنام

وحدهما اليابان والولايات المتحدة من بلدان مجموعة الثماني نفذتا عمليات إعدام

كانت 170 دولة من أصل 193 دولة عضو في الأمم المتحدة (أي 88% منها) خالية من الإعدامات في 2017.

أحكام الإعدام

سجلت منظمة العفو الدولية انخفاضا بواقع 17% في إجمالي عدد أحكام الإعدام الصادرة في العالم، وذلك أن تراجعت إلى +2593 حكما في 2017 بعد أن سجلت رقما قياسيا بواقع 3117 حكماً بالإعدام في 2016، ولكن ذلك لا ينفي بقاء الرقم متسقا عموما مع الإجمالي المرتفع الذي أبلغت المنظمة عنه في السنوات الأخيرة (حيث وصل عددها في 2014 إلى 2466 حكماً بالإعدام).

وتراجع عدد البلدان التي عُرف عن قيامها بإصدار أحكام جديدة بالإعدام من 55 بلدا في 2016 إلى 54 بلدا في 2017، حيث شكل ذلك انخفاضا للعام الثاني على التوالي بعد أن بلغ عدد البلدان التي أصدرت أحكاما بالإعدام 61 بلدا في 2015. ولم تظهر سبعة بلدان أصدرت أحكاما بالإعدام في 2016 ضمن قائمة البلدان التي أصدرت أحكاما مماثلة في 2017، وهي بربادوس وإثيوبيا وكازخستان وليبيريا وملاوي والنيجر وبابوا غينيا الجديدة. ولكن سجلت منظمة العفو الدولية مع ذلك قيام خمسة بلدان هي البحرين

[7] تم تعليق عضوية سوريا في جامعة الدول العربية بسبب العنف المستخدم في قمع الانتفاضات.

وبوتسوانا وبروناي دار السلام وغينيا الاستوائية وغامبيا بإصدار أحكام بالإعدام في 2017 على الرغم من عدم قيامها بإصدار أية أحكام في 2016.[8]

أحكام الإعدام المسجلة عالميا في 2017

أفغانستان (11+)، والجزائر (+27)، والبحرين (15)، وبنغلاديش (273+)، وبيلاروس (+4)، وبوتسوانا (4)، وبروناي دار السلام (1)، والصين (+)، وجمهورية الكونغو الديموقراطية (22+)، ومصر (402+)، وغينيا الاستوائية (2)، وغامبيا (3)، وغانا (7)، وغيانا (3)، والهند (109) وإندونيسيا (47+)، وإيران (+)، والعراق (65+)، واليابان (3)، والأردن (+10)، وكينيا (+21)، والكويت (+15)، ولاوس (1+)، ولبنان (+12)، وليبيا (3+)، وماليزيا (38+)، وجزر مالديف (2)، ومالي (10)، والمغرب/الصحراء الغربية (+15)، وميانمار (2+)، ونيجيريا (621)، وكوريا الشمالية (+)، وباكستان (200+)، ودولة فلسطين (16: سلطات حماس في غزة)، وقطر (1)، والسعودية (1+)، وسيراليون (21)، وسنغافورة (15)، والصومال (24: بواقع 16 بونتلاند؛ و8 الحكومة الاتحادية)، وجنوب السودان (+16)، وسري لنكا (218)، والسودان (17+)، وتايوان (3)، وتنزانيا (+5)، وتايلند (75)، وترينيداد وتوباغو (9)، وتونس (+25)، والإمارات العربية المتحدة (5)، والولايات المتحدة (41)، وفيتنام (35+)، واليمن (+5)، وزامبيا (94)، وزيمبابوي (11).

سجلت منظمة العفو الدولية ارتفاعا ملموسا في عدد أحكام الإعدام الصادرة في بنغلاديش ومصر والمغرب/ الصحراء الغربية ونيجيريا وسنغافورة وسري لنكا وترينيداد وتوباغو، بينما سُجل انخفاض ملحوظ في عدد الأحكام الصادرة في الجزائر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغانا والهند وإندونيسيا والعراق والكويت ولبنان ومالي وباكستان والسعودية والصومال وتنزانيا وتونس والإمارات العربية المتحدة.

وتُعزى الزيادة في بعض البلدان مثل سري لنكا إلى قيام السلطات بتزويد منظمة العفو الدولية بمعلومات تفصيلية بشأن استخدامها لعقوبة الإعدام في 2017، وهو ما لم تفعله في عام 2016. وقد تكون قدرة منظمة العفو الدولية على الحصول على بيانات ذات مصداقية بشأن بعض البلدان الأخرى ساهمت جزئيا في ارتفاع الرقم الكلي أيضا.

وعُرف عن وجود ما لا يقل عن 21919 شخصا تحت حكم الإعدام في مختلف أنحاء العالم مع نهاية عام 2017.

حالات تخفيف العقوبة أو العفو عن المحكومين أو تبرئتهم

سجلت منظمة العفو الدولية حالات شهدت تخفيف أحكام الإعدام أو العفو عن المحكومين في 21 بلداً: بنغلاديش، كاميرون، الصين، مصر، الهند، إندونيسيا، اليابان، الكويت، ماليزيا، موريتانيا، المغرب/

[8] من غير الواضح إذا كان اليمن قد استأنف إصدار أحكام الإعدام في 2017 أم لا، وذلك لأن منظمة العفو الدولية لم تتمكن من تأكيد الأرقام الخاصة بهذا البلد في 2016 جراء النزاع الدائر هناك.

الصحراء الغربية، نيجيريا، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، قطر، سري لنكا، تايوان، تونس، الإمارات العربية المتحدة، الولايات المتحدة، زيمبابوي.[9]

كما سجلت منظمة العفو الدولية 55 حالة تبرئة لسجناء محكومين بالإعدام في ستة بلدان: الصين (1)، جزر مالديف (1)، نيجيريا (28)، تايوان (1)، الولايات المتحدة (5)، زامبيا (19).[10]

كيف استُخدمت عقوبة الإعدام في عام 2017؟

نُفذت **عمليات إعدام علنية** في إيران (ما لا يقل عن 31 عملية إعدام علنية).

تلقَّت منظمة العفو الدولية تقارير بيَّنت أنه تم إعدام خمسة اشخاص على الأقل في إيران بسبب جرائم ارتُكبت عندما كانوا **دون سن الثامنة عشرة**. كما أصدرت إيران أحكاماً بالإعدام على أشخاص آخرين دون سن الثامنة عشرة وقت ارتكاب الجريمة. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن الأحداث المجرمين الذين أُدينوا في السنوات السابقة ظلوا تحت طائلة الإعدام في كل من بنغلاديش وإيران وجزر مالديف ونيجيريا وباكستان والسعودية. وإن فرض عقوبة الإعدام وتنفيذها بحق الأشخاص الذين كانت أعمارهم تقل عن 18 عاماً وقت ارتكاب الجريمة، يُعتبران انتهاكاً للقانون الدولي. وكثيراً ما تكون السن الحقيقية للمذنب موضع نقاش بسبب عدم توفر إثبات واضح للسن، من قبيل شهادة الميلاد.[11]

وأُعدم أشخاص يعانون من **إعاقات عقلية أو ذهنية (في التعلم)** أو ظلوا محكومين بالإعدام، في بلدان عدة كاليابان وباكستان وسنغافورة والولايات المتحدة.

وفي أغلبية البلدان التي حُكم فيها على أشخاص بالإعدام أو أُعدموا، فُرضت تلك الأحكام إثر إجراءات **لا تفي بالمعايير الدولية للمحاكمات العادلة**. وأثارت منظمة العفو الدولية بواعث قلق محددة بشأن إجراءات المحاكم في كل من بنغلاديش وبيلاروس والصين ومصر وإيران والعراق وماليزيا وكوريا الشمالية وباكستان والمملكة العربية السعودية وسنغافورة وفيتنام. وفي عدة بلدان-كالبحرين والصين وإيران والعراق وكوريا الشمالية والسعودية-استند بعض الإدانات وأحكام الإعدام إلى "اعترافات" ربما انتُزعت من أصحابها تحت وطأة **التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة**. وفي إيران والعراق تم بث بعض تلك "الاعترافات" على شاشات التلفزة قبل إجراء المحاكمات، الأمر الذي يشكل انتهاكاً إضافياً لحق

---

[9] تخفيف الحكم هو إجراء يتم بموجبه استبدال حكم الإعدام ليحل محله حكم أقل قسوة من قبيل السجن المؤبد أو المؤقت، وغالباً بقرار من القضاء عقب استئناف الحكم الابتدائي، ولكن بموجب قرار تنفيذي أيضاً في بعض الأحيان. ويعني منح العفو إعفاء الفرد المدان تماماً من إيقاع أية عقوبة بديلة عليه.

[10] والتبرئة هي الإجراء الذي يتخذ عقب صدور الحكم القطعي بعد استنفاد جميع الاستئنافات، حيث يخلى طرف الشخص المدان لاحقاً من أية مسؤولية أو تبرئ ساحته من التهمة الجنائية، ولذا فهو يعتبر بريئاً في نظر القانون

[11] يتعين على الحكومات تطبيق النطاق الكامل لمعايير الملائمة في حالات وجود خلاف بشأن السن. ويعتبر الاعتماد على المعرفة المتعلقة بالنمو الجسدي والنفسي والاجتماعي من الممارسات الجيدة في عملية تقدير السن. وينبغي تطبيق كل معيار بما يكفل الحق في الاستفادة من الشك لصالح المتهم في الحالات المختلف بشأنها بحيث يعامل كمذنب حدث، وبالتالي ضمان عدم تطبيق عقوبة الإعدام عليه. وإن مثل هذه المقاربة تتسق مع المبدأ المنصوص عليه في المادة 3 (1) من اتفاقية حقوق الطفل من أنه في جميع الإجراءات التي تتعلق بالأطفال يولى الاعتبار الأول لمصالح الطفل الفضلى.

المتهمين في افتراض البراءة. كما صدرت أحكام بالإعدام غيابيا، أي دون حضور المتهمين، في كل من بنغلاديش و(دولة) فلسطين.

واستمر فرض **أحكام إعدام إلزامية** في برونـاي دار السلام وغانا وإيران وماليزيا وجزر ملديف وميانمار ونيجيريا وباكستان والسعودية وسنغافورة وترينيداد وتوباغو. إن أحكام الإعدام الإلزامية لا تتسق مع مبدأ حماية حقوق الإنسان لأنها لا تتيح أية إمكانية لأخذ الظروف الشخصية للمتهم أو ملابسات الجريمة المحددة بعين الاعتبار."[12]

وأصدرت **محاكم عسكرية** أحكاماً بالإعدام على مدنيين في كل من مصر وباكستان. كما أصدرت محاكم خاصة في بنغلاديش وباكستان أحكاماً بالإعدام لم تف إجراءاتها بالمعايير الدولية للمحاكمات العادلة.

واستمر إصدار أحكام بالإعدام أو تنفيذها بحق أشخاص بسبب جرائم **لا تنطوي على القتل العمد**، الأمر الذي لا يفي بمعيار "الجرائم الأشد خطورة" وفقاً للمادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وفُرضت أحكام بالإعدام، أو نُفذت، بسبب جرائم تتعلق **بالمخدرات** في 15 بلداً، حيث صدرت تلك الأحكام في أربعة من تلك البلدان كعقوبة إلزامية في جرائم المخدرات. وسجلت منظمة العفو الدولية تنفيذ عمليات إعدام على خلفية جرائم متعلقة بالمخدرات في أربعة بلدان فقط، وهي الصين (التي تعتبر الأرقام الخاصة بالعقوبة كأسرار دولة)، وإيران، والسعودية، وسنغافورة، ولكن يُعتقد أن ماليزيا وفيتنام قد نفذتا عمليات إعدام على خلفية تلك الجرائم أيضاً.

وفي إيران، تراجع عدد عمليات الإعدام على خلفية جرائم متعلقة بالمخدرات كنسبة من إجمالي عدد الإعدامات إلى 40% بعد أن شكلت 60% من مجموع عمليات الإعدام المنفذة في عام 2016، ويُعزى ذلك على الأرجح إلى التعديلات التشريعية التي أُدخلت على قانون مكافحة المخدرات في 2017، وهو ما أدى إلى انخفاض كلي في مجموع عمليات الإعدام. وجاءت جميع عمليات الإعدام المنفذة في سنغافورة في 2017 والبالغ عددها 8 عمليات على خلفية جرائم متعلقة بالمخدرات، بعد أن نفذت سنغافورة 4 عمليات إعدام في 2016. ورفعت السعودية من عدد عمليات الإعدام المنفذة على خلفية جرائم متعلقة بالمخدرات وبحيث شكلت 40% من إجمالي عدد عمليات الإعدام المنفذة في 2017، مقارنة بما نسبته 16% من إجمالي عمليات الإعدام في 2016.

وأبلغت إندونيسيا التي لم تنفذ أي عملية إعدام في 2017 عن تراجع طفيف في عدد أحكام الإعدام الصادرة على خلفية جرائم المتعلقة بالمخدرات (حيث انخفضت من 77% من إجمالي عدد عمليات الإعدام في 2016 إلى 70% في 2017).

وعلى الرغم من تسجيل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لأكبر عدد من عمليات الإعدام المنفذة على خلفية جرائم متعلقة بالمخدرات في 20017 (وبواقع 264 عملية)، فقد شملت منطقة آسيا والمحيط الهادئ أكبر عدد من البلدان التي لجأت إلى تطبيق عقوبة الإعدام في مثل هذا النوع من الجرائم (وبواقع 10 من اصل 16 بلداً في المنطقة). ونظرا لاستحالة قيام منظمة العفو الدولية بتأكيد تنفيذ

---

[12] لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، باغدایاون رونالدو ضد الفلبين، أراء لجنة حقوق الإنسان، البلاغ رقم: 1110/2002, UN doc. CCPR/C/82/D/1110/2002، بتاريخ 8 ديسمبر/كانون الأول 2004، الفقرة 5.2

عمليات إعدام على خلفية جرائم المخدرات في ماليزيا وفيتنام، وطرح رقم محدد لعدد العمليات في الصين، فمن المرجح أن تكون منطقة آسيا والمحيط الهادئ قد سجلت أيضا أكبر عدد من عمليات الإعدام وأحكام الإعدام على خلفية جرائم متعلقة بالمخدرات.

ويُظهر الجدول التالي تفصيل الأرقام التي أبلغت منظمة العفو الدولية عنها بشأن استخدام عقوبة الإعدام على خلفية جرائم متعلقة بالمخدرات في عامي 2016 و2017.

البلد	العدد المسجل من عمليات الإعدام المنفذة على خلفية جرائم متعلقة بالمخدرات في 2017 (يرد الرقم الخاص بعام 2016 بين قوسين)	العدد المسجل من أحكام الإعدام الصادرة على خلفية جرائم متعلقة بالمخدرات في 2017 (يرد الرقم الخاص بعام 2016 بين قوسين)
بروناي دار السلام	0 (0)	1 من 1 (0)
الصين	الرقم غير معروف، وأُبلغ عن تنفيذ عمليات إعدام علنية (الرقم غير معروف)	الرقم غير معروف (الرقم غير معروف)
الهند	0 (0)	2 من 109، 2% (1 من 136، 1%)
إندونيسيا	0 (4 من 4، 100%)	33 من +47، 70% (46 من +60، 77%)
إيران	205 من 507، 40% (328 من 567، 58%)	الرقم غير معروف (الرقم غير معروف)
العراق	الرقم غير معروف	4 من 65، 6%

	(0 من +88)	(الرقم غير معروف)
الكويت	0 من 7 (0)	4 من 15، 27% (10 من 49، 20%)
لاوس	0 (0)	1 من1 ، 100% (3 من 3، 100%)
ماليزيا	الرقم وتوزيعه حسب الجريمة غير معروف (توزيع الرقم حسب الجريمة غير معروف)	21 من +38، 55% (17 من +36، 47%)
(دولة) فلسطين	0 من 6 (0 من 3)	4 من 16، 25% (0 من 21)
السعودية	59 من 146، 40% (24 من 154، 16%)	الرقم غير معروف (الرقم غير معروف)
سنغافورة	8 من 8، 100% (2 من 4، 50%)	12 من 15، 80% (7 من 7، 100%)
سري لنكا	0 (0)	3 من 218، 1% (1 من 78، 1%)
تايلند	0 (0)	رقم أحكام الإعدام الجديدة غير متوفر؛ 86 حكما من أصل 192 حكم إعدام قطعي صدرت على خلفية جرائم متعلقة بالمخدرات (45%) (الرقم غير متوفر؛ أُدين 213 من أصل 427 سجينا تحت طائلة الإعدام على خلفية جرائم

		متعلقة بالمخدرات، 50%)
الإمارات العربية المتحدة	0 (0)	0 (3 من 26، 12%)
فيتنام	الرقم غير معروف (الرقم غير معروف)	31 من +35، 88% (54 من 63، 86%)

ومن بين الجرائم الأخرى التي لم تف بمعيار "الجرائم الأشد خطورة" وفُرضت على مرتكبيها عقوبة الإعدام، أو نُفذت بحقهم، في عام 2017: الجرائم الاقتصادية من قبيل الفساد (الصين وفيتنام)[13]؛ وتنقيب مواقع أثرية وإعادة بيع أيقونات ثقافية (الصين)[14]؛ وإطلاق النار (ماليزيا)؛ والسحر والشعوذة والزنا (السعودية)؛ والاختطاف (العراق)؛ والاختطاف والتعذيب (السعودية) والاغتصاب (السعودية)؛ والتجديف أو الإساءة إلى نبي الإسلام (إيران وباكستان).

وأخيراً فُرضت أحكام بالإعدام على مرتكبي أشكال مختلفة من "الخيانة" و"الأفعال المناهضة للأمن القومي" و"التعاون" مع جهة أجنبية و"التجسس"، و"التشكيك في سياسات الزعيم" والمشاركة في حركات "التمرد والإرهاب"، وغيرها من **"الجرائم ضد الدولة"**، سواء أدت تلك الأفعال إلى وفاة إنسان أم لا، في بلدان عدة، كإيران ولبنان وكوريا الشمالية وباكستان و(دولة) فلسطين (في غزة) والسعودية.

واعتمد مجلس النواب الفلبيني مسودة قانون يهدف إلى **إعادة العمل بعقوبة الإعدام** في مارس/ آذار، وظلت مشاريع قوانين مشابهة قيد النظر لدى مجلس الشيوخ. وإن إعادة العمل بعقوبة الإعدام سوف تضع البلد في موقع المخالف لواجباته الدولية بحكم كون الفلبين إحدى الدول الأطراف في البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام. كما خطت جزر ملديف خطوات باتجاه استئناف تنفيذ عمليات الإعدام بعد أكثر من ستة عقود لم تشهد تنفيذ ولو عملية إعدام واحدة.

وبما يناقض المعايير الدولية، قامت كل من الهند وسنغافورة وتايلند **بتوسيع نطاق تطبيق عقوبة الإعدام** عن طريق اعتماد قوانين جديدة من شأنها أن تفرض عقوبة الإعدام بالنسبة لجرائم خطف الطائرات والإرهاب النووي والفساد في هذه البلدان الثلاثة على التوالي.

تطوراتٌ إيجابية

انضم بلدان آخران في 2017 إلى قائمة البلدان التي ألغت عقوبة الإعدام بالنسبة لجميع الجرائم. واعتمدت الجمعية الوطنية في غينيا قانونا جديدا للقضاء العسكري بتاريخ 31 مايو/ أيار 2017 ينص على

[13] عوقب مرتكبو الجرائم الاقتصادية في الصين بالإعدام مع وقف التنفيذ، ويتم عموما تخفيف تلك الأحكام إلى أحكام بالسجن بعد أن يمضي السجناء سنتين في السجن وفي حال عدم ارتكاب جرائم أخرى.

[14] يُعاقب على التنقيب في مواقع ثقافية اثرية وإعادة بيع أيقونات ثقافية بالإعدام مع وقف التنفيذ.

إسقاط عقوبة الإعدام من قائمة العقوبات المطبقة، وأصبح القانون ساريا اعتبارا من 28 ديسمبر/ كانون الأول. كما دخل قانون العقوبات الجديد في منغوليا حيز التنفيذ بتاريخ 1 يوليو/ تموز 2017، وينص القانون الذي تم اعتماده في 3 ديسمبر/ كانون الأول 2015 على إلغاء عقوبة الإعدام بالكامل.

وأعلنت المحكمة الدستورية في غواتيمالا بتاريخ 24 أكتوبر/ تشرين الأول 2017 عدم دستورية المواد الواردة في قانون العقوبات وقانون مكافحة المخدرات التي تجيز فرض عقوبة الإعدام، وهو ما أتاح لمنظمة العفو الدولية أن تقوم بإعادة تصنيف هذا البلد كأحد البلدان التي ألغت العقوبة بالنسبة للجرائم العادية فقط.

وبعد أن سبق لهما وأن ألغيا عقوبة الإعدام، انضمت مدغشقر وساوتومي وبرينسيبي إلى البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، وهو ما يُلزم البلديْن بإلغاء عقوبة الإعدام لديهما. وبالإضافة إلى ذلك، قامت غامبيا بالتوقيع على البروتكول المذكور على الرغم من أنها لا زالت تطبق العقوبة في القانون والواقع الفعلي. ويُلزم هذا الإجراء غامبيا بعدم تنفيذ عمليات إعدام واتخاذ جميع التدابير الضرورية لإلغاء عقوبة الإعدام على أراضيها.

وفي بابوا غينيا الجديدة التي تُعد البلد الوحيد الذي لا يزال يستخدم عقوبة الإعدام من بين بلدان منتدى جزر المحيط الهادئ، فتحت المحكمة الوطنية تحقيقا قضائيا في حماية حقوق الإنسان الخاصة بالسجناء الذين يواجهون عقوبة الإعدام، وأوعزت بتأجيل إعدام 12 رجلا تحت طائلة الإعدام، وذلك إلى أجل غير مسمى وريثما يتسنى تشكيل لجنة استرحام والانتهاء من مراجعة طلبات الرأفة.

كما اتُخذت خطوات هامة على طريق تقييد استخدام عقوبة الإعدام في عدد من البلدان الأخرى. ووقع رئيس أفغانستان أشرف غني قانونا جديدا للعقوبات بتاريخ 4 مارس/ آذار 2017 ينص على تقليص عدد الجرائم التي يجوز معاقبة مرتكبيها بالإعدام.[15] واعتمدت هيئات قضائية وتنفيذية صينية مختلفة تعليمات جديدة متنوعة أثناء العام بهدف تعزيز الضمانات المتعلقة بتوفير المحاكمة العادلة.

وفي نوفمبر/ تشرين الثاني، عدلت إيران قانون مكافحة المخدرات، ورفعت بأثر رجعي حد كمية المخدرات التي يجب أن يُعثر عليها بحوزة الشخص كي يجوز الحكم عليه بالإعدام إلزاميا. وفي الشهر نفسه، أقر مجلس النواب الماليزي تعديلات على قانون العقاقير الخطرة لسنة 1952، واستحدث هامشا استنسابيا لإصدار الأحكام في قضايا المدانين بنقل المخدرات إذا ثبت تعاونهم مع السلطات.

وفي 14 ديسمبر/ كانون الأول، قضت المحكمة العليا في كينيا بعدم دستورية الحكم بالإعدام إلزاميا في قضايا القتل.

---

[15] بعثة الأمم المتحدة لمساعدة أفغانستان (يوناما) "يوناما ترحب بصدور قانون العقوبات الجديد في أفغانستان وتدعو إلى توفير إطار متين يوفر الحماية للنساء من العنف" 22 فبراير/ شباط 2018 (https://unama.unmissions.org/unama-welcomes-afghanistan%E2%80%99s-new-penal-code-calls-robust-framework-protect-women-against-violence).

نظرة عامة على مستوى مناطق العالم

الأمريكيتان

التوجهات على مستوى المنطقة

ظلت الولايات المتحدة الأمريكية البلد الوحيد الذي نفذ عمليات إعدام في منطقة الأمريكيتين، وذلك للعام التاسع على التوالي؛

سجل عدد أحكام الإعدام الصادرة والمنفذة في الولايات المتحدة زيادة طفيفة مقارنة بالعام 2016، ولكنه ظل ضمن نطاق اتجاهه العام نحو الانخفاض في السنوات الأخيرة، كما خرجت الولايات المتحدة للمرة الثانية منذ عام 2006 من قائمة أكثر خمس دول تنفيذاً للإعدام في العالم، وتراجعت إلى المرتبة الثامنة عالمياً بعد أن احتلت المرتبة السابعة في السن السابقة؛

أصدرت ثلاثة بلدان في المنطقة، وهي غيانا وترينيداد وتوباغو، والولايات المتحدة أحكاماً بالإعدام؛

أصبحت غواتيمالا البلد رقم 142 الذي يلغي تطبيق عقوبة الإعدام بحكم القانون أو الممارسة الفعلية.

البلد	عدد الإعدامات المسجلة فى 2017	عدد أحكام الإعدام المسجلة في 2017	الأشخاص المعروف أنهم تحت طائلة الإعدام حتى نهاية 2017
أنتيغوا وباربودا	0	0	0
جزر البهاما	0	0	0
بربادوس	0	0	11
بيليز	0	0	0
كوبا	0	0	0
دومينيكا	0	0	0
غرينادا	0	0	1
غواتيمالا	0	0	0
غيانا	0	3	26

جامايكا	0	0	0
سانت كيتس ونيفيس	0	0	1
سانت لوسيا	0	0	0
سانت فينسنت وغرينادين	0	0	1
ترينيداد وتوباغو	0	9	42
الولايات المتحدة الأمريكية[16]	23 إعداما في 8 ولايات: ألاباما (3) أركنسو (4) فلوريدا (3) جورجيا (1) ميزوري (1) أوهايو (2) تكساس (7) فيرجينيا (2)	41 حكماً (بما في ذلك ثلاث نساء) في 15 ولاية: ألاباما (2) أريزونا (4) أركنسو (1) كاليفورنيا (11) فلوريدا (3)[17] أيداهو (1) مسيسيبي (1) ميزوري (1) نبراسكا (1) نيفادا (4) أوهايو (2) أوكلاهوما (2) بنسلفانيا (2) تكساس (4) السلطات الاتحادية (2)	2724 شخصا (بما في ذلك 24 امرأة) محتجزين في 34 ولاية: 746 شخصا في كاليفورنيا 349 شخصا في فلوريدا 228 شخصا في تكساس 182 شخصا في ألاباما 156 شخصا في بنسلفانيا

سجل عدد عمليات الإعدام المنفذة وأحكام الإعدام الصادرة في الولايات المتحدة تراجعا في عام 2017، وظل في حدود اتجاهه العام نحو الانخفاض في السنوات الماضية، وذلك على الرغم من تسجيل زيادة

[16] تستند الأرقام إلى المعلومات الصادرة عن إدارة الإصلاحيات، والمحاكم، ووسائل الإعلام في مختلف الولايات الأمريكية. ويتوفر المزيد من المعلومات من خلال مركز معلومات عقوبة الإعدام عبر الموقع التالي: www.deathpenaltyinfo.org/ .

[17] لا يشمل هذا الرقم أحكام الإعدام الجديدة التي صدرت عقب إعادة محاكمة بعض السجناء بموجب قرار المحكمة الاتحادية العليا الصادر في قضية "هيرست ضد ولاية فلوريدا" (رقم 14-7505، 577/ 2016) بتاريخ 12 يناير/ كانون الثاني 2016.

طفيفة في لجوء البلد إلى تطبيق هذا النوع من العقوبات مقارنةً بالعام 2016.[18] وسجل عدد الإعدامات زيادة بواقع 3 عمليات ليصل إلى 23 إعداماً، وارتفع عدد الأحكام الصادرة بواقع 9 أحكام ليصل إلى 41 حكماً بالإعدام. وتشكل هذه الأرقام ثاني أدنى إجمالي لعدد الإعدامات والأحكام المسجلة منذ عامي 1991 و1973 على التوالي. وتم وقف تنفيذ الإعدامات بشكل كامل أو جزئي في عام 2017 في ولايات كثيرة لا سيما أريزونا وكاليفورنيا وإنديانا ولويزيانا ونيفادا وأوهايو وأوكلاهوما ريثما يتم الانتهاء من التقاضي في الدعاوى التي أُقيمت ضد بروتوكول إجراءات الحقنة المميتة المعتمد في تلك الولايات.

وارتفع عدد الولايات التي نفذت عمليات إعدام من 5 ولايات في 2016 ليصل إلى 8 ولايات في 2017، لا سيما في ظل استئناف ولايات أركنسو وأوهايو وفيرجينيا تنفيذ العقوبة بعد فترة انقطاع دامت عدة سنوات.[19] وعلى الرغم من أن تلك الولايات الثلاث قد استأنفت تنفيذ الإعدامات في 2017، إلا إن التنفيذ لم يتم كما كان مجدولاً له جراء تطبيق إجراءات العفو الممنوحة للسلطات التنفيذية، أو نظراً لصدور أوامر قضائية بتأجيل تنفيذ الأحكام، أو لقيام حاكم الولاية، كما حصل في أوهايو، بإصدار عفو عن أحد السجناء عقب فشل عملية إعدامه. وظل عدد الإعدامات المنفذة في ولايات أخرى على حاله تقريباً باستثناء تراجع طفيف في ولاية جورجيا التي تراجع عدد الإعدامات المنفذة فيها من 9 إعدامات في 2016 إلى عملية إعدام واحدة فقط في 2017. وظلت تكساس الولاية صاحبة الرقم الأكبر من حيث عدد الإعدامات، حيث تكفلت وحدها بتنفيذ 30% من مجموع الإعدامات في البلد.

وأصدرت أربع ولايات هي أيداهو وميسيسبي وميزوري ونبراسكا ومحاكم اتحادية أحكاماً بالإعدام في 2017 عقب فترة انقطاع أيضا لم تشهد صدور مثل هذه الأحكام.[20] وعلى الرغم من صدور أحكام فيها خلال عام 2016، فلم تقم ولايات كنساس وكارولاينا الشمالية وأوريغون بإصدار أحكام بالإعدام في 2017. ورفع هذا التطور عدد نطاقات الاختصاص والولايات التي أصدرت أحكاماً بالإعدام إلى 15 في عام 2017، وذلك أكثر بحكمين مقارنة بعام 2016.

عقوبة الإعدام في الولايات المتحدة

وصل مجموع الولايات التي ألغت تطبيق عقوبة الإعدام إلى 19 ولاية، بما في ذلك ست ولايات سبق وأن ألغت تطبيق العقوبة في العام 2007.[21] ولا زالت 31 ولاية تطبق العقوبة حالياً، وإن لم يتم تنفيذ أي حكم في 11 ولاية منها منذ ما لا يقل عن 10 سنوات، وهي ولايات كاليفورنيا، وكولورادو،

[18] على الرغم من تراجع الإعدامات المنفذة في السنوات قبل عام 2017، فيُعزى ذلك جزئيا إلى الطعون القانونية التي أدت إلى مراجعة إجراءات تنفيذ الإعدام بالحقنة المميتة، أو جراء الصعوبات التي واجهتها الولايات في الحصول على المواد المستخدمة في الحقنة المميتة.

[19] بالنسبة للفترة قبل عام 2017، نفذت ولاية أركنسو آخر عملية إعدام في 2005، وأوهايو في 2014، وفيرجينيا في 2015.

[20] قبل العام 2017، أصدرت ولاية أيداهو آخر أحكامها بالإعدام في عام 2010، وميسيسبي في 2015، وميزوري في 2013، ونبراسكا في 2010. وأصدرت السلطات الاتحادية آخر أحكامها بالإعدام في عام 2015.

[21] وهي ولايات كونيكتيكت وديلاوير وإيلينوي وميريلاند ونيوجيرزي ونيو ميكسيكو، وكذلك ولاية نيويورك التي تم تخفيف آخر أحكام الإعدام فيها عام 2007 بعد أن قضت محكمة الاستئناف فيها عام 2004 بعدم دستورية فرض عقوبة الإعدام على مستوى الولاية. وظل رجلان تحت طائلة الإعدام في ولاية نيو ميكسيكو.

وكنساس، ومونتانا، ونبراسكا، ونيفادا، ونيوهامشير، وكارولاينا الشمالية، وأوريغون، وبنسلفانيا، ووايومنغ. وأعلن حكام ولايات كولورادو أوريغون وبنسلفانيا وواشنطن فرض وقف اختيارى على تنفيذ أحكام الإعدام. ولم تقم السلطات الاتحادية بتنفيذ أية أحكام بالإعدام منذ العام 2003، وهو ما ينسحب على السلطات العسكرية منذ العام 1961.

وأما في باقي بلدان منطقة الأمريكيتين، فلقد عكست تطورات عام 2017 التقدم البطيء والمستمر على مدار سنوات باتجاه التخلي عن تطبيق عقوبة الإعدام. وأصبحت غواتيمالا البلد الوحيد الذي يلغي العقوبة بالنسبة للجرائم العادية مثل القتل. ووحدهما غيانا وترينيداد توباغو شهدتا إصدار أحكام بالإعدام في 2017.

ومع عدم وجود أحد تحت طائلة الإعدام كما ورد من سبعة بلدان (وهي أنتيغوا وباربودا، وبيليز، وكوبا، ودومينيكا، وغواتيمالا، وجامايكا، وسانت لوسيا)، ووجود شخص واحد فقط تحت طائلة الإعدام في كل من غرينادا وسانت كيتس ونيفيس وسانت فينسنت وغرينادين، ظل تطبيق عقوبة الإعدام في أمريكا اللاتينية والكاريبي محصوراً عملياً في ثلاثة بلدان هي بربادوس وغيانا وترينيداد وتوباغو. ولا زالت هذه البلدان تطبق عقوبة الإعدام وجوبا في بعض الجرائم.

وفي ضوء ذلك، ظلت ترينيداد وتوباغو تناقض التوجه السائد في باقي بلدان المنطقة، لا سيما مع ارتفاع عدد الأحكام الصادرة في هذا البلد من 2 في 2016 إلى 9 في 2017، وجهود المدعي العام الرامية على متابعة سير القضايا في مراحل الاستئناف بهدف تيسير تطبيق عقوبة الإعدام فيها.

تطورات قُطرية ملحوظة

وفي 25 يوليو/ تموز، ألغت محكمة العدل في منطقة الكاريبي بصفتها أعلى هيئة استئنافية حكما صادراً في 2013 بإدانة رجلين تحت طائلة الإعدام على خلفية جريمة قتل في **بربادوس**. وخلصت المحكمة إلى أن الأدلة الوحيدة المستخدمة بحق الرجلين كانت عبارة عن إفادات غير موقعة وغير مؤيدة يقر فيها المتهمان على نفسيهما بالجرم، وهو ما زعم المدعي أنها اعترافات أدليا بها أمام ضباط التحقيق وهما في حجز الشرطة، وأنكر الرجلان قيامهما بالإدلاء بهذه الاعترافات المزعومة.[22]

ظل أحد عشر رجلاً بينهم أجنبي واحد تحت حكم الإعدام. ولم يتسنّ تنفيذ الحكم بستة سجناء نظراً لبقائهم تحت طائلة الإعدام لأكثر من خمس سنوات، وهي المدة الزمنية التي حددتها اللجنة القضائية التابعة للمجلس الملكي لاعتبار تنفيذ الحكم بالإعدام بعد انقضائها بمثابة "عقوبة أو معاملة لاإنسانية أو مهينة".[23] ولم يفرغ البرلمان مع نهاية 2017 من دراسة مسودة قانون تقدمت الحكومة به في نوفمبر/

[22] محكمة العدل في منطقة الكاريبي، قضية "فينسينت ليروي إدواردز وريتشارد أورلاندو هاينز ضد الملكة" (رقم: (AJ) 10 CCJ [2017]).

[23] اللجنة القضائية للمجلس الملكي، قضية "برات ومورغان ضد المدعي العام الجامايكي" 1993 (رقم: 37 UKPC) 2 نوفمبر/ تشرين الثاني 1993. وتُعد هذه اللجنة القضائية أعلى محكمة استئنافية في الكثير من بلدان مجموعة

تشرين الثاني 2014 بهدف إلغاء تطبيق عقوبة الإعدام، واشتراط خضوع جميع المتهمين بارتكاب جرائم القتل لفحص الطب النفسي.[24]

وأعلنت المحكمة الدستورية في **غواتيمالا** بتاريخ 24 أكتوبر/ تشرين الأول 2017 عدم دستورية بعض المواد في قانون العقوبات وقانون مكافحة المخدرات التي تتيح فرض عقوبة الإعدام. وخلصت المحكمة إلى أن تلك المواد تشكل انتهاكا لمبدأ المشروعية والمنع المنصوص عليه في الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان بشأن التوسع في تطبيق عقوبة الإعدام. وأصبح في ضوء هذا القرار من غير الجائز اعتباراً من 7 نوفمبر/ تشرين الثاني تطبيق عقوبة الإعدام في الجرائم المنصوص عليها في القوانين العادية في غواتيمالا. وجرى تخفيف آخر أحكام الإعدام في 2012.[25] وعلى النقيض من ذلك، انتهى العام 2017 على وقع نظر الكونغرس في مقترحات تشريعية تهدف إلى تيسير تنفيذ عقوبة الإعدام.[26]

وصدرت في عام 2017 ثلاثة أحكام بالإعدام في **غيانا** ليصل عدد الأشخاص تحت عقوبة الإعدام إلى 26 شخصاً. وفر سجين كان تحت طائلة الإعدام في يوليو/ تموز.[27] وعلى إثر عريضة تدعو إلى استئناف عمليات الإعدام شنقاً عقب قتل مراهق في سبتمبر/ أيلول، صرح المدعي العام ووزير الشؤون القانونية باسيل ويليامز لوسائل الإعلام المحلية قائلاً إنه ثمة "إلغاء لتطبيق عقوبة الإعدام بحكم الأمر الواقع" على الرغم من عدم اتخاذ الحكومة قرار رسمي بهذا الخصوص، وأضاف أن غيانا قد تعهدت بالانضمام إلى الجهود العالمية الرامية إلى إلغاء عقوبة الإعدام.[28]

وأجازت اللجنة القضائية للمجلس الملكي في 15 يونيو/ حزيران تقديم استئناف نيابة عن آخر السجناء تحت طائلة الإعدام في **سانت فينسنت وغرينادين**، وأحالت قضيته إلى محكمة الاستئناف. ويُذكر أن الرجل قد أُدين بتهمة القتل وحُكم عليه بالإعدام عقب محاكمته الثانية في عام 2010، وسبق لمحكمة الاستئناف وأن ردت استئنافه المقدم للطعن في الحكم بإدانته في عام 2012. ومع أنه أحاط اللجنة علما بنيته التقدم باستئناف ضد قرار المحكمة في 2012، إلا أن الرجل لم يقدم الالتماس في المدة

الكومنويلث، وكذلك في بربادوس ولكن حتى العام 2015، أي عندما آثرت هذه الأخيرة اعتماد محكمة العدل الكاريبية كأعلى محكمة لديها.

[24]مشروع قانون بتعديل قانون الإجراءات الجنائية، 2014؛ ومشروع قانون تعديل الجرائم ضد الأشخاص، 2014، ومشروع قانون تعديل الدستور، 2014. ووحده مشروع قانون تعديل قانون الجرائم ضد الأشخاص وصل إلى مرحلة القراءة الثانية أمام مجلس النواب في 2015.

[25]منظمة العفو الدولية "غواتيمالا: يُعتبر قرار المحكمة بعدم دستورية عقوبة الإعدام في معظم الجرائم خطوة رئيسية على طريق إلغاء العقوبة بشكل كامل" (رقم الوثيقة:ACT 50/7412/2017).

[26]مشروعا القانونين رقم 4941 و5250 بشأن إلغاء إجراءات العفو، ومن شأنهما أن يمهدا الطريق أمام تنفيذ أحكام الإعدام، ومشروعي القانونين رقم 5051 و5100 بشأن إلغاء عقوبة الإعدام.

[27]فر الرجل من مركز كامب ستريت للإصلاح والتأهيل في العاصمة جورج تاون عقب اندلاع حريق هناك في يوليو/ تموز. رويترز "غيانا تطارد سجناء فروا عقب تسبب أعمال شغب بتدمير مبنى السجن، ومقتل آمره" 10 يوليو/ تموز 2017 (www.reuters.com/article/us-guyana-prison/guyana-hunts-inmates-after-riot-destroys-prison-kills-warden-idUSKBN19V1YO).

[28]صحيفة غيانا كرونيكلز "الإبقاء على الحظر المفروض على تطبيق عقوبة الإعدام " 29 سبتمبر/ أيلول 2017 (http://guyanachronicle.com/2017/09/29/ban-on-death-penalty-remains).

القانونية المقررة لذلك. وطلبت اللجنة في قرارها الصادر في يونيو/ حزيران 2017 من محكمة الاستئناف أن تنظر في إمكانية تمديد مدة تقديم الالتماس للاستئناف أمام اللجنة القضائية، والطعن في قرار إدانته، والحكم الصادر بحقه.[29]

وفي **ترينيداد وتوباغو**، حُكم على تسعة رجال بالإعدام بعد أن صدرت الأحكام بحقهم وجوبا على خلفية جرائم قتل وقعت في 5 قضايا منفصلة. ووصل عدد السجناء تحت طائلة الإعدام إلى 42 شخصاً مع صدور تلك الأحكام، وهو ما يشكل أكبر عدد من السجناء تحت طائلة الإعدام تسنى لمنظمة العفو الدولية أن تسجله بالنسبة لهذا البلد في السنوات الماضية.[30] ووفقا للإحصائيات الواردة من مصلحة الشرطة في البلاد، فقد تم ارتكاب 495 جريمة قتل في عام 2017 تم اكتشاف 89 منها.[31] وردا على استمرار ارتفاع معدلات الجريمة في ترينيداد وتوباغو، أكدت الحكومة غير مرة على عزمها استئناف تنفيذ أحكام الإعدام كنوع من مكافحة الجريمة، وأشارت إلى حرص المدعي العام على متابعة قضايا الاستئناف لتسريع عملية تنفيذ الأحكام في غضون خمس سنوات من صدور الحكم بالإعدام، وذلك في محاولة للالتفاف على المهلة الزمنية القانونية القصوى التي حددتها اللجنة القضائية التابعة للمجلس الملكي لجواز تنفيذ الإعدام.[32]

وفي 23 مارس/آذار، أصدرت اللجنة القضائية للمجلس الملكي قرارها بشأن قضيتي رجلين طلبا مراجعة الحكمين الصادرين ضدهما بتهمة القتل لاعتبارات تتعلق بإصابتهما بإعاقات عقلية. وصحيحٌ أن محكمة الاستئناف قد قامت بتخفيف الحكمين جراء طول الفترة التي أمضياها تحت طائلة الإعدام، ولكن أثار الاستئناف، الذي تقدما به، أسئلة بشأن مدى دستورية الحكم بالإعدام وجوبا بحق مرتكبي الجرائم من ذوي الإعاقات الذهنية الذين لم يدفعوا بعدم المسؤولية الكاملة عن الجريمة، فضلاً عن مدى مخالفة الحكم بإعدامهما للقانون العام ودستور البلاد الذي ينص على حظر العقوبة القاسية وغير المألوفة. وفي معرض تأكيدها على عدم جواز إعدام "غير سليمي العقل" من باب كونه ممارسة غير دستورية، ومحظورة بموجب قوانين البلاد والمعايير الدولية، أكدت اللجنة القضائية للمجلس الملكي على أن حظر العقوبة القاسية وغير المألوفة لا يُبطل بند تطبيق عقوبة الإعدام وجوبا في جرائم القتل، وهو البند الذي كان ضمن قوانين ترينيداد وتوباغو المعمول بها وقت اعتماد الدستور الذي كفل نفس المبدأ.[33] كما أكدت اللجنة أيضاً على أنه في ضوء غياب السلطة الاستنسابية أو التقديرية للقاضي في عقوبة

---

[29] اللجنة القضائية للمجلس الملكي، قضية "لافليس ضد الملكة" (رقم: UKPC 18 [2017]) 15 يونيو/ حزيران 2017.

[30] تفيد الأرقام الصادرة عن المدعي العام في يناير/ كانون الثاني 2018 بوجود 12 شخصا مضى على وجودهم تحت طائلة الإعدام أكثر من 5 سنوات، وهو ما يجعل تنفيذ الإعدام بحقهم غير ممكن في ضوء المهلة القانونية التي حددتها اللجنة القضائية للمجلس الملكي في قضية "برات ومورغان ضد مدعي عام جامايكا"؛ صحيفة ترينيداد إكسبرس "42 شخصا تحت طائلة الإعدام، ولكن لم يُعدم أحد؟" 29 يناير/ كانون الثاني 2018 (www.trinidadexpress.com/20180129/news/42-on-death-rowbut-why-no-hangings).

[31] تُصنف الجريمة على أنه قد تم اكتشافها عندما يتم تحديد هوية المشتبه به وتُسند إليه تهمة القتل. تم الحصول على هذه الأرقام من الموقع التالي:www.ttps.gov.tt/Statistics/Crime-Totals-By-Month .

[32] صحيفة ترينيداد غارديان "المدعي العام يقر بأن يديه مكبلتان بسبب نظام المحاكم" 29 يناير/ كانون الثاني 2017 (www.guardian.co.tt/news/2017-01-29/ag-admits-hands-are-tied-court-system)

[33] اللجنة القضائية التابعة للمجلس الملكي، قضية "ليتمان ضد الدولة (ترينيداد وتوباغو)"، وقضية نيل هيرناندیز ضد الدولة" 23 مارس/ آذار 2017 (رقم: UKPC6 [2017]).

جرائم القتل، تظل صلاحية العفو المتوفرة بيد الرئيس آليةً تكفي للحيلولة دون إعدام ذوي الإعاقات الذهنية أو العقلية.

وهذا القرار الذي يخالف القانون الدولي ومعاييره كونه يؤيد تطبيق عقوبة الإعدام وجوبا ينطوي على تبعات متصلة بحماية حقوق ذوي الإعاقات الذهنية والعقلية المعرضين لعقوبة الإعدام. ولا يُعزى ذلك فقط إلى إمكانية بقائهم تحت طائلة الإعدام لفترات طويلة جداً قبل أن يتم تقديم طعونهم وتقييمها، وإنما يُعزى أيضاً إلى أن تنفيذ مقتضيات القرار تأتي ضمن سياق نظام لا ينص على إجراء فحوصات طبية إلزامية أو بشكل دوري، وهو ما يجعل السجناء الذين ينحدرون من خلفيات مهمشة اجتماعياً واقتصادياً غير قادرين على إجراء ترتيب مستقل يكفل خضوعهم لتقييم طبي، ويتركهم أكثر عرضة لمخاطر تنفيذ أحكام الإعدام بهم.

وشكل استئناف تنفيذ عمليات الإعدام في ولاية أركنسو إحدى العلامات الفارقة في تاريخ تطبيق عقوبة الإعدام في **الولايات المتحدة** خلال عام 2017، منحدرا بها إلى مستويات متدنية من احتقار الحياة علا سيما فيما يتعلق بمسألة تحديد مواعيد تنفيذ الأحكام. وقررت سلطات ولاية أركنسو بتاريخ 27 فبراير/ شباط أن تنفذ 8 عمليات إعدام في غضون 10 أيام في شهر إبريل/ نيسان، وبعد مضي أقل من سنة على تأييد المحكمة العليا لقرار مشروعية اعتماد بروتوكول الإعدام بالحقنة المميتة باستخدام ثلاثة عقاقير. ويُعزى أحد أسباب تنفيذ عمليات الإعدام تلك بشكل متلاحق إلى اقتراب مدة انتهاء صلاحية أحد العقاقير المستخدم في الإعدام بالحقنة المميتة مع نهاية شهر إبريل/ نيسان.[34] وشنت منظمة العفو الدولية حملة لمناهضة هذا الإجراء من طرف سلطات الولاية، وأثارت بواعث قلق بشأن القضايا التي تم انتقاء أصحابها لتنفيذ الحكم بهم، وبينها اعتبارات تتعلق بالإعاقات الذهنية، والتمييز العنصري، وصغر السن وقت وقوع الجريمة، والتعسف، وعدم كفاية التمثيل القانوني، والعقبات الإجرائية التي يضعها القانون الأمريكي في طريق من يسعى للطعن في الحكم بناء على أسس معينة.[35] ولقد شكلت قضايا الإعدام في ولاية أركنسو عالماً مصغراً يلخص أوجه عدم الاتساق وعدم الإنصاف التي تعتري نظام العدالة في الولايات المتحدة عندما يتعلق الأمر بقضايا تحمل عقوبة الإعدام. ويُذكر أنه قد تم تنفيذ عمليات الإعدام في أربع قضايا، وأوقفت المحكمة ثلاث عمليات إعدام، ومنح حاكم الولاية العفو لصاحب القضية الثامنة.[36]

وكانت أركنسو الأولى بين عددٍ من الولايات التي استأنفت تنفيذ عمليات الإعدام خلال العام المنصرم، وهو تطور شكل تناقضاً صارخاً مع التشريعات التي تنص على إلغاء عقوبة الإعدام ووقف تنفيذها في ولايات مختلفة خلال السنوات الماضية، وإن كان ذلك التطور لم يؤثر بشكل ملموس على الاتجاه العام طويل الأجل السائد في البلاد نحو خفض عدد الإعدامات وأحكام الإعدام. واستأنفت ولاية فلوريدا تنفيذ الإعدامات في أغسطس/ آب 2017 بحق من لم يستفيدوا من قرار المحكمة الاتحادية العليا في

---

[34] رويترز "حاكم ولاية أركنسو يؤيد سلسلة الإعدامات غير المسبوقة زاعماً حاجة عائلات الضحايا إلى وضع نهاية للقضايا" 13 إبريل/ نيسان 2017 (www.reuters.com/article/us-arkansas-execution/arkansas-governor-backs-record-executions-saying-families-need-closure-idUSKBN17F2JE)

[35] منظمة العفو الدولية "الولايات المتحدة الأمريكية: موت في أركنسو مجدداً" (رقم الوثيقة:AMR 51/6065/2017)

[36] منظمة العفو الدولية "الولايات المتحدة الأمريكية: حاكم ولاية أركنسو بصدد تخفيف حكم الإعدام الصادر بحق جيسون ماكغي " (رقم الوثيقة:AMR 51/7006/2017).

يناير/ كانون الثاني 2016، والقاضي بعدم دستورية الحكم بالإعدام في قانونها الأساسي. كما اقتربت كاليفورنيا ونيفادا من احتمال استئناف عمليات الإعدام في ضوء سير مراحل التقاضي الخاصة ببروتوكول تنفيذ الإعدام بالحقنة المميتة لديهما، وذلك على الرغم من تعليق تنفيذ الإعدامات في الولايتين منذ عام 2006.[37]

وشهد العام 2017 مجددا استخدام عقوبة الإعدام في الولايات المتحدة بطرق تخالف القانون الدولي ومعاييره، بما في ذلك تطبيقها بحق أشخاص يعانون من إعاقات ذهنية، وأجانب حُرموا من الاتصال بسفارات بلدانهم عقب القبض عليهم. وفي إحدى القضايا، نُفذ في 8 نوفمبر/ تشرين الثاني حكم الإعدام بحق روبن كارديناس راميريز بشكل مخالف لواجبات الولايات المتحدة المترتبة عليها بموجب اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية، حيث حرمت سلطات ولاية تكساس راميريز من حقه كمواطن مكسيكي في الاتصال بسفارة بلاده طلبا للمساعدة دون تأخير عقب القبض عليه. ويُذكر أن راميريز كان بين 52 مكسيكياً أمرت محكمة العدل الدولية الولايات المتحدة في عام 2004 بإجراء مراجعة قضائية للأحكام الصادرة ضدهم.[38]

كما شعرت منظمة العفو الدولية بقلق متزايد حيال مجالات أخرى متصلة بمحاكمات أو أحكام عدد من الرجال الذين كان من المفترض أن يتم إعدامهم في عام 2017، أو أنه قد تم تنفيذ الحكم بهم فعلاً. ولقد تكرر أكثر من اللازم عدم نظر محاكم الاستئناف في أسس وبواعث القلق تلك بسبب عقبات إجرائية. وأُعدم رونالد فيليبس في أوهايو بتاريخ 26 يوليو/تموز ليكون بذلك أول إعدام يتم تنفيذه في الولاية منذ يناير/ كانون الثاني 2014. وخلص أحد القضاة الاتحاديين في عام 2010 إلى أن محامي الدفاع قد تقاعس عن تزويد هيئة المحلفين بتفاصيل تخفيفية دامغة متعلقة بطفولة رونالد فيليبس التي شابها العنف الشديد والإساءة، وهي اعتبارات ذات صلة لدى إصدار الحكم بحقه.[39] ودفع القاضي بأن تلك القضية تندرج في باب عدم كفاية التمثيل القانوني للمتهم، وأنها كانت تستحق المزيد من التمحيص على الرغم من الحدود التي تفرضها المحاكم الاتحادية على مراجعة القرارات الصادرة عن المحاكم على مستوى الولايات.

وقرر حاكم ولاية ميزوري بتاريخ 22 أغسطس/ آب تأجيل تنفيذ حكم الإعدام بحق الأمريكي من أصول إفريقية، مارسيلوس ويليامز، وذلك قبيل ساعات من موعد التنفيذ المحدد، وعمد الحاكم إلى تعيين هيئة تحقيق تُعنى بمراجعة جميع الأدلة الواردة في القضية. وحوكم مارسيلوس أمام هيئة محلفين مؤلفة من 10 أشخاص من البيض وآخر من أصول إفريقية. واعتمد قرار إدانته بارتكاب جريمة القتل على أدلة

---

[37] أمر أحد القضاة بتأجيل تنفيذ أول إعدام بتاريخ ولاية نيفادا خلال أكثر من 11 سنة لاعتبارات تتعلق ببروتوكول تنفيذ الإعدام بالحقنة المميتة، بعد أن كان من المفترض أن يتم تنفيذ الحكم بتاريخ 14 نوفمبر/ تشرين الثاني. وطلبت سلطات الولاية تأجيل تنفيذ الحكم ريثما تتقدم باستئناف ضد أمر القاضي المتعلق بوقف استخدام أحد العقاقير في الحقنة المميتة. ويُرجى زيارة الرابط التالي للاطلاع على معلومات إضافية:
www.amnesty.org/en/documents/amr51/7452/2017/en/ .

[38] قرار محكمة العدل الدولية في قضية "أفينا ومواطنون مكسيكيون آخرون ضد الولايات المتحدة (المكسيك ضد الولايات المتحدة)، الصادر بتاريخ 31 مارس/ آذار 2004، تقارير محكمة العدل الدولية 2004، ص. 17.

[39] منظمة العفو الدولية، "الولايات المتحدة: أول عملية إعدام في أوهايو خلال ثلاث سنوات ونصف: رونالد فيليبس" (رقم الوثيقة:AMR 51/6827/2017).

ظرفية، بما في ذلك شهادة أحد المخبرين في السجن. وطعن محامو مارسيلوس أثناء الاستئناف في مصداقية المخبرين الشهود، وأبرزوا كيف أخفق فحص الحمض النووي الذي أُجري قبل المحاكمة وبعدها في ربط مارسيلوس بالأدلة في القضية. وأوعز أحد القضاة الاتحاديين في 2010 بإعادة جلسة النطق بالحكم على مارسيلوس بعد أن اتضح عدم إبراز محاميه لأدلة تخفيفية ترتبط بما تعرض له مارسيلوس من عنف جنسي وجسدي وانخراطه في عالم الجريمة، واستخدام الأسلحة والمخدرات، وتعاطي الكحول منذ نعومة أظفاره. واتضح أنه أثناء محاكمته في 2012، قامت محكمة الاستئناف الاتحادية في الدائرة الثامنة بنقض الحكم بواقع صوتين صد واحد، وذلك اتساقاً مع قانون مكافحة الإرهاب وعقوبة الإعدام لعام 1996، والذي يحدد المدة المخصصة لقيام المحاكم الاتحادية بمراجعة قرارات وأحكام المحاكم على مستوى الولايات.[40]

ويُذكر أن مسألة عدم نظر المحاكم في الأدلة الدامغة لذاتها أثناء مرحلة الاستئناف على خلفية أسباب إجرائية كانت متصلة ببواعث القلق المتعلقة بالتمييز العنصري أيضاً. وأوقفت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ 26 سبتمبر/ أيلول تنفيذ إعدام كيث تراب في ولاية جورجيا قبل ثلاث ساعات من الموعد المضروب، وذلك كي تتيح مهلة للمحكمة لتتوصل إلى قرار بشأن النظر في القضية والأخذ بمزاعم تسبب التمييز العنصري لدى أحد أعضاء هيئة المحلفين بالتأثير على المحاكمة في 1991، حيث برزت الأدلة على ذلك التمييز بعد انتهاء المحاكمة فقط. وأجرى محامو كيث في مرحلة الاستئناف مقابلة مع أحد أعضاء هيئة المحلفين البيض سبق له وأن صرح قائلاً: "ثمة نوعان من السود في العالم: السود العاديون، والزنوج". كما استذكر محامو كيث خوض الرجل في مسألة ما "إذا كان الزنوج يمتلكون روحاً"، وأنه شعر "أن إعدام السود لا يشكل أمرا عظيما لأنهم يفتقرون للروح". وقضت محكمة الولاية بعدم جواز الأخذ بالإفادة المكتوبة التي تبرز تلك الأدلة بموجب قوانين ولاية جورجيا، وأن الطعن معيب إجرائيا نظرا للتأخر في تقديمه. وخلصت المحكمة الاتحادية الجزائية إلى حجية العيب الإجرائي، وأيدت قرارها محكمة الاستئناف في الدائرة 11.[41]

وعلى خلفية هذه العقبة الإجرائية، اكتست تبرئة خمسة من السجناء كانوا تحت طائلة الإعدام أهمية أكبر من أي وقت مضى، حيث تمت تبرئة اثنين من الجرائم المنسوبة إليهما، وأُسقطت التهم الموجهة إلى الثلاثة الآخرين في 2017، ليصل عدد السجناء الذين تمت تبرئتهم بعد أن كانوا تحت طائلة الإعدام إلى 161 شخصا منذ عام 1973.[42]

---

[40] منظمة العفو الدولية "الولايات المتحدة: شواغل متعددة مع التأهب لتنفيذ إعدام في ولاية ميزوري" (رقم الوثيقة:AMR 51/6791/2017).

[41] منظمة العفو الدولية "الولايات المتحدة: مزاعم تتعلق بعنصرية أحد أعضاء هيئة المحلفين مع اقتراب موعد تنفيذ إعدام كيث تراب" (رقم الوثيقة:AMR 51/7117/2017). وقررت المحكمة الاتحادية العليا أن تنظر في القضية في نهاية المطاف، وأصدرت حكمها بتاريخ 8 يناير/ كانون الثاني 2018، وقضت برد القضية إلى محكمة الاستئناف الاتحادية في الدائرة 11 كي تعيد النظر في مزاعم التمييز التي برزت بفعل الإفادة "الجديرة بالاهتمام" وتسمو فوق عقبة العيب الإجرائي، وهو ما يجيز بالتالي مراجعة القضية أمام المحاكم الاتحادية.

[42] قم بزيارة موقع مركز معلومات عقوبة الإعدام للحصول على معلومات إضافية:
https://deathpenaltyinfo.org/innocence-list-those-freed-death-row .

كما شهدت قاعدة قوات البحرية الأمريكية في غوانتنامو خلال عام 2017 استمرار الإجراءات القضائية بحق خمسة رجال متهمين بالتخطيط لهجمات 11 سبتمبر 2001، وكذلك بحق عبد الرحيم الناشري الذي اتُّهم بكونه العقل المدبر للهجوم على المدمرة الأمريكية يو إس إس كول في عام 2000. ويُذكر أن المحتجزين الستة يواجهون عقوبة الإعدام في حال إدانتهم، وعُقدت جلسات محاكمتهم أمام هيئات عسكرية لا تلبي المعايير الدولية المرعية في مجال المحاكمات العادلة. كما تشمل قائمة بواعث القلق الأخرى انسحاب ثلاثة محامين مدنيين في أكتوبر/ تشرين الأول من هيئة الدفاع عن عبد الرحيم الناشري، حيث بقي محام عسكري واحد يمثله في هيئة الدفاع لم يسبق له وأن توكل في قضايا القتل أو قضايا يواجه المتهم فيها عقوبة الإعدام، وهي خبرة متوفرة لدى المحامين المدنيين آنفي الذكر.[43] وإذا جرى تطبيق عقوبة الإعدام في هذه القضايا، فسوف يشكل ذلك حرمانا تعسفيا من الحق في الحياة لا سيما وإن الإجراءات المعتمدة فيها لا تلبي المعايير الدولية المرعية في مجال المحاكمات العادلة.

---

[43] لمزيد من المعلومات، يرجي الاطلاع على تقرير منظمة العفو الدولية المعنون "الولايات المتحدة: أوجه الظلم في القضايا التي تحمل عقوبة الإعدام، إلحاق المزيد من الضرر بمبادئ سيادة القانون، والمزيد من المسرحيات الهزلية في غوانتانامو، والمزيد من الإعدامات" (رقم الوثيقة:AMR 51/7413/2017). وقام القاضي العسكري في فبراير/ شباط 2018 بتعليق سير الإجراءات في القضية إلى أجل غير معلوم جراء انسحاب هيئة الدفاع منها.

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

التوجهات على مستوى المنطقة

ظلت الصين تتربع على قمة قائمة أكثر بلدان العالم تنفيذاً للإعدامات في العالم على الرغم من استمرارها في إخفاء مدى استخدامها لعقوبة الإعدام.

أصبحت منغوليا في يوليو/ تموز البلد الخامس بعد المائة الذي يلغي عقوبة الإعدام بالنسبة لجميع الجرائم.

كانت بابوا غينيا الجديدة البلد الوحيد الذي طبق عقوبة الإعدام في منطقة المحيط الهادئ.

أبلغت باكستان عن تراجع عدد عمليات الإعدام فيها مجددا.

ظلت أحكام الإعدام الإلزامية وتطبيق العقوبة في الجرائم المتعلقة بالمخدرات من المسائل التي تثير قلقا كبيرا في جنوب شرق آسيا.

البلد	عمليات الإعدام المسجلة في 2017	أحكام الإعدام المسجلة في 2017	الأشخاص المعروفون تحت حكم الإعدام مع نهاية 2017
أفغانستان	5	11+	600+
بنغلادش	6	273+	1,465
بروناي دار السلام	0	1	+
الصين	+	+	+
الهند[44]	0	109	371
إندونيسيا	0	47+	262+
اليابان	4	3	134
لاوس	0	1+	+
ماليزيا	4+	38+	800+
جزر ملديف	0	2	18

[44] مركز معلومات عقوبة الإعدام، وجامعة القانون الوطنية "عقوبة الإعدام في الهند – تقرير الإحصاءات السنوية 2017" يناير/ كانون الثاني. ترصد منظمة العفو الدولية التطورات اليومية المتعلقة بتطبيق عقوبة الإعدام في الهند، ولكن كان عدد ما أحصته من أحكام الإعدام في 2017 أقل مما أحصاه مركز معلومات عقوبة الإعدام.

منغوليا	0	0	0
ميانمار	0	2+	+
كوريا الشمالية	+	+	+
باكستان	60+	200+	7,000+
بابوا غينيا الجديدة	0	0	12
سنغافورة	8	15	40+
كوريا الجنوبية	0	0	61
سري لنكا	0	218	2,717
تايوان	0	3	43
تايلند	0	75	502
تونغا	0	0	0
فيتنام	+	35+	600+

سجلت منظمة العفو الدولية تنفيذ 93 عملية إعدام في أنحاء متفرقة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ما يعكس تراجعاً بواقع 28% مقارنة بعام 2016 الذي سجل تنفيذ 130 عملية إعدام. ولا تشمل الأرقام المسجلة في 2017 آلاف عمليات الإعدام التي يُعتقد أنها نُفذت في الصين، ولا تشمل أيضا الإعدامات المنفذة في كوريا الشمالية وفيتنام؛ نظرا لطابع السرية الذي يلف أرقام عقوبة الإعدام في تلك البلدان، ومحدودية إمكانية الوصول إلى المعلومات فيها. ويُعزى التراجع المسجل في عدد الإعدامات المنفذة عام 2017 إلى انخفاضها في باكستان التي تراجعت عمليات الإعدام المنفذة فيها بواقع 31%. وضاعفت سنغافورة من عدد عمليات الإعدام المنفذة لديها مقارنة بعام 2016.

ولقد انخفض عدد البلدان التي نفذت عمليات إعدام في منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى تسعة بلدان بعد أن بلغ عددها 11 بلداً في عام 2016. ولم تنفذ إندونيسيا وتايوان أية عملية إعدام، بينما توقف تنفيذ عمليات الإعدام في الهند للسنة الثانية على التوالي.

وصدر ما لا يقل عن 1037 حكما جديدا بالإعدام، وذلك بانخفاض طفيف بواقع 15% مقارنة بعام 2016 الذي سُجل فيه 1224 حكما. ويُعزى معظم ذلك الانخفاض إلى التفاوت الكبير في الأرقام التي حصلت منظمة العفو الدولية عليها من سلطات سري لنكا، فيما سُجلت زيادة كبيرة بالنسبة لبنغلاديش مقارنة بعام 2016 (وذلك من 245+ إلى 273+ حكما)، وسنغافورة (من 7+ إلى 15 حكماً). وسجلت أعداد أحكام الإعدام في إندونيسيا والهند تراجعاً طفيفا مقارنة بعام 2016.

وعُرف عن قيام 18 بلدا بإصدار أحكام بالإعدام، وهو نفس عدد البلدان في عام 2016. وأصدرت بروناي دار السلام حكما جديدا بالإعدام؛ على الرغم من أنها لم تقم بشيء مماثل في عام 2016، ولم تصدر بابوا غينيا الجديدة أي حكم بالإعدام في 2017؛ على الرغم من قيامها بعكس ذلك في السنة السابقة.

وغالبا ما يتناقض تطبيق عقوبة الإعدام في آسيا والمحيط الهادئ مع القانون الدولي ومعاييره. وتلقت منظمة العفو الدولية معلومات موثوقة تفيد بوجود أشخاص تحت طائلة الإعدام في بنغلادش وجزر ملديف وباكستان كانوا دون سن الثامنة عشرة وقت وقوع الجرائم التي أُدينوا بارتكابها. وتم التوسع في تطبيق عقوبة الإعدام في الجرائم التي لا تستوفي معيار "الجرائم الأشد خطورة" التي ينص القانون الدولي على وجوب حصر عقوبة الإعدام فيها. وقد جرى تطبيق العقوبة في جرائم اقتصادية من قبيل الفساد وجرائم متعلقة بالمخدرات، حيث أصدرت 10 بلدان أحكاما بالإعدام ونفذت عمليات إعدام لمعاقبة مرتكبي جرائم متعلقة بالمخدرات، وهو ما جعل منطقة آسيا والمحيط الهادئ المنطقة ذات النسبة الأعلى من حيث عدد البلدان التي تلجأ إلى تطبيق عقوبة الإعدام في هذا النوع من الجرائم.

وظل استخدام عقوبة الإعدام إلزاميا وانتهاك الحق في محاكمة عادلة مثار قلق كبير في القضايا ضمن منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وعمدت الهند وسنغافورة وتايلند إلى توسيع نطاق تطبيق عقوبة الإعدام عن طريق اعتماد قوانين جديدة لمكافحة اختطاف الطائرات والإرهاب النووي والفساد.

أبرز التطورات القُطرية

وشهدت **أفغانستان** تنفيذ حكم الإعدام شنقا بخمسة رجال في 29 نوفمبر/ تشرين الثاني على خلفية جريمتي الاختطاف والقتل. وصدر 11 حكماً بالإعدام، وبواقع خمسة أحكام على خلفية جرائم قتل، وستة أخرى على خلفية جرائم فساد. ووفق الأرقام التي أوردها وفد أفغانستان أثناء خضوع ملف البلد للمراجعة أمام لجنة الأمم المتحدة المعنية بمناهضة التعذيب، ظل 600 سجين تحت طائلة الإعدام مع نهاية إبريل/ نيسان.[45] وصرح أعضاء الوفد أثناء جولة الاستعراض بالقول إن "الحكومة الأفغانية ملتزمة ببقاء تطبيق عقوبة الإعدام عند أدنى مستوياته الممكنة، وإنها سوف تكون قادرة على إنهاء العمل بالعقوبة مع تحسن الوضع الأمني في البلاد". وأقر رئيس البلاد أشرف غني أحمدزاي قانون العقوبات الجديد بتاريخ 4 مارس/ آذار، ومن المفترض أن يدخل القانون حيز التنفيذ اعتبارا من 14 فبراير/ شباط 2018.[46] وبحسب ما أفاد به مسؤولون في السلطات ومراقبون أمميون، جاء القانون الجديد ليجمع 33 قانونا مختلفا تحت مظلة واحدة، وقلص بشكل ملموس من عدد الجرائم التي يجوز الحكم على مرتكبيها بالإعدام.[47]

---

[45] اللجنة المعنية بمناهضة التعذيب للأمم المتحدة "اللجنة تنظر في تقرير أفغانستان" 26 إبريل/ نيسان 2017 (www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21537&LangID=E).

[46] المرسوم الرئاسي رقم 256، الجريدة الرسمية، العدد 1260، الصادر بتاريخ 15 مايو/ أيار 2017.

[47] بعثة الأمم المتحدة لمساعدة أفغانستان (يوناما) "يوناما ترحب بصدور قانون العقوبات الجديد في أفغانستان – وتدعو إلى وضع إطار متين لتوفير الحماية للمرأة من العنف" 22 فبراير/ شباط 2018 (, https://unama.unmissions.org/unama-welcomes-afghanistan%E2%80%99s-new-penal-code-calls-robust-framework-protect-women-against-violence).

وأُعدم ستة رجال شنقا في **بنغلاديش**، حيث أُعدم ثلاثة منهم في إبريل/ نيسان بينما أُعدم الباقون في نوفمبر/ تشرين الثاني. وحُكم بالإعدام على ما لا يقل عن 273 شخصاً، بينهم 4 نساء، على الرغم من أن منظمة أودهيكار البنغالية غير الحكومية أبلغت عن صدور 30 حكما آخرا بالإعدام.[48] وصدرت معظم أحكام الإعدام التي سجلتها منظمة العفو الدولية في قضايا جرائم قتل، وجاءت ثمانية أحكام منها عقب إدانة رجال أمام المحكمة الدولية للجرائم، وهي محكمة بنغالية تأسست للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان الجماعية التي ارتُكبت إبان حرب استقلال بنغلاديش عام 1971؛ فيما صدر 61 حكما عقب إجراءات قضائية أمام محاكم خاصة،[49] بينما صدر 54 حكما غيابيا. وقيل إن رجلا حُكم عليه بالإعدام في 2017 على خلفية جريمة قتل ارتُكبت في عام 2009 كان يبلغ من العمر 20 عاما وقت إدانته وإصدار الحكم بحقه، وهو ما يعني أنه قد كان عمره أقل من 18 عاما وقت وقوع الجريمة.[50] وتشير الأرقام الواردة في الإعلام المحلي نقلا عن مصلحة السجون في يونيو/ حزيران إلى وجود 1456 شخصا تحت حكم الإعدام، وبينهم 37 امرأة.[51]

وحُكم في 13 فبراير/ شباط بالإعدام إلزاميا على مواطن ماليزي في **بروناي دار السلام** بتهمة الاتجار بالمخدرات. وأيدت محكمة الاستئناف في نوفمبر/ تشرين الثاني قرار إدانته والحكم الصادر بحقه.

وأُعدم آلاف الأشخاص أو حُكم عليهم بالإعدام في **الصين** التي استمرت في تصنيف الأرقام الخاصة بتطبيق عقوبة الإعدام ضمن أسرار الدولة. ورصدت منظمة العفو الدولية تطبيق عقوبة الإعدام طوال العام فضلاً عن متابعتها للأحكام القضائية المنشورة عبر قاعدة البيانات عبر الإنترنت التابعة لمحكمة الشعب العليا.[52] وترى منظمة العفو الدولية مجددا أن الصين تصدرت قائمة الدول الأكثر تنفيذا للإعدامات في العالم حيث فاق عدد عمليات الإعدام المنفذة فيها نظيره في بلدان العالم أجمع. وتجدد المنظمة تحديها للسلطات الصينية كي تتوخى الشفافية وتنشر الأرقام لاطلاع العموم.

واعترى منظمة العفو الدولية قلق من نوع خاص حيال غياب الشفافية وتعمد الإبلاغ عن أرقام تقل عن العدد الفعلي لقضايا الإعدام في أقليم شين جيانغ أويغور الذي يتمتع بالحكم الذاتي. ولم تتمكن المنظمة من العثور على أية معلومات في وسائل الإعلام تتعلق بأحكام أو إعدامات جديدة في الإقليم،

---

[48] منظمة أودهيكار "إحصاءات عقوبة الإعدام" (http://odhikar.org/wp-content/uploads/2018/01/Statistics_Death-Penalty_2010-2017.pdf)

[49] من قبيل المحاكم التي تأسست بموجب قانون الجرائم المخلقة بالقانون والنظام العام (محاكمات سريعة) لعام 2002، وصرح المقرر الأممي الخاص المعني بالإعدامات خارج القضاء وبإجراءات موجزة أو تعسفية أن المحاكم العسكرية وغيرها من المحاكم الخاصة "غير مناسبة البتة لضمان كامل الامتثال لمعايير المحاكمات العادلة كما هو مطلوب في القضايا التي تحمل عقوبة الإعدام"، منوهاً أنه "ينبغي عدم منحها صلاحيات إصدار عقوبة الإعدام". تقرير المقرر الخاص المعني بالإعدامات خارج نطاق القضاء وبإجراءات موجزة أو تعسفية (رقم الوثيقة في فهرس الأمم المتحدة:A/67/275) 9 أغسطس/ آب 2012، فقرة: 33.

[50] صحيفة دكا تريبيون "الحكم بالإعدام على 3 نشالين بتهمة قتل عامل في مصنع أحذية" 28 يوليو/ تموز 2017 (www.dhakatribune.com/bangladesh/court/2017/07/28/3-muggers-die-killing-shoe-factory-worker/).

[51] صحيفة دكا تريبيون "لم تُعدم أية سجينة في بنغلاديش" 10 يونيو/ حزيران 2017 (www.dhakatribune.com/bangladesh/2017/06/10/no-female-prisoner-executed-since-independence/).

[52] موقع الراصد التابع لمحكمة الشعب العليا "قرارات المحكمة عبر الإنترنت" ولمزيد من المعلومات، انظر تقرير منظمة العفو الدولية المعنون "أسرار الصين المميتة" (رقم الوثيقة:ASA 17/5849/2017).

وتم تحديث بيانات حكم واحد فقط بالإعدام عبر قاعدة البيانات الخاصة بمحكمة الشعب العليا. وجاء ذلك على الرغم من قيام سلطات الإقليم بتصعيد تدابيرها الأمنية بشكل كبير طوال العام مع مضيها في إعلان حرب الشعب، وإطلاق حملة "اضرب بقوة" التي تطال الأقلية المسلمة في الإقليم. وغالبا ما ارتبطت مثل هذه الحملات في الصين بتزايد تطبيق عقوبة الإعدام، وانتقد العلماء الإجراءات المطبقة في تلك الحملات لافتقارها للضمانات الوقائية الخاصة بالمحاكمة العادلة وتنامي أرجحية تنفيذ "إعدامات خاطئة" في سياق تلك الحملات.[53]

واستمر تطبيق عقوبة الإعدام في 46 جريمة، بما في ذلك بعض الجرائم غير العنيفة. وجاءت غالبية أحكام الإعدام والإعدامات التي سجلت منظمة العفو الدولية تنفيذها على خلفية جرائم القتل والاتجار بالمخدرات. وفي يوليو/ تموز وديسمبر/ كانون الأول، قامت السلطات في لوفانغ بمقاطعة غوانغ دونغ بتنفيذ "مهرجانات أحكام جماعية" أمام آلاف المشاهدين فيما يشكل انتهاكا للكثير من التعليمات والأنظمة الصينية، وتم استعراض 23 شخصا خلالها في شاحنات وتُليت أحكامهم الصادرة بحقهم على خلفية جرائم متعلقة بالمخدرات.[54] ثم جرى بعد ذلك مباشرة تنفيذ إعدام 18 شخصا، سبق وأن أقرت محكمة الشعب العليا أحكام الإعدام الصادرة بحقهم.[55]

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن الصين قد قامت على نحو ملموس بخفض استخدام عقوبة الإعدام في الجرائم الاقتصادية. ونشرت وسائل الإعلام الصينية عدة مقالات تنص على أنه لم تصدر أحكام بالإعدام بحق أحد من مجموعة قوامها 67 شخصا، أو أكثر من المسؤولين رفيعي المستوى الذين أُلقي القبض عليهم في سياق حملة مكافحة الفساد منذ انعقاد المؤتمر الثامن العشر للحزب في عام 2013. وحُكم بالإعدام على شخص واحد بتهمة القتل العمد والرشوة، فيما حُكم على آخرين بالإعدام في جرائم اقتصادية مع "توبيخ لمدة سنتين".[56]

---

[53] منظمة العفو الدولية "جمهورية الصين الشعبية: عقوبة الإعدام في الصين – أرقام قياسية وقواعد قاصمة" (رقم الوثيقة: www.economist.com/news/china/21582557-most-worlds-sharp-decline-executions-can-be-credited-china-strike-less-hard)؛ مجلة الإيكونوميست "اضرب بقوة أقل" 3 أغسطس/ آب 2013 ( )؛ هي فانغ شي داي جوباو: حملات اضرب بقوة قد تفضي إلى ارتكاب المزيد من الجرائم" 1 يوليو/ تموز 2010 (http://blog.caijing.com.cn/expert_article-151302-8109.shtml).

[54] بيجينغ نيوز "لا ينبغي أن تستمر المشاهد الدرامية التي تُتلى فيها أحكام الإعدام أمام عامة الجمهور" 18 ديسمبر/ كانون الأول 2017 (http://epaper.bjnews.com.cn/html/2017-12/18/content_705883.htm?div=-1).

[55] صحيفة ساوث تشاينا مورنينغ بوست "الحكم بإعدام 13 صينيا لجرائم متعلقة بالمخدرات في محاكمة عامة أمام الآلاف" 27 يونيو/ حزيران 2017 (www.scmp.com/news/china/society/article/2100147/13-chinese-sentenced-death-drugs-offences-thousands-look-public)؛ "الحكم بإعدام 10 أشخاص في جرائم مخدرات بجنوب الصين" 17 ديسمبر/ كانون الأول 2017 (www.scmp.com/news/china/society/article/2124673/10-people-sentenced-death-drug-crimes-southern-china).

[56] صحيفة بيبولز ديلي "صدور أحكام منذ مؤتمر الحزب الثامن عشر بحق 67 من (النمور)، والحكم على 12 منهم بالسجن المؤبد" 21 إبريل/ نيسان 2017 (http://news.ifeng.com/a/20170421/50978355_0.shtml). وغالبا ما يتم تخفيف أحكام الإعدام مع وقف التنفيذ إلى أحكام بالسجن بعد مضي سنتين من السجن في حال عدم ارتكاب جرائم أخرى.

وعقب تبرئة ني شوبن في 2016 بعد إعدامه في عام 1995، والتركيز على عدد آخر من القضايا التي شهدت تبرئة المتهمين فيها وصدمت الرأي العام، أصدرت جهات قضائية وتنفيذية صينية مختلفة تعاميم كثيرة بهدف تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة. وصدرت مجموعة من التعليمات شملت "الأحكام الخاصة ببعض المسائل المتعلقة بضرورة استبعاد الأدلة التي يتم الحصول عليها بطرق غير قانونية في التعامل مع القضايا الجنائية"، والتي صدرت بتاريخ 27 يونيو/ حزيران عن محكمة الشعب العليا، والنيابة الشعبية العليا، ووزارة الأمن العام. وتهدف هذه الأحكام إلى توضيح المعايير المعتمدة لاستبعاد الأدلة التي يتم الحصول عليها بطريقة غير قانونية من قبيل الإفادات المنتزعة بالإكراه، وذلك في جميع مراجل الإجراءات الجنائية، ومحاولة منح محامي الدفاع حيزا إضافيا للطعن في مشروعية الأدلة المستخدمة ضد موكليهم.[57] وهدفت مبادئ توجيهية أخرى إلى تعزيز التمحيص والمساءلة على صعيد تصرفات موظفي إنفاذ القانون والقضاة والنيابة العامة، وتحسين عمليات تقييم الأدلة الجنائية، وقدرة محامي الدفاع على مزاولة المهنة دون تدخل غير مبرر.[58]

أظهرت البحوث التي قام بها مركز معلومات عقوبة الإعدام وجامعة القانون الوطنية أن محاكم **الهند** أصدرت 109 أحكام جديدة بالإعدام جاء 51 حكما منها على خلفية جرائم قتل، و43 حكماً على خلفية جرائم قتل مقرونة بجرائم جنسية. وشكل ذلك الرقم انخفاضا في مجموع أحكام الإعدام (بعد أن وصل العدد إلى 136 حكما في عام 2016)، وهو ما ينسحب على عدد الأحكام التي صدرت في جرائم القتل غير المقرونة بارتكاب جرائم أخرى (حيث وصل عددها إلى 87 حكما بالإعدام في 2016). كما أصدرت المحاكم حكمين بالإعدام على خلفية جرائم متعلقة بالمخدرات. ودخل قانون مكافحة الاختطاف لعام 2016 حيز التنفيذ اعتبارا من 5 يوليو/ تموز، ويجيز القانون الحكم بالإعدام على مرتكب جريمة الاختطاف التي تؤدي إلى وفاة الضحية.[59]

ولم تنفذ السلطات في **إندونيسيا** أي إعدام في عام 2017 لا سيما مع استمرار مراجعة قضايا 10 أشخاص جرى تأجيل تنفيذ الأحكام بهم في آخر لحظة في عام 2016. وأعلن المدعي العام محمد براسيتيو غير مرة أن الحكومة لم تقرر تعليق العمل بعقوبة الإعدام، وأنها بانتظار أن يحين "الوقت المناسب" لذلك.[60]

وصدر ما لا يقل عن 47 حكماً جديداً بالإعدام في إندونيسيا، وهو ما شكل زيادة طفيفة مقارنة بعام 2016 الذي شهد صدور 60 حكماً. وجاء صدور 33 حكما منها على خلفية جرائم متعلقة بالمخدرات، و14

---

[57] وكالة أنباء شينخوا "خمسة إدارات تصدر أحكاما بشأن مسائل متعددة تتعلق بضرورة استبعاد الأدلة التي يتم الحصول عليها بشكل غير قانوني في التعامل مع القضايا الجنائية" 27 يونيو/ حزيران 2017 (www.xinhuanet.com/legal/2017-06/27/c_1121217500.htm).

[58] وكالة أنباء شينخوا "النص الكامل: تقدم جديد في مجال توفير الحماية القانونية لحقوق الإنسان في الصين" 15 ديسمبر/ كانون الأول 2017 (http://en.people.cn/n3/2017/1215/c90000-9305147.html).

[59] صحيفة إنديان إكسبرس "قانون مكافحة الاختطاف يدخل حيز التنفيذ بأحكامه الصارمة" 6 يوليو/ تموز 2017 (http://indianexpress.com/article/india/indias-tough-anti-hijacking-law-comes-into-force-4739270/).

[60] صحيفة جاكرتا بوست "إندونيسيا تحتفظ بتطبيق عقوبة الإعدام رغم الانتقادات" 30 مارس/ آذار 2017 (www.thejakartapost.com/news/2017/03/30/indonesia-maintains-death-penalty-amid-criticism.html).

حكماً في جرائم قتل. وصدرت 10 أحكام بالإعدام بحق مواطنين أجانب، وظل ما لا يقل عن 262 شخصا تحت عقوبة الإعدام مع نهاية عام 2017.

وخلص ديوان المظالم الإندونيسي بتاريخ 28 يوليو/ تموز 2017 إلى أن المدعي العام قد نفذ حكم الإعدام بالمواطن النيجيري همفري (جيف) جيفرسون إيجيكي في 2016 بما يخالف الإجراءات القانونية المعتمدة في إندونيسيا، وذلك لعدم البت في طلب العفو الذي تقدم به،[61] عقب أن صدر بحقه حكم بالإعدام في 2004 لإدانته بارتكاب جرائم متعلقة بالمخدرات. كما حُرم إيجيكي من إمكانية الاتصال بمحامٍ لمدة خمسة أشهر، وذلك اعتبارا من لحظة إلقاء القبض عليه، وأثناء خضوعه للاستجواب، وأثناء احتجازه، وذلك فيما يشكل مخالفة للقانون الدولي وقانون الإجراءات الجنائية الإندونيسية. وزعم إيجيكي أنه قد تعرض للضرب بشكل متكرر أثناء الاستجواب، فضلا عن تهديده بالقتل إذا رفض التوقيع على أوراق ورد فيها أنه "يعترف" بحيازة مادة الهيروين أو إذا رفض أن يقوم بتوريط آخرين في الجريمة.

في 31 يناير/ كانون الثاني 2017، قامت المحكمة العليا في إندونيسيا بتخفيف حكم الإعدام الصادر بحق يوسمان تيملامباونا على خلفية جريمة قتل. ولم يتواجد محام مع يوسمان لمساعدته أثناء خضوعه للاستجواب من الشرطة، فضلا عن عدم قدرته على القراءة أو الكتابة أو تحدث لغة بهاسا إندونيسيا المستخدمة أثناء الاستجواب. كما لم تتوفر بحوزته وثائق تثبت سنه، وقال لآخر محام توكل في قضيته أنه تعرض مع متهم آخر للضرب والركل يوميا من رجال الشرطة أو محتجزين آخرين بناء على أوامر الشرطة. وعلى الرغم من طلب المدعي العام الحكم عليهما بالسجن المؤبد، فضلا عن طلبهما من القضاة إصدار حكم مخفف بحقهما، فلقد طالب محاموهما الأصليون بإنزال عقوبة الإعدام بهما، وهو ما فعلته المحكمة بناء على طلب المحامين وحكمت عليهما بالإعدام. ولم يتقدم يوسمان ورفيقه المتهم معه في نفس القضية باستئناف أمام المحكمة الأعلى درجة، وذلك لعدم علمهما بأن لهما الحق في الطعن، حيث لم يعلمهما المحامون بوجود مثل هذا الحق لهما.

وأظهرت سجلات الشرطة أن يوسمان لم يكن قد تجاوز 19 سنة من العمر وقت ارتكاب جريمة القتل، ولكن جمع محاميه الجديد معلومات تفيد بأن موكله لم يتجاوز 16 عاما من العمر حينها. وفي 17 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015 وبناء على طلب رسمي من وزارة القانون وحقوق الإنسان، توصل فريق من خبراء الطب الشرعي عن طريق فحص الأشعة إلى أن عمره تراوح بين 18 سنة و4 أشهر، و18 سنة و5 أشهر. وأدى ذلك إلى مراجعة حكم الإعدام الصادر بحقه، وجرى إطلاق سراحه بتاريخ 17 أغسطس/ آب 2017. وتوجه يوسمان عقب إطلاق سراحه بالشكر لجميع أعضاء ومؤازري منظمة العفو الدولية الذين أرسلوا رسائل وبطاقات بريدية لتشجعيه في محنته.

نفذت السلطات في **اليابان** أربع عمليات إعدام سراً ودون سابق إنذار للسجناء وعائلاتهم وممثليهم القانونيين. ونُفذ حُكم بالإعدام بكل من ماساكتسو نيشيكاوا وكويتشي سوميدا في مركزي أوساكا

---

[61] منظمة العفو الدولية "إندونيسيا: ينبغي على الحكومة أن تفرض وقفا فوريا على تنفيذ عمليات الإعدام إثر خطأ إجرائي متعلق بإعدام أحد الأشخاص" (رقم الوثيقة:ASA 21/6861/2017).

وهيروشيما للحجز بتاريخ 13 يوليو/ تموز، وذلك عقب إدانتهما بارتكاب جريمتي قتل.[62] وأما تيروهيكو سيكي الذي أُدين بارتكاب جريمتي القتل والسطو، وكيوشي ماتسوي المدان بارتكاب جريمة قتل، فلقد نُفذ حكما الإعدام بهما في مركز طوكيو للحجز بتاريخ 19 ديسمبر/ كانون الأول.[63]

وعلى الرغم من أن هذه الإعدامات قد شكلت زيادة طفيفة في أرقام عمليات الإعدام المسجلة للسنوات 2014 و2015 و2016، فلقد ساور منظمة العفو الدولية القلق حيال ارتفاع عدد عمليات الإعدام في 2017 للمرة الأولى منذ عام 2013. كما سجل عام 2017 إعدام ثلاثة من الرجال الأربعة على الرغم من عدم انتهاء المحكمة من النظر في قضايا الاستئناف المرفوعة نيابة عنهم أمام المحاكم، وذلك في سابقة هي الأولى من نوعها منذ عام 1999.[64] وأُعدم تيروهيكو سيكي في ديسمبر/ كانون الأول على الرغم من اعتباره بموجب القانون الياباني قاصرا وقت وقوع الجريمة. وتعود آخر مناسبة تم فيها إعدام شخص يبلغ من العمر 19 عاما وقت وقوع الجريمة إلى العام 1997. وتمثل هذه الخطوات مخالفة لتعليمات الحماية التي يكفلها القانون الياباني والقانون الدولي، وتشي بابتعاد اليابان عن ممارسة ظلت سائدة فيها منذ 20 عاماً.

وصدرت ثلاثة أحكام جديدة بالإعدام، وظل 134 شخصا تحت عقوبة الإعدام مع نهاية عام 2017. واكتسبت الأحكام الصادرة بحق 123 شخصا بينهم الدرجة القطعية، بما في ذلك أحكام صدرت بحق ستة أجانب.[65]

وأُحيطت منظمة العفو الدولية علماً بتنفيذ ما لا يقل عن أربع عمليات إعدام في **ماليزيا**، حيث لا تنشر السلطات الأرقام أو المعلومات المتعلقة بتنفيذ أحكام الإعدام. وتعتقد المنظمة أن المجموع الكلي أكبر من ذلك على الأرجح. ويُذكر أن ثلاثا من عمليات الإعدام التي عُرف عن تنفيذها قد جاءت على خلفية جرائم قتل بينما نُفذت العملية الرابعة على خلفية إطلاق النار، وهي جرائم تحمل عقوبة الإعدام إلزامياً بموجب أحكام القانون. وأخبر أقارب الرجال الثلاثة منظمة العفو الدولية أن مسؤولي السجن دعوهم إلى زيارة أقاربهم السجناء تحت طائلة الإعدام قبل يومين من تنفيذ عمليات الإعدام. ولم يتم إعلامهم

---

[62] منظمة العفو الدولية "اليابان: إعدام رجلين شنقا مع استمرار عمليات الإعدام المقيتة" 13 يوليو/ تموز 2017 (www.amnesty.org/en/latest/news/2017/07/japan-two-men-hanged-as-reprehensible-executions-continue/).

[63] منظمة العفو الدولية "اليابان: إعدام رجلين شنقا مع استمرار عمليات الإعدام سراً" 19 ديسمبر/ كانون الأول 2017 (www.amnesty.org/en/latest/news/2017/12/japan-two-hanged-as-secretive-executions-continue/).

[64] المادة 475 من قانون الإجراءات الجنائية الياباني، والضمانة رقم 8 من مجموعة ضمانات الأمم المتحدة التي تكفل حماية حقوق المحكومين بالإعدام، والتي وقع إقرارها من طرف المجلس الاجتماعي والاقتصادي في قراره رقم 1984/50 الصادر بتاريخ 25 مايو/ أيار 1984. وأما الرجال الثلاثة الذين أُعدموا ولمّا يتم البت بعد في طلبات الاستئناف المقدمة من طرفهم فهم ماساكاتسو نيشيكاوا، وتيروهيكو سيكي، وكيوشي ماتسوي.

[65] شمل عدد الموجودين تحت طائلة الإعدام إيوا هاكامادا الذي لم يكن قيد الاحتجاز مع أنه تحت عقوبة الإعدام، ويُعزى ذلك إلى الاستئناف الذي تقدم الادعاء به في 2014 للطعن في قرار المحكمة الجزئية بالموافقة على إعادة محاكمته، وهو الاستئناف الذي ظل قيد النظر مع نهاية 2017.

بذلك إلا في يوم الزيارة، أي قبل 24 ساعة من موعد التنفيذ. وكان إعدام مواطن فلبيني مجدولاً بتاريخ 18 أغسطس/ آب، ولكن جرى تأجيل التنفيذ لاحقاً.[66]

وصدر ما لا يقل عن 38 حكماً جديداً بالإعدام وجوباً، حيث صدر 21 حكماً منها على خلفية الاتجار بالمخدرات، و16 حكماً على خلفية جرائم قتل، وحكم واحد على خلفية إطلاق النار. وشملت قائمة المحكومين بالإعدام أربع نساء، و12 أجنبياً بينهم 10 أشخاص حُكموا على خلفية الاتجار بالمخدرات. وتفيد الأرقام الصادرة عن إدارة السجون ونشرتها وسائل الإعلام المحلية بوجود 1222 شخصا تحت حكم الإعدام اعتبارا من فبراير/ شباط، وبوجود 800 شخص آخرين اعتبارا من أغسطس/ آب.[67] وقام حاكم ولاية بيراك بتخفيف حكمي الإعدام بحق رجلين أُدينا بتهمة الاتجار بالمخدرات.[68]

وأقر مجلس النواب في 30 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017 مشروع القانون (D.R.45/2017) لتعديل قانون مكافحة العقاقير الخطرة لعام 1952، وذلك بعد أسبوع واحد فقط من إحالة القانون من الحكومة إلى البرلمان. وحذا مجلس الشيوخ حذو مجلس النواب بتاريخ 14 ديسمبر/ كانون الأول، قبل أن يوافق الملك على القانون في 27 من الشهر نفسه. ولم يدخل القانون المعدل حيز التنفيذ حتى نهاية العام، ولكنه أبقى على الحكم بعقوبة الإعدام إلزاميا في جميع الجرائم المتعلقة بالمواد المحظورة باستثناء المدانين بنقل المواد المحظورة أو إرسالها أو تسليمها ولكنهم تعاونوا مع أجهزة إنفاذ القانون من أجل كشف أنشطة الاتجار بالمخدرات – وتظل هذه ظروف ذات نطاق ضيق جدا. وكان الحكم بالسجن المؤبد هو الحكم البديل الوحيد في مثل هذه الحالات مع 15 جلدة، وهي عقوبة قاسية محظورة بموجب القانون الدولي. وعلى النقيض من القانون الدولي ومعاييره المتعلقة بالإصلاح، من شأن القانون المنقح أن ينطبق على الأفراد الذين لما تتم إدانتهم بعد قبيل دخول القانون حيز التنفيذ. وأما من كانوا تحت طائلة الإعدام بتهمة الاتجار بالمخدرات، فسوف يستمر وضعهم على حاله.[69]

ظل المواطن الماليزي **هوو يو واه** تحت طائلة الإعدام في سجن بينتونغ بولاية باهانغ وسط ماليزيا. ويُذكر أنه قد عُثر بحوزة واه الذي ينحدر من الأقلية الصينية في البلاد على 188.35 غراما من مادة

---

[66] سي إن إن الفلبين "دي إف إي: ماليزيا تؤجل إعدام فلبينيّ تحت طائلة الإعدام" 19 أغسطس/ آب 2017 (http://cnnphilippines.com/news/2017/08/19/DFA-Malaysia-postpones-execution-of-Filipino-on-death-row.html).

[67] صحيفة ذا ستار "أعواد المشانق بانتظار 1222 شخصا" 28 مارس/ آذار 2017 (www.thestar.com.my/news/nation/2017/03/28/gallows-await-1122-16-prisoners-executed-between-2014-and-feb-21/)؛ وصحيفة نيو ستريتس تايمز "وضع حد للحكم بعقوبة الإعدام وجوباً" 17 أغسطس/ آب 2017 (www.nst.com.my/opinion/columnists/2017/08/268727/end-mandatory-death-penalty).

[68] موقع مالاي أونلاين "سلطان بيراك يعفو عن اثنين من المحكومين بالإعدام على خلفية جرائم متعلقة بالمخدرات" 1 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017 (www.themalaymailonline.com/malaysia/article/perak-sultan-pardons-two-drug-offenders-on-death-row#kQsDMG5FklWbKRB4.99).

[69] ويتناقض هذا الأمر مع الضمانة رقم 2 من مجموعة ضمانات الأمم المتحدة التي تكفل حماية حقوق المحكومين بالإعدام التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في قراره رقم 1984/50 والصادر بتاريخ 25 مايو/ أيار 1984؛ والمادة 15(1) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والمادة 24(2) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛ والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، قضية "سكوبولا ضد إيطاليا رقم 2" (الطلب رقم: 03/10249)، ودائرة الجنايات الكبرى، في حكمها الصادر بتاريخ 17 سبتمبر/ أيلول 2009، فقرة 108.

الميتاأفميتامين في مارس، آذار 2005 عندما كان يبلغ من العمر 20 عاماً، وافترضت السلطات فورا أنه يتاجر بالمخدرات وأدانته بهذه التهمة لاحقا بموجب أحكام المادة 39(ب) من قانون مكافحة العقاقير الخطرة لسنة 1952. وصدر بحقه حكم بالإعدام وجوبا بتاريخ 12 مايو/ أيار 2011، ورفضت المحكمة استئنافه في مناسبتين في سبتمبر/ أيلول 2012، ويوليو/ تموز 2013. ولمّا يتم البت بعد في طلب التماس العفو الذي قدمه في إبريل/ نيسان 2014 إلى سلطان ولاية جوهور مكان وقوع الجريمة. وبلغ واه 32 عاماً من العمر في عام 2017، وقال إنه تاب من جريمته.

ولقد أُدين هوو يو واه بناء على إفادة بلغته الأم، الماندارين، كان أدلى بها وقت القبض عليه دون حضور المحامي، وطعن في محتواها أثناء المحاكمة والاستئناف. كما قال إن رجال الشرطة قد كسروا اصبعه يوم القبض عليه وأثناء احتجازه في مقر شرطة جوهور، وهددوه بضرب خليلته لحمله على التوقيع على الإفادة المذكورة. واستبعدت المحكمة هذه المزاعم عندما عُرضت عليها، وأيدت إدانته والحكم عليه بالإعدام. ويفرض القانون الدولي حظرا مطلقا على استخدام التعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة السيئة والإفادات المنتزعة بالإكراه وتلك التي يُقر فيها المتهم على نفسه بالذنب، ووجوب استبعادها كأدلة عند اتخاذ القرار بإدانة المتهم. وبالإضافة إلى ذلك، تنص مجموعة ضمانات الأمم المتحدة التي تكفل حقوق المحكومين بالإعدام، وبوضوح، على أنه "يجوز فرض عقوبة الإعدام فقط إذا كان جرم المتهم قائما على أدلة واضحة ودامغة بما لا يدع مجالا لأي تفسير مغاير للوقائع".[70]

صدر حكمان جديدان بالإعدام في **جزر ملديف**، وبرأت المحكمة العليا محكوماً بالإعدام في أغسطس/ آب لأنه كان دون سن 18 عاما وقت وقوع الجريمة. وتشير الأرقام الصادرة عن إدارة الإصلاح إلى وجود 18 شخصا تحت طائلة الإعدام مع نهاية السنة. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن ما لا يقل عن أربعة اشخاص بينهم امرأة كانت أعمارهم أقل من 18 عاما وقت ارتكاب جرائمهم. وظل ثلاثة رجال تحت طائلة الإعدام بشكل وشيك لا سيما مع إعلان الحكومة عن عزمها استئناف تنفيذ عمليات الإعدام للمرة الأولى منذ عام 1953.[71] وطلبت لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان في يوليو/ تموز من السلطات أن تقوم بتأجيل تنفيذ جميع الإعدامات بما يتيح للجنة النظر في العرائض المقدمة نيابة عن أولئك السجناء تحت طائلة الإعدام.

دخل قانون العقوبات الجديد في **منغوليا** حيز التنفيذ بتاريخ 1 يوليو/ تموز، حيث سبق للبرلمان وأن أقر هذا القانون الذي يلغي تطبيق عقوبة الإعدام بالنسبة لجميع الجرائم في 3 ديسمبر/ كانون الأول 2015. وكرر الرئيس المنتخب حديثا، خالتاماغين باتولغا، الإشارة إلى عقوبة الإعدام استجابةً للغضب الشعبي المتعلق بالجناة الذين ارتكبوا جرائم بحق الأطفال بما في ذلك قتلهم واغتصابهم.[72] وتقدم الرئيس في

---

[70] قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة رقم 1984/50 الصادر بتاريخ 25 مايو/ أيار 1984.

[71] منظمة العفو الدولية "جزر مالديف بصدد استئناف تنفيذ عمليات الإعدام بحلول سبتمبر/ أيلول" (رقم الوثيقة: ASA 29/7007/2017).

[72] الموقع الإلكتروني الرسمي لرئيس منغوليا "الرئيس باتولغا يقدم مقترحا إلى تتي اس نيامادروج، وزير العدل والشؤون الداخلية، من أجل إعادة العمل بعقوبة الإعدام بحق الجناة الذين يرتكبون جرائم غير إنسانية بحق الأطفال بما في ذلك قتلهم واغتصابهم" (www.president.mn/content/12741).

27 نوفمبر/ تشرين الثاني بمقترح إلى وزارة العدل من أجل إعادة العمل بعقوبة الإعدام في البلاد.[73] وتشكلت لجنة داخل وزارة العدل لدراسة المقترح مع نهاية العام.

صدر ما لا يقل عن حكميْن جديدين بالإعدام على خلفية جرائم قتل في **ميانمار**. وصدر أحد الحكمين بحق رجل من أقلية الروهينغيا عقب إدانته بالضلوع في هجوم على مخافر الشرطة في ولاية راخين في أكتوبر/ تشرين الأول 2016. وقُتل تسعة من رجال الشرطة في تلك الهجمات التي تسببت برد غير متناسب ومبالغ فيه من الجيش شمل ارتكاب ما يرقى إلى مصاف الجرائم ضد الإنسانية.

ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من تأكيد المعلومات المتعلقة بعقوبة الإعدام في **كوريا الشمالية** خلال عام 2017. وجريا على ما حصل في ماضي السنوات، تلقت المنظمة بلاغات وتقارير تفيد بتنفيذ إعدامات وصدور أحكام بالإعدام دون أن تتمكن من التحقق من صحتها بشكل مستقل. وأشارت تلك التقارير إلى استمرار استخدام عقوبة الإعدام في طائفة من الأفعال التي إما لا تلبي معيار "الجرائم الأشد خطورة"، أو أنها لا تُعتبر جرائم بموجب أحكام القانون الدولي، وعلمت المنظمة أيضا أنه قد تم إعدام مسؤولين رفيعي المستوى ضمن سياق المحاولات المنتظمة التي تقوم بها سلطات كوريا الشمالية للقضاء على المعارضة السياسية.[74] ويُعتقد أن أحكام الإعدام لا زالت تصدر وتُنفذ على نطاق واسع، وغالبا ما تأتي أعقاب محاكمات على قدر عظيم من الجوْر ودون إمكانية الطعن في الأحكام.

ونُفذت 60 عملية إعدام على الأقل في **باكستان** خلال عام 2017، وذلك فيما يُعد تراجعا بالمقارنة مع عامي 2015 و2016 حيث تم إعدام 326 شخصا و87+ شخصا على التوالي. وكان 43 سجيناً من الذين أُعدموا قد تمت إدانتهم أمام محاكم عسكرية تشكلت في يناير/ كانون الثاني 2015 لمحاكمة المدنيين المشتبه بارتكابهم جرائم تتعلق بالإرهاب. وأقر البرلمان تمديد تفويض عمل تلك المحاكم لمدة سنتين إضافيتين بتاريخ 22 مارس/ آذار على هامش إقرار تعديلات دستورية جديدة.[75] ويُذكر أن الإجراءات المعتمدة في تلك المحاكم العسكرية لا تلبي المعايير الدولية المرعية في مجال المحاكمات العادلة، فضلا عن شواغل أخرى بشأنها من قبيل أنها تُدار من طرف ضباط خاضعين للقيادات العليا في الجيش، ولم يسبق لهم وأن تلقوا تدريبا قانونيا، وهو ما يشكل خرقا لمبادئ الأمم المتحدة الأساسية

---

[73] صحيفة يو بي "الرئيس يدفع باتجاه إعادة العمل بعقوبة الإعدام في مقترح تقدم به إلى وزارة العدل" 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017 (www.pressreader.com/mongolia/the-ub-post/20171129/281496456600711).

[74] أشارت المعلومات المتداولة أثناء العام إلى دخول قانون جديد على الأرجح حيز التنفيذ أواسط مايو/ أيار ويعاقب بالإعدام كل من يقوم بمشاهدة مواد مصورة واستيرادها بشكل غير شرعي. ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من تأكيد هذا الخبر، وتلقت أنباء عن صدور أحكام بالإعدام وتنفيذها خلال السنوات الماضية في سياق مثل تلك الأفعال. يونايتد برس أنترناشونال "تقرير: كوريا الشمالية تسن قانون يعاقب بالإعدام كل من يقوم بتوزيع مواد إعلام أجنبية" 31 مايو/ أيار 2017 (www.upi.com/Top_News/World-News/2017/05/31/Report-North-Korea-enacts-death-penalty-for-distributing-foreign-media/7011496256144/).

[75] تأسست تلك المحاكم وتم تمديد تفويضها بموجب مشروع قانون تعديل الدستور رقم 21 لسنة 2015، وقانون الجيش الباكستاني وتعديلاته لسنة 1952؛ وقانون رقم 28 لتعديل الدستور في 2017، وتعديل قانون الجيش الباكستاني في 2017.

لاستقلالية القضاة.[76] ولم يُفصح للعموم عن طبيعة التهم المنسوبة إلى المتهمين، ولم يُمنح المدانون منهم حق الطعن أو الاستئناف أمام محاكم مدنية.

وتم استخدام عقوبة الإعدام بما يخالف القانون الدولي ومعاييره، بما في ذلك تطبيقها بحق أشخاص يعانون من إعاقات عقلية، وآخرين كانت أعمارهم أقل من 18 عاما وقت وقوع الجريمة، وفي أفعال لا تلبي معيار "الجرائم الأشد خطورة" التي يقيد القانون الدولي تطبيق العقوبة بشأنها فقط، وعلى أعمال لا تُصنف كجرائم في القانون الدولي من قبيل "التجديف" (وسُجل صدور خمسة أحكام بالإعدام في هذا السياق)، مع صدور أحكام إعدام أخرى تضمنت انتهاك حق المتهم في الحصول على محاكمة عادلة.

وتشير الأرقام الواردة من هيئة حقوق الإنسان، وهي منظمة باكستانية غير حكومية، إلى وجود أكثر من 200 شخص تحت حكم الإعدام في 2017، حيث صدرت أحكام الإعدام بحق 34 شخصا منهم عن محاكم مكافحة الإرهاب.[77] كما ظل ما لا يقل عن 7000 شخص تحت طائلة الإعدام، يتواجد 4993 سجينا منهم في مقاطعة البنجاب وحدها.[78]

تراجع عدد الأشخاص المحكومين بالإعدام في **بابوا غينيا الجديدة** من 14 على 12 شخصا عقب تبرئة اثنين أمام المحكمة العليا في ديسمبر/ كانون الأول. ولم تصدر أحكام جديدة بالإعدام، وانتهى النظر في الاستئنافات القضائية المقدمة من خمسة سجناء تحت طائلة الإعدام، حيث هرب اثنان منهم من الحجز، وانتهاء إمكانية الطعن لاثنين آخرين بعد صدور حكم الإعدام بحقهما عن المحكمة العليا، فيما لم يعثر الخامس على محامٍ يساعده في تقديم الطلب. وأجرت المحكمة الوطنية في بابوا غينيا الجديدة تحقيقا قضائيا في الحماية الموفرة لحقوق الإنسان الخاصة بالسجناء تحت عقوبة الإعدام، وذلك بمساعدة من المستشار القانوني الأول، والمدعي العام وسلطات أخرى تمثل القضاة والنيابة وإدارة الإصلاح والتأهيل. وحددت المحكمة عدة نقاط تثير قلقها من قبيل عدم وجود آلية تتيح للسجناء ممارسة حقهم في تقديم طلبات العفو المكفول في الدستور والقانون الدولي، وطول الفترات التي يمضيها الكثير من السجناء تحت طائلة الإعدام، وهو ما قد يجعل تنفيذ العقوبة بعدها ضربا من ضروب العقوبة القاسية او اللاإنسانية. وخلصت المحكمة إلى إنه قد تم حرمان جميع السجناء المحكومين بالإعدام من الحصول على كامل الحماية التي يوفرها القانون، وأوعزت المحكمة في 12 أكتوبر/ تشرين الأول بتأجيل تنفيذ جميع عمليات الإعدام إلى أجل غير مسمى ريثما يتم إنشاء لجنة استرحام ومراجعة طلبات العفو على حدة.[79] وظلت بابوا غينيا الجديدة وتونغا هما البلدان الوحيدان في منطقة المحيط الهادئ اللذان لا

---

[76] لمزيد من المعلومات، انظر تقرير منظمة العفو الدولية "باكستان: استمرار انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع" (رقم الوثيقة: ASA 33/6513/2017).

[77] تأسست محاكم مكافحة الإرهاب بموجب قانون مكافحة الإرهاب لسنة 1997، واستخدمتها السلطات لمحاكمة المتهمين بارتكاب جرائم ورادة في قانون العقوبات.

[78] صحيفة باكستان توداي "البنجاب تحتل المرتبة الأولى على صعيد أكثر السجون اكتظاظا في البلاد" 28 ديسمبر/ كانون الأول 2017 (https://www.pakistantoday.com.pk/2017/12/28/punjab-takes-top-slot-with-most-overcrowded-prisons-in-country/).

[79] المحكمة الوطنية في بابوا غينيا الجديد "تطبيق الحقوق الأساسية بموجب المادة 57 من دستور دولة بابوا غينيا الجديدة المستقلة" (PGNC 266; N6939) 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2017.

زالا يطبقان عقوبة الإعدام في تشريعاتهما، وظلت بابوا غينيا الجديدة البلد الوحيد في المنطقة الذي طبق العقوبة.

وأقر مجلس النواب في **الفلبين** مشروع القانون رقم 4727 بتاريخ 7 مارس/ آذار 2017، والذي من شأنه بمجرد دخوله حيز التنفيذ أن يجيز إعادة العمل بعقوبة الإعدام في بعض الجرائم المتعلقة بالمخدرات.[80] وتوقفت اعتبارا من 14 فبراير/ شباط النقاشات الدائرة في مجلس الشيوخ بشأن مقترحات لإعادة العمل بالعقوبة في جرائم أخرى، وذلك بعد أن تبنى 14 عضوا من اصل 24 عضوا في مجلس الشيوخ قرارا بوقف النقاش وأثاروا شواغل بشأن احتمال أن يتسبب ذلك بمخالفة الفلبين بالتزاماتها كدولة طرف في البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بهدف إلغاء عقوبة الإعدام.[81] وظلت تلك المقترحات قائمة في مجلس الشيوخ مع نهاية السنة.

وتضاعفت الأرقام المتعلقة باستخدام عقوبة الإعدام في **سنغافورة** مقارنة بالسنة الماضية. ووفق ما ورد في الأرقام الرسمية، ارتفع عدد عمليات الإعدام من أربع في 2016 إلى ثمان في 2017. ونُفذت جميع العمليات على خلفية الاتجار بالمخدرات، ولكن لم يتم نشر تفاصيل الإعدامات للعموم. وصدر 15 حكماً إلزاميا جديدا بالإعدام، بما في ذلك حكم واحد بحق امرأة، وشكل هذا الرقم زيادة كبيرة مقارنة بالعام الماضي حيث تم الإبلاغ حينها عن صدور سبعة أحكام فقط. وصدرت ثلاثة أحكام منها على خلفية جرائم القتل، و12 حكماً على خلفية جرائم متعلقة بالمخدرات، بينما صدرت ستة أحكام بحق مواطنين أجانب. وتم تأكيد أحكام الإعدام الصادرة بحق ثلاثة رجال كونها صدرت قبل دخول التعديلات حيز التنفيذ في 2013 والتي نصت على إصدار عقوبة الإعدام إلزاميا في بعض الجرائم.[82]

كان المواطن النيجيري **إليتشوكو أوتشوكو تشوكودي** تحت طائلة الإعدام في سنغافورة. وذكر في إفادته أمام المحكمة أنه قد وصل سنغافورة بتاريخ 13 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011 لشراء سلع إلكترونية مستعملة رخيصة الثمن كي يقوم ببيعها في متجره في نيجيريا. كما افاد أنه لبى طلبا من صديق له بحمل حقيبة معه وتسليمها إلى أحد الأشخاص، مؤكدا أنه قد فتشها شخصيا للتأكد من عدم وجود مخدرات بداخلها. وأُلقي القبض على تشوكودي ليلة وصوله سنغافورة وبعد أن سلم الحقيبة إلى صاحبها، وثم أُسندت إليه تهمة تهريب 1963.3 غراما من الميتاأمفيتامين بموجب أحكام المادة 5(1) من قانون مكافحة إساءة استخدام العقاقير. وتمت تبرئة ساحته بادئ الأمر بتاريخ 5 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014، ولكن تمت إدانته والحكم عليه بالإعدام لاحقا بتاريخ 29 يونيو/ حزيران 2015 على إثر الاستئناف الذي تقدم الادعاء به. وقضت محكمة الاستئناف أن قاضي محكمة الموضوع لم ينظر حسب الأصول في مجموع تأثير بعض الأكاذيب وحالات السهو التي وردت في إفادة تشيكودي أمام مكتب مكافحة المخدرات المركزي عقب اعتقاله، وهو ما يشير حسب المحكمة إلى معرفته بوجود مخدرات في الحقيبة.

---

[80] منظمة العفو الدولية "الفلبين: يجب أن يعارض مجلس الشيوخ الفلبيني تطبيق عقوبة الإعدام" (رقم الوثيقة: ASA35/6165/2017) (www.amnesty.org/en/documents/asa35/6165/2017/en/).

[81] القرار رقم 289 "قرار للتعبير عن رأي مجلس الشيوخ في أن إنهاء أو الانسحاب من المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي أقرها مجلس الشيوخ لا يدخل حيز التنفيذ ولا يُفعل إلا بناء على موافقة مجلس الشيوخ بهذا الخصوص" 14 فبراير/ شباط 2017 (www.senate.gov.ph/lis/bill_res.aspx?congress=17&q=SRN-289).

[82] لمزيد من المعلومات حول الإصلاحات التشريعية، انظر تقرير منظمة العفو الدولية "سنغافورة: تعاون أو مت – إصلاحات سنغافورة المعيبة بشأن الحكم بعقوبة الإعدام إلزاميا" (رقم الوثيقة: ACT 50/7158/2017)

وبناء على طلب من الادعاء، قام أحد خبراء الطب الشرعي بفحص تشوكودي، وشخص حالته بأنه يعاني من مرض اضطراب أعراض ما بعد الصدمة جرا صدمة تعرض لها في طفولته. وجاء في تقرير الطب الشرعي أن تشوكودي قد شهد اعتداء تعرض فيه أشخاص "للضرب بالبلطات والسواطير والتمثيل بهم قبل قتلهم".[83] وأكد الخبير أن ضباط مكتب مكافحة المخدرات قد تسببوا بإثارة أعراض المرض لدى تشيكودي مجددا بعد أن أخبروه بأنه يواجه عقوبة الإعدام. وخلص الخبير إلى أن أعراض ما بعد الصدمة لدى تشيكودي قد أدت إلى "الإفراط في تقدير حجم التهديد لحياته، وهو ما قد يكون حمله على التفوه بمغالطات غير معقدة وفجة بغية إنقاذ حياته". وبناء على تقرير خبير الطب النفسي، أجازت محكمة الاستئناف بتاريخ 2 أغسطس/ آب إعادة فتح ملف قضيته، ومعاودة النظر في إدانته.

وفي الأول من سبتمبر/ أيلول، دخل قانون قمع الإرهاب وإساءة استخدام المواد المشعة حيز التنفيذ عقب إقراره من طرف البرلمان في 8 مايو/ أيار.[84] وينص القانون على توسيع نطاق تطبيق عقوبة الإعدام، وفرضها إلزاميا بحق كل من يستخدم موادا مشعة أو مرافق نووية بهدف التسبب بموت أشخاص أو إلحاق ضرر جسيم بهم أو بالأملاك والبيئة أو إجبار اشخاص أو منظمات على القيام بمثل تلك الأفعال. وأطلقت وزارة القانون بتاريخ 24 يوليو/ تموز عملية تشاورية بشأن تعديلات مقترحة على قانون الإجراءات الجنائية من شأنها أن تحد من الأسس التي يجوز الاعتماد عليها للطعن أمام المحاكم بعد أن يصبح قرار الإدانة والحكم قطعياً. كما من شأن تلك التعديلات المقترحة أن تمنح المحاكم صلاحية رد طلبات الاستئناف بسرعة والفصل في جميع الأمور في جلسة واحدة.[85] وأصبح يُسمح بتقديم طعن واحد فقط عقب صدور قرار الإدانة، وضمن حدود زمنية صارمة.[86] وأدت القيود الصارمة التي فُرضت على طلبات الاستئناف والطعن من هذا النوع إلى تراجع عدد طلبات مراجعة قضايا عقوبة الإعدام.

واحتفلت **كوريا الجنوبية** في 30 ديسمبر/ كانون الأول بمرور 20 عاماً على تنفيذ آخر عملية الإعدام في البلاد. ولم تصدر أحكام بالإعدام للسنة الثانية على التوالي، وظل 61 رجلا تحت حكم الإعدام مع نهاية السنة، وقد اكتسبت أحكامهم جميعا الدرجة القطعية.

أفادت معلومات صادرة عن وزارة إصلاح السجون وإعادة التأهيل وإعادة التوطين والشؤون الدينية الهندوسية، أن سري لانكا قد اصدرت 218 حكما جديدا بالإعدام في 2017 (بما في ذلك ثلاثة أحكام صدرت على خلفية حيازة المخدرات وفق الأرقام المتوفرة بحوزة منظمة العفو الدولية)، مع وجود 2717 شخصا تحت حكم الإعدام مع نهاية السنة (بما في ذلك 68 شخصا على خلفية جرائم متعلقة بالمخدرات)،

---

[83] محكمة الاستئناف السنغافورية، قضية "تشيكودي ضد النائب العام" (رقم: SGCA 44 [2017]).

[84] الجريدة الرسمية السنغافورية "قانون منع الإرهاب وإساءة استخدام المواد المشعة" قانون رقم 27 لسنة 2017، الصادر بتاريخ 16 يونيو/ حزيران 2017.

[85] وزارة القانون "الملحق ج: صحيفة وقائع بشأن التغييرات التشريعية المقترح إدخالها على قانون الإجراءات الجنائية" وقانون الأدلة، 24 يوليو/ تموز 2017، (https://www.mlaw.gov.sg/content/minlaw/en/news/public-consultations/public-consultation-on-proposed-amendments-to-the-criminal-proce.html).

[86] طُرحت التعديلات على البرلمان بتاريخ 28 فبراير/ شباط 2018.

وشملت قائمة المحكومين خمسة مواطنين أجانب. وبمناسبة ذكرى استقلال البلاد، قام الرئيس مايثريبالا سيريسينا بتخفيف 60 حكما بالإعدام.[87]

ولم تنفذ **تايوان** أية عملية إعدام، وذلك للمرة الأولى منذ ما يقرب من عقد من الزمان. وصدرت ثلاثة أحكام جديدة بالإعدام على خلفية جرائم قتل وافتعال حريق في مارس/ آذار وديسمبر/ كانون الأول. وبلغ مجموع الأشخاص تحت عقوبة الإعدام 43 شخصا مع نهاية العام، وقد اكتسبت أحكامهم الدرجة القطعية.

وأصبح تشنغ هسينغ تسي خامس شخص تتم تبرئته[88] في تايوان منذ العام 2012، وذلك بعد أن بُرئت ساحته في أكتوبر/ تشرين الأول على إثر سبع محاكمات وإعادة محاكمته ثمان مرات أمضى خلالها 14 سنة في السجن بينها 10 سنوات تحت طائلة الإعدام. وفي مارس/ آذار 2016، أعلن مكتب المدعي العام الأعلى في تايوان عن عزمه تقديم طلب لإعادة محاكمة تشنغ عقب بروز أدلة جنائية جديدة تلقي بظلال من الشك حول قرار إدانته في عام 2002، وأُفرج عنه بالكفالة في مايو/ أيار 2016.

وتفيد الأرقام الصادرة عن وزارة العدل في **تايلند** بأن المحاكم قد أصدرت 75 حكما جديدا بالإعدام، وأن أحكام الإعدام بحق 192 شخصا بينهم 19 امرأة قد اكتسبت الدرجة القطعية في عام 2017. وظل 502 شخصين تحت عقوبة الإعدام مع نهاية العام. ودخل في 16 يناير/ كانون الثاني حيز التنفيذ قانون مكافحة المخدرات (المجلد 6) لسنة 2016، وألغى عقوبة الإعدام الإلزامية في جرائم بيع المخدرات. وظلت مع ذلك مستويات لجوء البلد إلى عقوبة الإعدام مرتفعة في الجرائم المتعلقة بالمخدرات لا سيما مع صدور 86 حكما من أصل 192 حكماً (أي بنسبة 45%) على خلفية جرائم متعلقة بالمخدرات.

وبدأ بتاريخ 9 يوليو/ تموز سريان تطبيق قانون مكافحة الفساد الذي ينص على فرض عقوبة الإعدام في أخطر الجرائم الواردة في القانون، ووسع نطاق التطبيق بما يطال المواطنين الأجانب العاملين لصالح الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية. وينص القانون على رغبة السلطات في إدخال التغييرات بهدف الامتثال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (2003) التي صادقت تايلند عليها في عام 2011 على الرغم من أن الجرائم الاقتصادية من قبيل الفساد لا تلبي معيار الجرائم الأشد الخطورة التي يحصر القانون الدولي تطبيق عقوبة الإعدام فيها. وظل بند إلغاء عقوبة الإعدام جزء من خطة العمل الوطنية الثالثة المعنية بحقوق الإنسان التي من المفترض أن يتم تنفيذها بحلول العام 2018.

ولم تنشر السلطات في **فيتنام** أية أرقام بشأن استخدام عقوبة الإعدام في 2017 لا سيما مع استمرار تصنيف هذا النوع من المعلومات كسر من اسرار الدولة. ونظرا لغياب الشفافية وعدم إمكانية الوصول إلى المعلومة، جمعت منظمة العفو الدولية معلومات متعلقة بحصول عمليتي إعدام فقط خلال عام

---

[87] موقع أداديرانا "الرئيس يخفف أحكام الإعدام الصادرة بحق 60 سجيناً على السجن المؤبد" 4 فبراير/ شباط 2017 (www.adaderana.lk/news/38959/president-commutes-death-sentence-of-60-prisoners-to-life-imprisonment).

[88] صحيفة تايبيه تايمز "المحكمة العليا تبرئ مدانا تحت طائلة الإعدام" 27 أكتوبر/ تشرين الأول 2017 (www.taipeitimes.com/News/front/archives/2017/10/27/2003681122).

2017 على خلفية جريمتي قتل، ولكنها تعتقد أن مجموع قضايا عقوبة الإعدام أكبر من ذلك بكثير.[89] وصدر ما لا يقل عن 35 حكماً جديدا بالإعدام وفق البحوث التي قامت منظمة العفو الدولية بها، وصدر أحدها على خلفية جريمة قتل، فيما صدرت 3 أحكام على خلفية الاختلاس، و31 حكما على خلفية جرائم متعلقة بالاتجار بالمخدرات. ويُعتقد بوجود أكثر من 600 شخص تحت حكم الإعدام مع نهاية السنة.

وفي خطوة من شأنها ان تحسن من مستوى الشفافية على صعيد استخدام عقوبة الإعدام، اعتمدت محكمة الشعب العليا قرارا بتاريخ 17 فبراير/ شباط أعلنت فيه عن عزمها نشر قراراتها وأحكامها عبر بوابتها الإلكترونية في غضون 30 يوما من صدورها. ويخضع نشر القرارات لقيود تفرضها القوانين المتعلقة بالأمن القومي واسرار الدولة وغيرها من القوانين التي توفر الحماية لهوية المتهمين أو الكيانات. ودخل القرار حيز التنفيذ اعتبارا من الأول من يوليو/ تموز.[90]

---

[89] ورد في تقرير صادر عن وزارة الأمن العام في فبراير/ شباط 2017، تم تنفيذ أحكام الإعدام بحق 429 سجينا خلال الفترة ما بين 8 أغسطس/ آب 2013، و30 يونيو/ حزيران 2016، وذلك بمعدل 147 إعداما في السنة. تقرير وزارة الأمن العام رقم BC-BCA-C81/05، 4 يناير/ كانون الثاني 2017.

[90] محكمة الشعب العليا "قرار بشأن إعلان نصوص القرارات والأحكام عبر البوابة الإلكترونية التابعة للمحكمة، قرار رقم (03/2017/ NQ-HDTP) 16 مارس/ آذار 2017.

التوجهات على صعيد إلغاء عقوبة الإعدام في منطقة إفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى

يُظهر الجدول الزمني أدناه التوجهات على صعيد إلغاء عقوبة الإعدام في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى منذ عام 1981، أي عندما قامت كابو فيردي بإلغاء تطبيق العقوبة بالنسبة لجميع الجرائم. ووصل عدد البلدان التي ألغت تطبيق العقوبة مع نهاية عام 2017 إلى 20 بلداً.

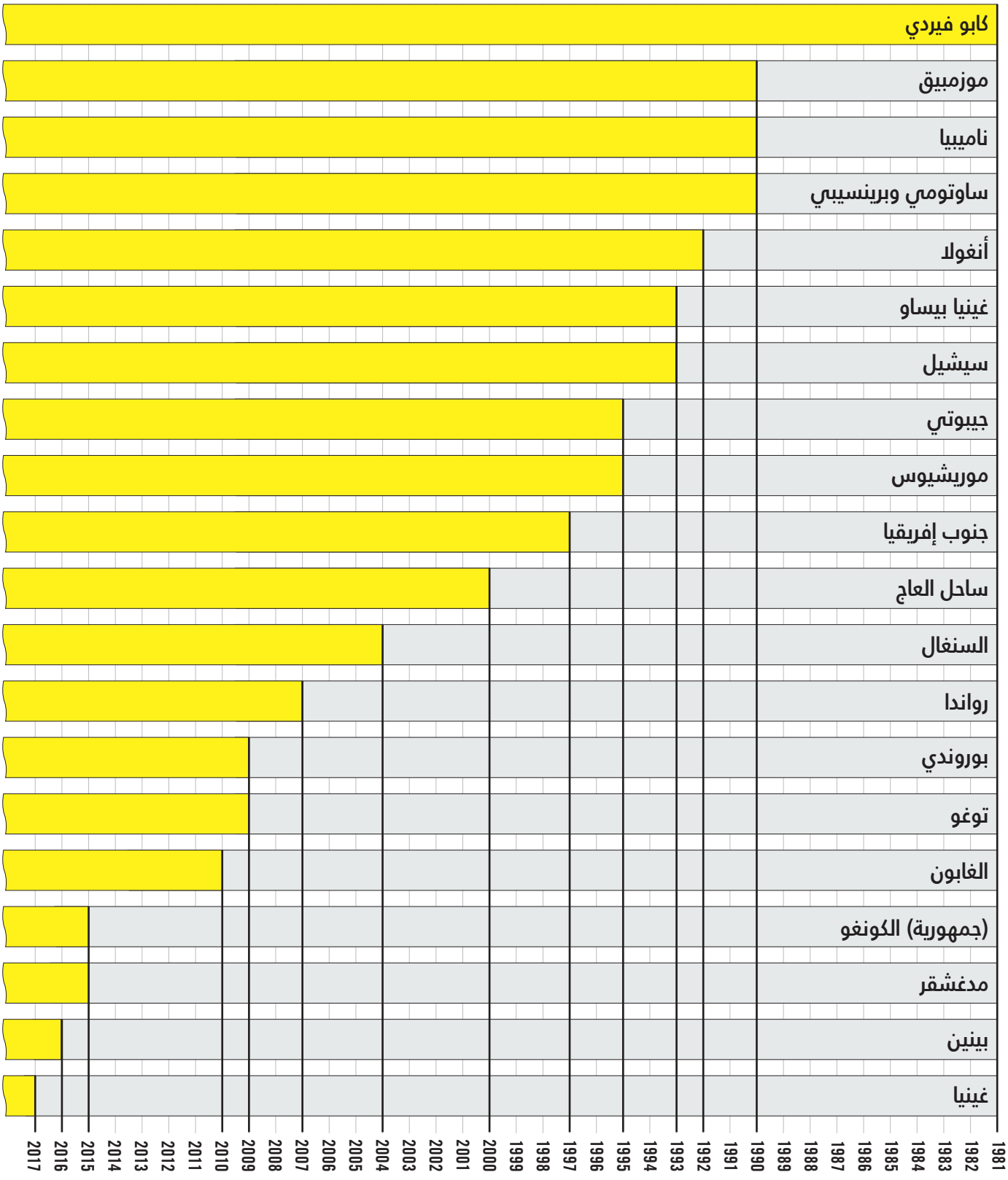

أحكام الإعدام وما نُفذ من أحكام في 2017
منظمة العفو الدولية

البلدان التي نفذت إعدامات في 2017

تشير هذه الخارطة إلى المواقع العامة للحدود ونطاقات الاختصاص، ولا ينبغي أن يتم تفسيرها على أنها تمثل وجهة نظر منظمة العفو الدولية حيال الأراضي المتنازع عليها.

دأبت البلدان التي ترد أرقامها على الخارطة، والبالغ عددها 11 بلداً، على تنفيذ عمليات إعدام في السنوات الخمس الماضية (2013-2017)

تشير إشارة "+" إلى أن الرقم الذي قامت منظمة العفو الدولية بحسابه يشكل الحد الأدنى. وحيثما تظهر علامة "+" دون رقم بعدها فإن ذلك يعني أن منظمة العفو الدولية واثقة من تنفيذ أكثر من عملية إعدام واحدة، ولكن تعذر عليها أن تحدد رقماً بعينه.

من المحتمل أن تكون ليبيا وسوريا قد شهدتا تنفيذ عمليات إعدام قضائية على الرغم من عدم قدرة منظمة العفو الدولية على تأكيد أرقام محددة.

1. الصين
لا زالت الأرقام الخاصة باستخدام عقوبة الإعدام تُعامل بمثابة أسرار للدولة.

2. إيران
يتم إعدام المئات من الأشخاص سنوياً. وتُنفذ غالبية عمليات الإعدام على خلفية جرائم القتل وأخرى متعلقة بالمخدرات. كما صدرت عشرات أحكام الإعدام.

3. السعودية
أُعدم عشرات الأشخاص.

4. العراق
نُفذت غالبية عمليات الإعدام على خلفية جرائم متعلقة بالإرهاب.

5. الصومال
ارتفاع في عدد عمليات الإعدام المعروفة، وتراجع ملحوظ في عدد أحكام الإعدام.

6. الولايات المتحدة
ارتفع العدد المسجل من عمليات وأحكام الإعدام، ولكنه ظل ضمن مستوياته الأدنى تاريخياً.

7. أفغانستان
نُفذت خمس عمليات إعدام في يوم واحد.

8. ماليزيا
استمرار استخدام عقوبة الإعدام إلزامياً، بما في ذلك بالنسبة للجرائم المتعلقة بالمخدرات.

9. اليابان
نُفذت عمليات الإعدام سراً.

10. كوريا الشمالية
استمر تنفيذ عمليات الإعدام عقب محاكمات جائرة وعلى خلفية طائفة واسعة من الجرائم أو الأفعال التي لا تستدعي تطبيق عقوبة الإعدام.

11. فيتنام
ظلت الأرقام المتعلقة باستخدام عقوبة الإعدام سراً من أسرار الدولة.

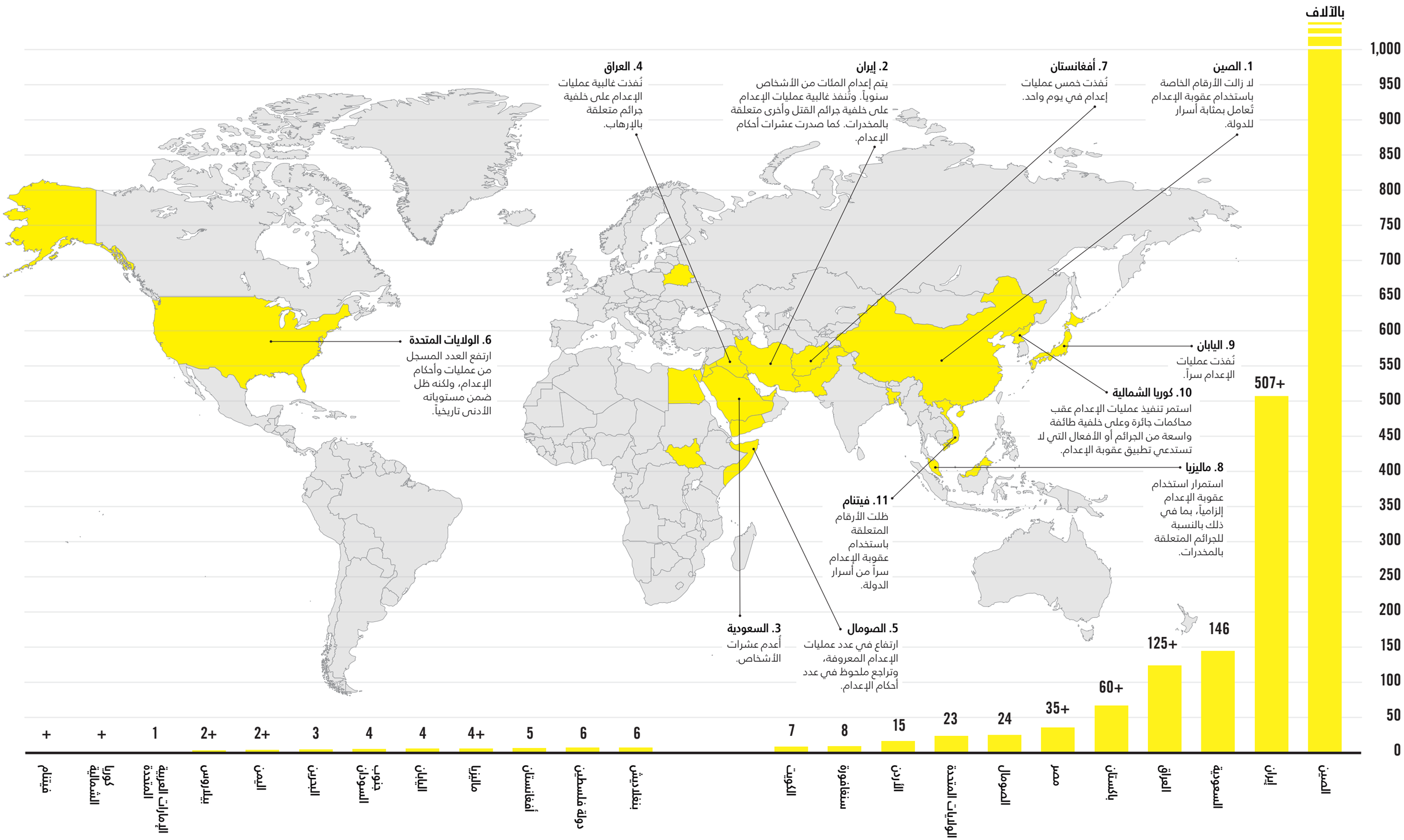

أحكام الإعدام وما نُفذ من أحكام في 2017
منظمة العفو الدولية

أحكام الإعدام وما نُفذ من أحكام في 2017
منظمة العفو الدولية

عمليات الإعدام المسجلة على خلفية الجرائم المتعلقة بالمخدرات في عامي 2016 و2017

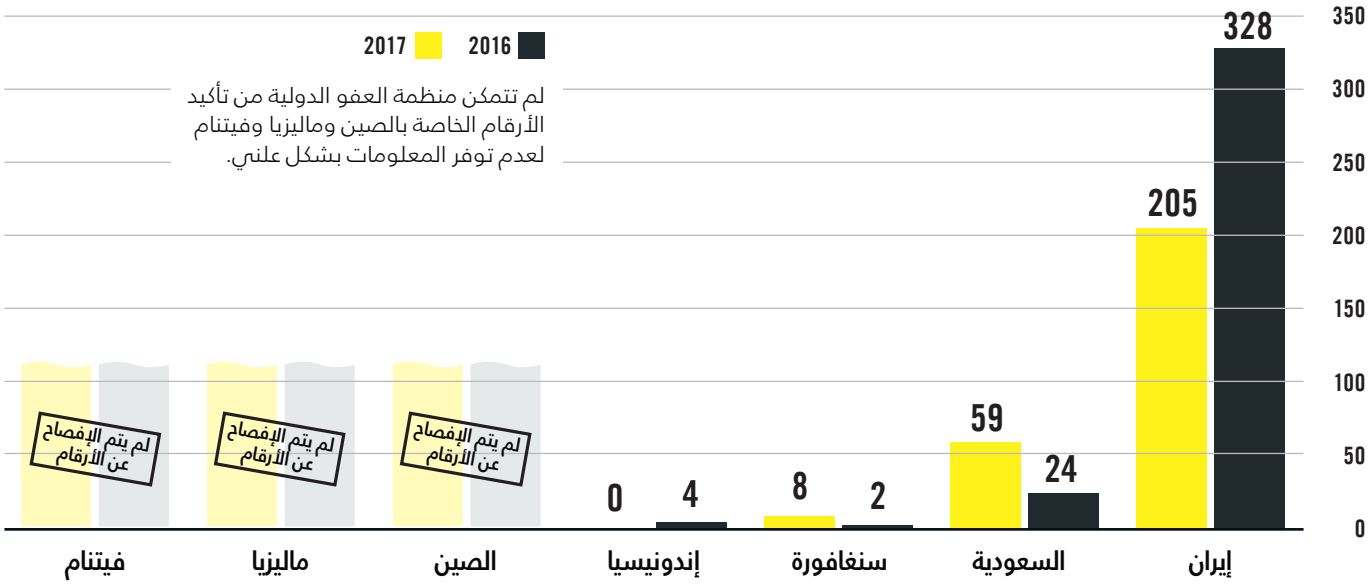

التوجهات على صعيد عقوبة الإعدام 1998-2017

ارتفع عدد البلدان التي ألغت عقوبة الإعدام وتراجع عدد البلدان التي نفذت عمليات إعدام

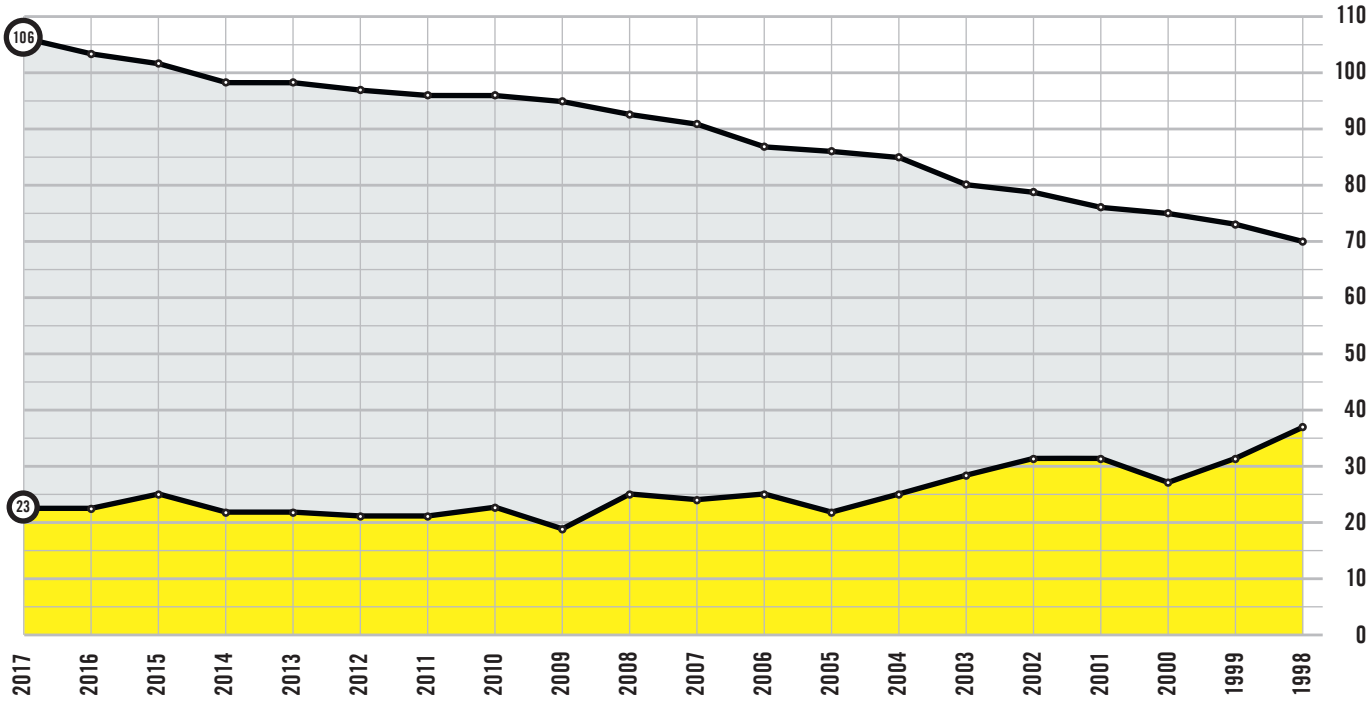

بلغ عدد البلدان التي ألغت عقوبة الإعدام في القانون بالنسبة لجميع الجرائم 106 بلدان مع نهاية عام 2017 (مقارنةً مع 70 بلداً في عام 1998). واعتباراً من 31 ديسمبر/كانون الأول 2017، بلغ عدد البلدان التي ألغت العقوبة في القانون أو التي لم تطبقها في الواقع الفعلي 142 بلداً.

سجلت منظمة العفو الدولية مع نهاية عام 2017 تنفيذ عمليات إعدام في 23 بلداً، وذلك بعد أن سجلت تنفيذ عمليات إعدام في 37 بلداً قبل 20 سنة في عام 1998. ويعكس ذلك الرقم استمرار التراجع العام في استخدام عقوبة الإعدام.

أحكام الإعدام وما نُفذ من أحكام في 2017
منظمة العفو الدولية

أوروبا وآسيا الوسطى

التوجهات على مستوى المنطقة

أعدمت بيلاروس رجلين، على الأقل في 2017، وأصدرت ما لا يقل عن أربعة أحكام جديدة بالإعدام.

ظل رجل واحد في انتظار تنفيذ حكم الإعدام في كازاخستان.

استمرت كازاخستان وروسيا الاتحادية وطاجيكستان في احترام الوقف المفروض على عمليات الإعدام.

البلد	عمليات الإعدام المسجلة في 2017	أحكام الإعدام المسجلة في 2017	الأشخاص المعروفون والمحكوم عليهم بالإعدام مع نهاية 2017
بيلاروس	2+	4+	4+
كازاخستان	0	0	1
روسيا الاتحادية	0	0	0
طاجيكستان	0	0	0

أبرز التطورات القُطْرية

أُعدم سيرجي فوستريكاو في **بيلاروس** في شهر إبريل/ نيسان بعد أن أدانته وحكمت عليه بالإعدام محكمة هوميل الإقليمية في مايو/أيار 2016، بتهمة اغتصاب وقتل امرأتين في واقعتين منفصلتين في عامي 2014 و2015. وفي أكتوبر/تشرين الأول، أُعدم كيريل كازاتشوك. وقد أدين في يناير/كانون الثاني 2016، من قبل محكمة موميل الإقليمية، وحُكم عليه بالإعدام في ديسمبر/كانون الأول 2016 بتهمة قتل طفليه.

وتمت عمليتا الإعدام سراً، وقد علمت والدة سيرجي فوستريكاو أن إعدامه تم بعد عدة أيام من وقوعه. كما علمت والدة كيريل كازاتشوك بتنفيذ حكم الإعدام بعد وقوعه.

وأصدرت المحاكم ما لا يقل عن أربعة أحكام جديدة بالإعدام في عام 2017. وأصدرت محكمة هوميل الإقليمية في مارس/ آذار حكما بإعدام أليكسي ميخالينيا عقب إدانته بارتكاب جريمتي قتل في 2016. وأيدت المحكمة العليا في يونيو/ حزيران 2017 حكم الإعدام الصادر بحقه، وظل أليكسي مع نهاية العام تحت طائلة تنفيذ الحكم فيه.

كما أدانت محكمة ماخيليو الإقليمية في يوليو/تموز كلّ من إيغور هيرشانكو وسيميون بيراجنوي وحكمت عليهما بالإعدام عقب ثبوت ارتكابهما لجرائم القتل والاختطاف والاختلاس وحيازة المخدرات وتزوير

الوثائق. وأيدت المحكمة العليا الحكم في ديسمبر/ كانون الأول، ما جعلهما تحت طائلة تنفيذ الحكم فيهما بأي لحظة.

وفي سبتمبر/ أيلول، أدانت محكمة فيتسبيك الإقليمية فيكتور ليوتاو وحكمت عليه بالإعدام. وظل ما لا يقل عن أربعة أشخاص تحت طائلة الإعدام في بيلاروس مع نهاية 2017.

وفي معرض تقريره الصادر في أبريل/ نيسان، شدد المقرر الأممي الخاص المعني بأوضاع حقوق الإنسان في بيلاروس على أن أحكام الإعدام التي تصدر في هذا البلد هي محط تشكيك كبير نظراً لغياب المحاكمات العادلة وعدم استقلال القضاء.[91] كما أشار المقرر الخاص إلى ما يلي أيضاً: "إن عدم الكشف عن تفاصيل عمليات الإعدام، وأماكن الدفن، لعائلات السجناء ليرقى إلى مصاف التعذيب أيضاً".[92]

كما جددت اللجنة الوزارية المنبثقة عن مجلس أوروبا في قرارها الصادر في أكتوبر/ تشرين الأول دعوة السلطات البيلاروسية إلى فرض وقف اختياري على عمليات الإعدام من باب الاستعجال، وتخفيف جميع أحكام الإعدام الصادرة.[93] وبالإضافة إلى ذلك، صرح مقرر الجمعية البرلمانية التابعة لمجلس أوروبا المعني بأوضاع حقوق الإنسان في بيلاروس قائلاً: "يجب توفير الحماية للحق في الحياة بأي شكل من الأشكال، ويجوز لرئيس البلاد أو البرلمان فيه أن يعلن في أي وقت من الأوقات فرض وقف على تنفيذ عمليات الإعدام. ولا زالت أوروبا تنتظر الإعلان عن شيء من هذا القبيل".[94]

ولطالما عبرت منظمة العفو الدولية عن قلقها غير مرة حيال تنفيذ عمليات الإعدام في بيلاروس تحت ستار من السرية، مع عدم إشعار السجناء أو عائلاتهم أو ممثليهم القانونيين بالشكل الملائم في هذا السياق؛ إذ لا يتم في العادة تحذير السجناء المُدانين باقتراب موعد تنفيذ الحكم، وإنما يتم اقتيادهم من زنزاناتهم، وإحاطتهم علما برفض قبول طلبات العفو والاسترحام التي تقدموا بها، ومن ثم يتم إجبارهم على الركوع وإعدامهم عن طريق إطلاق رصاصة عليهم في مؤخرة الرأس.[95]

وظل رجل واحد تحت طائلة الإعدام في **كازاخستان** عقب قيام المحكمة بإدانته والحكم عليه بالإعدام بسبب جرائم متعلقة بالإرهاب في 2016.

وأما في **روسيا الاتحادية**، فقد وجه كل من فاسيلي بيسكاريوف، رئيس لجنة الأمن في مجلس النواب الروسي (الدوما)، ورمضان قاديروف، رئيس جمهورية الشيشان، دعوة علنية في يونيو/ حزيران ونوفمبر/

---

[91] مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تقرير المقرر الخاص المعني بأوضاع حقوق الإنسان في بيلاروس، رقم الوثيقة في فهرس الأمم المتحدة A/HRC/35/40، 21 إبريل/ نيسان 2017، فقرة 102.

[92] مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تقرير المقرر الخاص المعني بأوضاع حقوق الإنسان في بيلاروس، رقم الوثيقة في فهرس الأمم المتحدة A/HRC/35/40، 21 إبريل/ نيسان 2017، فقرة 103.

[93] اللجنة الوزارية التابعة لمجلس أوروبا، قرار بشأن إلغاء تطبيق عقوبة الإعدام، الاجتماع 11298، رقم الوثيقة بفهرس اجتماعات اللجنة (CM/Del/Dec(2017)1298/4.1) 25 أكتوبر/ تشرين الأول 2017، فقرة 8.

[94] الجمعية البرلمانية التابعة لمجلس أوروبا، "المقررون يدينون إعدام سيرغي فوستريكاو في بيلاروس" 5 مايو/ أيار 2017، www.assembly.coe.int/nw/xml/News/News-View-EN.asp?newsid=6637&lang=2%20

[95] انظر على سبيل المثال تقرير منظمة العفو الدولية "بيلاروس: أول عملية إعدام يتم تنفيذها في عام 2017 في ظل تجاهل تام للضغوط الداعية إلى إلغاء تطبيق العقوبة" (رقم الوثيقة:EUR 49/6304/2017).

تشرين الثاني إلى إعادة تطبيق عقوبة الإعدام في الجرائم المتعلقة بالإرهاب.[96] ولكن أكد ديميتري بيسكوف، الناطق الرسمي باسم الرئيس الروسي، على عدم وجود نقاش داخل أروقة الحكومة بشأن تعليق العمل بالوقف الاختياري المفروض على تطبيق عقوبة الإعدام.[97]

---

[96] شبكة آر تي الروسية: "تأجيل الإعدامات؟ أحد النواب الروس يقترح تأجيل تطبيق عقوبة الإعدام بحق الإرهابيين المدانين" 9 يونيو/ حزيران 2017، www.rt.com/politics/391587-russian-mp-proposes-delayed-death/ ؛ وكذلك الخبر التالي: "قاديروف يقترح تطبيق عقوبة الإعدام بحق من يقومون بتجنيد الإرهابيين" 16 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017، www.rt.com/politics/410062-kadyrov-backs-tougher-punishment-for/.

[97] وكالة أنباء (تاس)، "الكريملين ليس بصدد مناقشة إلغاء التجميد المفروض على تطبيق عقوبة الإعدام" 15 يونيو/ حزيران 2017، www.tass.com/politics/951633 .

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوجهات العامة على مستوى المنطقة

ظلت إيران والسعودية والعراق تتصدر قائمة البلدان الأكثر تنفيذا لعمليات الإعدام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

استأنفت البحرين والأردن والكويت والإمارات العربية المتحدة تنفيذ عمليات الإعدام.

نُفذ ما لا يقل عن 264 عملية إعدام على خلفية جرائم متعلقة بالمخدرات.

أصدرت مصر غالبية أحكام الإعدام التي تسنى التأكد منها.

سجلت منظمة العفو الدولية حصول انخفاض طفيف في استخدام عقوبة الإعدام في المنطقة مقارنة بعام 2016.

البلد	عمليات الإعدام المنفذة	أحكام الإعدام	الأشخاص تحت حكم الإعدام مع نهاية 2017
الجزائر	0	27+	+
البحرين	3	15	+
مصر	35+	402+	+
إيران	507+	+	+
العراق	125+	65+	+
إسرائيل	0	0	0
الأردن	15	10+	10+
الكويت	7	15+	+
لبنان	0	12+	+
ليبيا	غير مؤكد	3+	غير مؤكد
المغرب/ الصحراء الغربية	0	15+	95+
عُمان	0	0	

(دولة) فلسطين	6	16	33
قطر	0	1	+
السعودية	146	1+	45+
سوريا	غير مؤكد	غير مؤكد	غير مؤكد
تونس	0	25+	77+
الإمارات العربية المتحدة	1	5	+
اليمن	2+	5+	4+

شهدت المنطقة تراجعا عاما في مستوى استخدام عقوبة الإعدام خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016، حيث تراجع عدد عمليات الإعدام التي سجلتها منظمة العفو الدولية بواقع 1%، وذلك من 856 عملية في 2016 إلى 847 في 2017. واستمرت إيران والسعودية والعراق في احتلال صدارة قائمة أكثر البلدان تنفيذا للإعدام في المنطقة، حيث أعدمت إيران ما لا يقل عن 507 أشخاص، وتكفلت بتنفيذ 60% من مجموع الإعدامات المؤكدة في المنطقة، بينما تكفلت السعودية بتنفيذ 17% من الإعدامات المؤكدة في المنطقة بإعدامها 146 شخصاً. ومع إعدام 125 شخصا، تكفل العراق بتنفيذ 15% من مجموع الإعدامات المؤكدة. ونفذت تلك البلدان الثلاثة وحدها 92% من مجموع الإعدامات المسجلة في المنطقة خلال عام 2017.

وأكدت منظمة العفو الدولية صدور 619 حكما بالإعدام في المنطقة خلال عام 2017، وهو ما سجل تراجعا مقارنة بعام 2016 الذي شهد صدور 764 حكماً بالإعدام. وصدرت غالبية أحكام الإعدام المؤكدة في مصر التي حكمت على 402 شخصين بالإعدام في 2017 مقارنة بالحكم على ما لا يقل عن 237 شخصا بالإعدام في 2016. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن مئات أحكام الإعدام قد صدرت في إيران، ولكنها لم تتمكن من تأكيد مصداقية الأرقام.

كما تأكدت منظمة العفو الدولية من قيام السلطات، في الجزائر ولبنان والمغرب/ الصحراء الغربية وقطر وتونس، بإصدار أحكام بالإعدام دون أن يتم تنفيذ أي عملية إعدام في تلك البلدان خلال عام 2017. واستأنفت البحرين والأردن والكويت والإمارات العربية المتحدة تنفيذ عمليات الإعدام خلال العام، وذلك للمرة الأولى منذ الأعوام 2010 و2015 و2013 و2015 على التوالي، فيما نفذ الأردن 15 عملية إعدام، وهو الرقم الأعلى بين تلك البلدان الأربعة. وساور منظمة العفو الدولية القلق حيال استخدام مختلف أنحاء المنطقة لعقوبة الإعدام غالبا في جرائم لا تلبي معيار الجرائم الأشد خطورة المنصوص عليه في

القانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلا عن عدم تلبية الكثير من القضايا التي تحمل عقوبة الإعدام للمعايير الدولية المرعية في مجال المحاكمات العادلة.[98]

أبرز التطورات القُطْرية

نفذت **البحرين** ثلاث عمليات إعدام، وذلك للمرة الأولى منذ عام 2010، وأصدرت المحاكم 15 حكما بالإعدام على خلفية جرائم قتل وسطو وأخرى متعلقة بالإرهاب. وقامت البحرين في 15 يناير/ كانون الثاني بإعدام علي عبد الشهيد السنكيس، وسامي ميرزا مشيمع، وعباس جميل طاهر محمد السميع رميا بالرصاص على خلفية ارتكاب جرائم متعلقة بالإرهاب. وأيدت محكمة التمييز في 9 يناير/ كانون الثاني أحكام الإعدام الصادرة بحق الرجال الثلاثة، وسرعان ما صادق الملك عليها، على الرغم من أن محاكمتهم لم تلب المعايير الدولية المرعية في مجال المحاكمات العادلة. ولم يُسمح للمحامين بالاطلاع على جميع الأدلة المتوفرة ضد موكليهم، الأمر الذي حال دون تمكينهم من الدفاع عن الرجال الثلاثة بشكل ملائم، فضلا عن عدم السماح لهم باستجواب شهود الإثبات. وأدانت المحكمة عباس السميع وسامي مشيمع بناء على "اعترافات" منتزعة بالإكراه بعد أن استرشدت بها كأدلة، وذلك بما يخالف مقتضيات الحق في عدم الإجبار على الإقرار بالذنب، أو تجريم الذات كما ورد في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

ونفذت **مصر** على الأقل 35 عملية إعدام بحق 34 رجلاً وامرأة واحدة. وأصدرت المحاكم ما لا يقل عن 402 حكمين بالإعدام بحق 394 رجلاً وثمان نساء. وصدرت أحكام الإعدام بحق 88 رجلاً على خلفية العنف السياسي، وجاءت أحكام 24 رجلا منهم عقب محاكمة شديدة الجور أمام محكمة عسكرية. وأما الباقون البالغ عددهم 314 شخصا وبينهم ثمان نساء و306 رجال، فقد أصدرت المحاكم المدنية أحكام الإعدام بحقهم على خلفية جرائم شملت القتل والاغتصاب. وبرأت المحاكم رجلين وخففت أحكام الإعدام الصادرة بحق 162 شخصا بينهم امرأة واحدة.

ونفذت **إيران** ما لا يقل عن 507 عمليات إعدام طالت 501 رجل وست نساء. وأُعدم ما لا يقل عن خمسة أحداث جانحين؛ بينما نُفذت 31 عملية إعدام علناً. ونُفذت الإعدامات على خلفية جرائم مختلفة كما يلي: القتل (240 إعداما)، الاتجار بالمخدرات (205)، والقتل والاغتصاب (4)، و"محاربة الله ورسوله" (11) و"الإفساد في الأرض" (2)، والاغتصاب (اغتصاب الرجال للنساء) (16)، والاختطاف والقتل (1)، والاختطاف والاغتصاب (2)، والسطو (5)، والحرابة (بدوافع سياسية) (2)، و19 عملية على خلفية جرائم لم يمكن التأكد من طبيعتها. وسجلت منظمة العفو الدولية للمرة الأولى في سنوات تنفيذ عدد أكبر من عمليات الإعدام على خلفية القتل مقارنة بالإعدامات على خلفية جرائم متعلقة بالمخدرات. وتعتقد المنظمة أن المئات من أحكام الإعدام قد صدرت أثناء السنة، ولكن لم يتسن لها أن تتأكد من جميع الأرقام.

ويظل استخدام عقوبة الإعدام على نطاق واسع يشكل بواعث قلق كبيرة، حيث استمرت إيران في استخدام العقوبة في أفعال لا ترقى إلى مصاف ما يمكن وصفه بالجريمة من قبيل "محاربة الله ورسوله" و"الإفساد في الأرض" "والإساءة إلى الرسول". وأظهرت بحوث منظمة العفو الدولية أن

---

[98] تُعد "الجرائم الأشد خطورة" الفئة الوحيدة التي يجيز القانون الدولي فيها تطبيق عقوبة الإعدام. ولقد فسرت الهيئات الدولية هذا المعيار على أنه ينحصر في الجرائم التي تنطوي على ركن القتل العمد.

الضمانات الأساسية المتعلقة بالمحاكمات العادلة لم تتوفر في القضايا التي حملت عقوبة الإعدام، وأن المحاكم اعتمدت غالبا على "الاعترافات" المنتزعة تحت التعذيب من أجل الحكم بالإعدام على أصحابها. ويُذكر أن اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب تفرض حظرا مطلقا على استخدام التعذيب.

ونص القانون المعدل لمكافحة المخدرات في نوفمبر/ تشرين الثاني على رفع الحدود الدنيا من كميات العقاقير التي تجيز حيازتها الحكم بالإعدام وجوبا مع إمكانية تطبيق التعديلات بأثر رجعي. وأفاد مسؤولون حكوميون أن ذلك يشكل فرصة لنحو 15 ألف شخص تحت طائلة الإعدام للاستفادة من إمكانية مراجعة أحكام الإعدام الصادرة بحقهم بهدف تخفيفها بموجب القانون المعدل.

ونُفذ ما لا يقل عن 125 عملية إعدام في **العراق**، تكفلت السلطات المركزية بها جميعا ولم تشهد منطقة إقليم كردستان تنفيذ أي عملية. وأصدرت السلطات المركزية العراقية 62 حكما بالإعدام فيما أصدرت سلطات إقليم كردستان 3 أحكام بالإعدام ليصل المجموع إلى 65 حكماً بالإعدام في عموم العراق، وذلك على خلفية جرائم يرتبط معظمها بأفعال متعلقة بالإرهاب فضلا عن جرائم القتل والاختطاف والمخدرات. وشكل المواطنون العراقيون جُل المحكومين بالإعدام بالإضافة إلى بعض الأجانب. واستمر استخدام عقوبة الإعدام كأداة لمعاقبة المعنيين استجابة للغضب الشعبي أعقاب الاعتداءات التي نفذها التنظيم الذي يطلق على نفسه اسم "الدولة الإسلامية". ونُفذت أثناء العام عمليات إعدام جماعية، وأُعدم العشرات من الرجال في 25 سبتمبر/ أيلول على خلفية جرائم متعلقة بالإرهاب، وذلك بعد مرور 11 يوما على تفجير انتحاري في الناصرية بتاريخ 14 سبتمبر/ أيلول تبناه تنظيم الدولة وأوقع 84 قتيلاً. وفي 14 ديسمبر/ كانون الأول، نُفذ حكم الإعدام شنقاً بحق 38 شخصا على خلفية جرائم متعلقة بالإرهاب.

وأُعدم 15 شخصا في **الأردن** عقب إدانة 14 شخصا منهم بارتكاب أفعال متعلقة بالإرهاب، فيما جاء الإعدام الأخير على خلفية جريمة قتل. وكانت دفعة الإعدامات هي الأولى منذ عام 2015، فيما حُكم بالإعدام على 10 أشخاص، حيث صدر الحكم بحق تسعة منهم على خلفية جرائم قتل، فيما حُكم على الأخير على خلفية أفعال متعلقة بالإرهاب.

ونفذت **الكويت** سبع عمليات إعدام، وذلك للمرة الأولى منذ عام 2013، حيث نُفذت الأحكام السبعة بتاريخ 25 يناير/ كانون الثاني على خلفية جرائم قتل وسرقة واغتصاب واختطاف. ويحمل اثنان من الذين أُعدموا الجنسية الكويتية، وهما نصرة يوسف محمد العنزي، وفيصل عبد الله الجابر الصباح، فيما يحمل الخمسة الباقون جنسيات أجنبية، وهم: محمد شاهد محمد صنوار حسين (بنغلاديش)، وجاكاتيا ميدون باوا (الفلبين)، وأماكيل اووكو ميكونين (إثيوبيا)، وسيد راضي جمعة وسمير طه عبد المجيد عبد الجليل (مصر). وأصدرت المحاكم ما لا يقل عن 15 حكماً بالإعدام، وخففت أحكام 17 شخصا، وبرأت ساحة شخصين.

ولم تُنفذ أي عمليات إعدام في **المغرب/الصحراء الغربية**، وأصدرت المحاكم ما لا يقل عن 15 حكماً بالإعدام، وقامت السلطات بتخفيف أربعة أحكام. وظل ما لا يقل عن 95 شخصا تحت عقوبة الإعدام مع

نهاية عام 2017. وعقب مراجعة تقرير البلد في الاستعراض الدوري الشامل في مايو/ أيار، رفض المغرب التوصيات الداعية إلى إلغاء عقوبة الإعدام فوراً.[99]

نفذت سلطات **دولة فلسطين**، وتحديدا إدارة الأمر الواقع التابعة لحركة "حماس" في قطاع غزة، الإعدام بحق ستة رجال، حيث أُعدم ثلاثة منهم بتاريخ 6 إبريل/ نيسان 2017 بتهمة "التخابر مع السلطات الإسرائيلية"، ولم يتم الإفصاح عن هوياتهم، بينما نُفذ حكم الإعدام بحق الثلاثة الآخرين أشرف أبو ليلى، وهشام العالول، وعبد الله النشار، بتاريخ 25 مايو/ أيار 2017 بتهمة اغتيال مازن الفقهاء، أحد قادة حماس. ونُفذت عمليات الإعدام الست دون مصادقة الرئيس الفلسطيني على الأحكام، وهو ما يخالف القانون الأساسي الفلسطيني لسنة 2003، وقانون الإجراءات الجنائية لسنة 2001. وسجلت منظمة العفو الدولية إصدار محاكم في قطاع غزة أحكام إعدام بحق 16 شخصا، وصدر الحكم بحق أحدهم غيابياً. وظل ما لا يقل عن 33 شخصا تحت عقوبة الإعدام مع نهاية عام 2017.

وأعدمت **المملكة العربية السعودية** 146 شخصا بينهم امرأتان. ويحمل 89 شخصا من الذين أُعدموا الجنسية السعودية، فيما كان الباقون أجانب كما يلي: كينيا (شخص واحد)، مالي (شخص واحد)، نيجيريا (شخص واحد)، فلسطين (شخص واحد)، الهند (شخصان)، سوريا (4 أشخاص) إثيوبيا (3 أشخاص)، الأردن (6 أشخاص)، باكستان (17 شخصا)، اليمن (20 شخصا)، وشخص واحد من جنسية غير معروفة. ونُفذت 87 عملية من تلك الإعدامات على خلفية جرائم قتل، وأربع على خلفية أفعال متعلقة بالإرهاب، و59 عملية على خلفية جرائم متعلقة بالمخدرات، واثنتان على خلفية الاختطاف والتعذيب، واثنتان على خلفية الاغتصاب، وواحدة على خلفية الشعوذة والسحر والزنا. وتمكنت منظمة العفو الدولية من تأكيد صدور حكم واحد فقط بالإعدام، ولكن من المرجح أن يكون عدد الأحكام الصادرة أكثر من ذلك.

وحُكم على الكثير من المتهمين بالإعدام عقب محاكمات جائرة أمام محاكم أدانتهم دون أن تجري تحقيقات ملائمة في مزاعم انتزاع "اعترافاتهم" بالإكراه، بما في ذلك الاعترافات للمنتزعة تحت التعذيب. وفي 11 يوليو/ تموز، أُعدم يوسف علي المشيخص رفقة ثلاثة رجال آخرين على خلفية جرائم متعلقة بالإرهاب مرتكبة في سياق الاحتجاجات المعارضة للحكومة في المنطقة الشرقية عامي 2011 و2012. ويُذكر أن المشيخص أب لطفلين، ولم تعرف عائلته بإعدامه إلا بعد تنفيذ العملية، أي بعد أن شاهد أفراد العائلة الخبر الرسمي على شاشة التلفاز. ويظهر أن المحكمة قد اعتمدت في إدانته على "الاعترافات" التي أخبر يوسف المشيخص المحكمة بأنها انتُزعت منه تحت وطأة التعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة السيئة. وأُعدم سعيد السعيري بتاريخ 13 سبتمبر/ أيلول. ويحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان جميع أشكال الإكراه، مباشرة كانت أم غير مباشرة، وجسدية كانت أم نفسية. وتشمل أشكال الإكراه التعذيب وغيره من أشكال المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة من بين جملة أشكال أخرى. وتنص المعايير الدولية في حقوق الإنسان على حق أقارب السجناء المحكومين بالإعدام في أن يتم إعلامهم رسميا وبشكل مسبق بموعد تنفيذ الإعدام بحيث يتسنى لهم القيام بزيارة أخيرة أو التواصل مع الشخص المُدان، وإعلامه بالإعدام.

---

[99] موقف المملكة المغربية من التوصيات الصادرة عقب استعراض تقريرها الوطني في الدورة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، أغسطس/ آب 2017، الضميمة 1 من نتائج الاستعراض، (http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/UPR/Pages/MAIndex.aspx).

ونظرا للنزاع الداخلي المسلح الدائر بين قوات الحكومة والجماعات المسلحة من غير الدولة في **سوريا**، لم يكن من الممكن أن يتم التأكد من أية معلومات متعلقة بتنفيذ إعدامات أو صدور أحكام بالإعدام بموجب أحكام قضائية في هذا البلد خلال عام 2017.[100]

ونفذت **الإمارات العربية المتحدة** عملية إعدام واحدة، وذلك للمرة الأولى منذ عام 2015، وجاءت على خلفية الاختطاف والاغتصاب والقتل. وصدرت خمسة أحكام بالإعدام، وقامت السلطات بتخفيف 16 حكما بالإعدام وبرأت شخصا واحداً.

ونُفذت عمليتا إعدام على الأقل في **اليمن** على خلفية جريمة الاغتصاب والقتل، وأصدرت المحاكم ما لا يقل عن خمسة أحكام بالإعدام، فيما تم العفو عن شخص، وظل أربعة أشخاص تحت عقوبة الإعدام مع نهاية العام.[101]

---

[100] لا يشمل ذلك التقارير والبلاغات المتعلقة بتنفيذ عمليات إعدام خارج نطاق القضاء وغير ذلك من عمليات القتل غير المشروع التي ترتكبها قوات الحكومة والجماعات المسلحة من غير الدولة في سياق النزاع المسلح، أو الوفيات في الحجز جراء التعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة السيئة.

[101] نظرا للنزاع المسلح الذي اندلع في مارس/ آذار 2015، لا زالت هناك صعوبات تحول دون الحصول على المعلومات المتعلقة باستخدام عقوبة الإعدام، حيث لا شك في صدور عدد أكبر من الأحكام وتنفيذ عمليات إعدام أخرى. ولا تشمل الأرقام التي سجلتها منظمة العفو الدولية التقارير والبلاغات المتعلقة بتنفيذ عمليات إعدام خارج نطاق القضاء وغير ذلك من عمليات القتل غير المشروع التي ترتكبها الجماعات المسلحة من غير الدولة في سياق النزاع المسلح، أو الوفيات في الحجز جراء التعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة السيئة

منطقة إفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى

التوجهات على مستوى المنطقة

شهدت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تراجعا في عدد البلدان التي نفذت عمليات إعدام، حيث سجلت منظمة العفو الدولية تنفيذ عمليات إعدام في بلدين فقط هما الصومال وجنوب السودان، بعد أن وصل العدد إلى خمسة بلدان في 2016.

نُفذت 28 عملية إعدام بواقع 24 عملية في الصومال وعمليتان في جنوب السودان، وشكل ذلك زيادة طفيفة مقارنة بعام 2016 الذي شهد تنفيذ 22 عملية إعدام.

تراجع عدد أحكام الإعدام الصادرة من 1086 حكما في 2016 إلى ما لا يقل عن 878 حكماً في 2017.

أصدرت نيجيريا أكبر عدد من أحكام الإعدام في المنطقة، وظل لديها أكبر عدد من الأشخاص تحت عقوبة الإعدام مع نهاية العام.

ألغت غينيا عقوبة الإعدام بالنسبة لجميع الجرائم، وذلك بعد أن ألغت العقوبة بالنسبة للجرائم العادية عام 2016.

قطعت بوركينا فاسو وتشاد وغامبيا وكينيا شوطا هاما على طريق إلغاء عقوبة الإعدام.

البلد	عمليات الإعدام المسجلة في 2017	أحكام الإعدام المسجلة في 2017	الأشخاص المعروفون تحت عقوبة الإعدام في 2017
بنين	0	0	14
بوتسوانا	0	4	5
بوركينا فاسو	0	0	12
كاميرون	0	0	235
جمهورية إفريقيا الوسطى	0	0	
تشاد	0	0	
جزر القمر	0	0	7
جمهورية الكونغو الديمقراطية	0	22+	+
غينيا الاستوائية	0	2	2

إريتريا	0	0	
إثيوبيا	0	0	10+
غامبيا	0	3	23+
غانا	0	7	160
غينيا	0	0	12
كينيا	0	21+	23+
ليسوتو	0	0	0
ليبيريا	0	0	
ملاوي	0	0	15
مالي	0	10	63
موريتانيا	0	0	90
النيجر	0	0	11+
نيجيريا	0	621	2,285
سيراليون	0	21	39
الصومال	24	24+	124+
جنوب السودان	4	16+	+
السودان	0	17+	+
سوازيلند	0	0	0
تنزانيا	0	5+	496+
أوغندا	0	0	250+
زامبيا	0	94	210
زيمبابوي	0	11	99

حققت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تقدماً ملموسا لمناهضة استخدام عقوبة الإعدام في 2017.

شهد العام انخفاضا في عدد البلدان التي نفذت عمليات إعدام نظرا لقيام الصومال وجنوب السودان فقط بتنفيذ الإعدامات وفق ما سجلته منظمة العفو الدولية من معلومات. كما سُجل تراجع طفيف في عدد البلدان التي أصدرت أحكاما بالإعدام، حيث شهد عام 2017 صدور 15 حكماً مقارنة بصدور 17 حكما

بالإعدام في عام 2016. وبالإضافة إلى ذلك، تراجع عدد الأحكام الصادرة بالإعدام في المنطقة بواقع 19% ليصل إلى 878 حكما في 2017، مقارنة بصدور 1086 حكما في 2016. وتفيد المعلومات التي تلقتها منظمة العفو الدولية بأن بوتسوانا والسودان ونيجيريا كانت البلدان الوحيدة التي نفذت عمليات إعدام في 2016، وامتنعت عن تكرار تنفيذها في 2017.

ولم تطبق غينيا عقوبة الإعدام، أثناء العام، في الواقع الفعلي بالنسبة لجميع الجرائم، وألغت المحكمة العليا في كينيا عقوبة الإعدام إلزاميا في جرائم القتل. كما انضم بلدان ألغيا عقوبة الإعدام، وهما مدغشقر وساوتومي وبرينسيبي، إلى البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام. ووقعت غامبيا على البروتوكول، بينما خطت بوركينا فاسو وتشاد خطوات هامة على طريق إلغاء عقوبة الإعدام عن طريق إصدار أو اقتراح قوانين جديدة.

وأثناء انعقاد دورتها الستين في مايو/ أيار في نيامي عاصمة النيجر، اعتمدت اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب قرارا بشأن الحق في الحياة في إفريقيا.[102] وحث القرار الدول الأطراف في الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ممن فرضت وقفا اختياريا على تنفيذ عمليات الإعدام على أن تخطو خطوات باتجاه إلغاء عقوبة الإعدام، وأهابت بالدول الأطراف الأخرى التي لم تقم بإلغاء عقوبة الإعدام أن تبادر فورا إلى فرض وقف اختياري على الإعدامات فيها.

ولكن وعلى الرغم من قيام بلدين فقط بتنفيذ عمليات إعدام في المنطقة، فقد سجلت منظمة العفو الدولية تنفيذ المزيد من عمليات الإعدام في عام 2017 حيث وصل عددها إلى 28 عملية مقابل 22 عملية إعدام في 2016. وبالإضافة إلى ذلك، تكفلت نيجيريا وحدها بإصدار 71% من أحكام الإعدام المؤكدة في المنطقة خلال عام 2017، وظل لديها مع نهاية العام أكبر عدد من السجناء تحت طائلة الإعدام في المنطقة. كما ابتعدت سيراليون أكثر فأكثر عن درب إلغاء عقوبة الإعدام.

---

[102] اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب "قرار بشأن الحق في الحياة في إفريقيا" (رقم الوثيقة في فهرس اللجنة: ACHPR/Res. 375 (LX) 2017) 22 مايو/ أيار 2017، (http://www.achpr.org/sessions/60th/resolutions/375/).

أبرز التطورات القُطْرية

على الرغم من قيام المحكمة الدستورية في **بنين** بإلغاء عقوبة الإعدام فعليا في جميع الجرائم في قرارها الصادر عام 2016، لم تواكب الجمعية الوطنية هذه الخطوة، ولم تصدر مع نهاية عام 2017 القوانين والتشريعات المطلوبة لإلغاء العقوبة. وظل 14 رجلاً تحت حكم الإعدام مع نهاية العام، وبواقع 10 أشخاص من بنين، واثنان من نيجيريا، وواحد من توغو، وآخر من ساحل العاج.[103]

وأبلغت حكومة **بوتسوانا** منظمةَ العفو الدولية عن عدم تنفيذ عمليات إعدام لديها في 2017. وصدرت أربعة أحكام بالإعدام على خلفية جرائم قتل، وظل خمسة رجال تحت عقوبة الإعدام مع نهاية العام.

ولم تنفذ **بوركينا فاسو** عمليات إعدام ولم تصدر أحكاما بالإعدام أيضا. وظل 12 شخصا مع نهاية العام تحت عقوبة الإعدام. وأنهت الهيئة الدستورية عملها المتعلق بإعداد مسودة دستور شملت مادة تتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام.

ودخل قانون العقوبات المنقح حيز التنفيذ في **تشاد** بعد أن أقرته الجمعية الوطنية في 2016. وينص القانون الجديد على إلغاء عقوبة الإعدام إلا في جريمة "الإرهاب". ولم تصدر المحاكم هناك أحكاما جديدة بالإعدام، ولم تُنفذ عمليات إعدام أيضاً.

وأصدرت المحاكم في **جمهورية الكونغو الديمقراطية** أحكاماً بالإعدام بحق 12 شخصا على الأقل. ولم تُنفذ عمليات إعدام في هذا البلد.

وأظهرت المعلومات الواردة من **غامبيا** صدور ثلاثة أحكام بالإعدام وعدم تنفيذ عمليات إعدام. وظل 23 شخصا تحت عقوبة الإعدام مع نهاية السنة، وبينهم ستة أجانب على النحو التالي: سنغالي واحد، وكاميروني واحد، وغاني واحد، واثنان من نيجيريا. ووقعت غامبيا في سبتمبر/ أيلول على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام.

وأبلغت مصلحة السجون في **غانا** منظمة العفو الدولية بصدور سبعة أحكام بالإعدام، وعدم تنفيذ عمليات إعدام. وظل 160 شخصا تحت عقوبة الإعدام مع نهاية السنة، وبينهم ستة أجانب – واحد من بنين، واثنان من بوركينا فاسو، وثلاثة من نيجيريا. وخلصت بحوث منظمة العفو الدولية إلى عدم قدرة الكثير من السجناء تحت طائلة الإعدام على الطعن في قرارات إدانتهم والأحكام الصادرة بحقهم.[104] وقال معظم الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم من بين السجناء تحت طائلة الإعدام إنهم لا يفهمون بشكل كامل معنى الحق في الاستئناف أو الطعن بالإجراءات، واعتقدوا أنه يتعين عليهم دفع أتعاب باهظة لتوكيل محامٍ للقيام بالطعن نيابة عنهم. ولا ينص القانون على وجوب استئناف قضايا الإعدام، ولا تقوم السلطات القضائية تلقائيا بإحالة تلك القضايا إلى المحاكم الأعلى درجة لمراجعتها. ويجب على السجناء تقديم طلبات استئناف كي يحق لهم ممارسة الحق في الطعن أو الاستئناف. ولكن أظهرت المقابلات مع السجناء تحت طائلة الإعدام أن محامين الحكومة لا ينصحون

---

[103] في 21 فبراير/ شباط 2018، قامت حكومة بنين بتخفيف أحكام إعدام هؤلاء الأشخاص إلى السجن المؤبد.

[104] منظمة العفو الدولية "محبوسون ومنسيون: الحاجة إلى إلغاء عقوبة الإعدام في غانا" (رقم الوثيقة: ACT 50/6268/2017) 12 يوليو/ تموز 2017 (https://www.amnesty.org/en/documents/act50/6268/2017/en/).

موكليهم بشأن الحق في الاستئناف، ولا يقومون بإحالة القضايا للاستئناف تلقائيا نيابة عنهم، حيث ثمة في التعليمات ما يسمح بقيام المحامي بشيء من هذا القبيل. ويُذكر أن غانا هي إحدى الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي ينص على حق جميع من تتم إدانتهم بارتكاب جناية تحمل عقوبة الإعدام بمراجعة قرار الإدانة والحكم أمام محكمة أعلى درجة ومستقلة ومحايدة وصاحبة اختصاص.

وفي **غينيا**، بدأ في ديسمبر/ كانون الأول، سريان قانون منقح للقضاء العسكري ألغى عقوبة الإعدام من قائمة العقوبات التي يجوز تطبيقها على الجرائم الواردة في القانون. وكانت غينيا قبيل صدور القانون من البلدان التي ألغت تطبيق العقوبة بالنسبة للجرائم العادية فقط لأن القانون السابق كان ينص على عقوبة الإعدام في بعض الجرائم الاستثنائية. ويؤدي إسقاط عقوبة الإعدام من القانون المنقح إلى إلغاء عقوبة الإعدام من الناحية الفعلية في جميع الجرائم، وذلك لأن القوانين الغينية لم تعد تنص على تطبيق هذه العقوبة. ومع ذلك، فقد ظل 12 شخصا تحت عقوبة الإعدام مع نهاية العام.

وصدر 21 حكماً بالإعدام في **كينيا**، ولم تُنفذ عمليات إعدام.[105] وأعلنت المحكمة العليا، في ديسمبر/ كانون الأول، أن فرض عقوبة الإعدام إلزاميا في قضايا القتل هو إجراء غير دستوري. ويعني ذلك القرار منح القضاة السلطة الاستنسابية لتقدير الحكم، ولم يعودوا ملزمين إلى الحكم بالإعدام على المتهم في حال إدانته بارتكاب جريمة القتل.

ولم تُنفذ عمليات إعدام أو تصدر أحكام بالإعدام في **موريتانيا**. وأخبرت السلطات منظمة العفو الدولية عن وجود 90 شخصا تحت عقوبة الإعدام مع نهاية العام، وتم تخفيف أحد الأحكام. وقررت محكمة الاستئناف في نوفمبر/ تشرين الثاني إلغاء الحكم بإعدام الصادر في ديسمبر/ كانون الأول 2014 بحق محمد امخيطير عقابا له على تعليقات "زندقة" نشرها على موقع فيسبوك، واستبدلته بالحكم عليه بالسجن سنتين مع دفع غرامة تعادل 145 جنيها استرلينياً. ولكن ظل امخيطير محتجزا مع نهاية العام دون إمكانية تواصله مع المحامي أو اقاربه.

لم تصدر **النيجر** أي حكم بالإعدام، ولم تنفذ أية عملية إعدام أيضاً. واثناء اجتماع مع منظمة العفو الدولية في ديسمبر/كانون الأول، صرح وزير العدل إنه قد تم تقديم خطة مقترحة إلى الحكومة بهدف إلغاء عقوبة الإعدام.

ولم تُنفذ أي عمليات إعدام في **نيجيريا**، وأخبرت مصلحة السجون النيجيرية منظمة العفو الدولية عن صدور أحكام بإعدام 621 شخصا في عام 2017. كما أبلغت المصلحة عن صدور 17 عفواً، وتبرئة 28 شخصا محكوما بالإعدام ووجود 2285 سجينا تحت طائلة الإعدام، وبينهم أربعة أجانب. وتم تخفيف ما مجموعه 68 حكما بالإعدام أثناء العام. وقرر حكام الولايات أثناء اجتماع المجلس الاقتصادي الوطني، في يوليو/ تموز الاختيار، ما بين التوقيع على مذكرات تنفيذ الإعدام أو تخفيف أحكام الإعدام كوسيلة لمعالجة مسألة اكتظاظ السجون.[106] ولكل شخص محكوم بالإعدام الحق في طلب العفو أو تخفيف الحكم، وهو ما يستدعي توافر إجراءات منصفة وملائمة تتيح الفرصة لإبراز جميع الأدلة المواتية من أجل منح الرأفة.

---

[105] لم تنفذ كينيا أية عملية إعدام منذ عام 1987.

[106] المادة 6(4) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والقسم ن، 10(د) من مبادئ المحاكمة العادلة في إفريقيا.

وأعلنت حكومة ولاية أوغون في أغسطس/ آب عن عزمها عدم الاستمرار في تعهدها غير الرسمي بالامتناع عن السماح بتنفيذ الإعدامات. وسنت ولايات بيينيو وباوتشي ولاغوس قوانين تنص على فرض عقوبة الإعدام بالنسبة لجريمة الاختطاف.

وأصدرت **سيراليون** 21 حكما بالإعدام، ولكنها لم تنفذ أية عملية إعدام، وظل 39 شخصا تحت عقوبة الإعدام مع نهاية العام بينهم امرأتان هما ياتا باكار وتينيه نغاباي ستيفن اللتان حكم عليهما بالإعدام في 2 أكتوبر/ تشرين الأول و15 نوفمبر/ تشرين الثاني على التوالي. وفي 6 سبتمبر/ أيلول، حُكم على ستة رجال الشرطة بالإعدام رميا بالرصاص بتهمة التآمر والسطو المشدد. وفي 14 نوفمبر/ تشرين الثاني، حُكم على رجلين بالإعدام رميا بالرصاص على خلفية جريمة السطو المشدد. وفي ورقة نقاشية صدرت في نوفمبر/ شترين الثاني، رفضت الحكومة توصية هيئة مراجعة الدستور بإلغاء عقوبة الإعدام.[107]

ونُفذت 24 عملية إعدام في **الصومال**، حيث نفذت سلطات الحكومة الفيدرالية 12 عملية بينما نفذت سلطات بونتلاند 12 عملية أخرى.[108] وصدر ما لا يقل عن 24 حكما بالإعدام أيضا، وبواقع 8 أحكام أصدرتها السلطات الفيدرالية، و16 حكما أصدرتها سلطات بونتلاند. ومع نهاية العام، ظل 124 شخصا تحت عقوبة الإعدام في البلاد.

وأصدرت **جنوب السودان** ما لا يقل عن 16 حكما بالإعدام وأعدمت أربعة أشخاص، كان اثنان منهم حدثيْن وقت ارتكاب الجريمة.

ولم تسجل منظمة العفو الدولية تنفيذ أي عمليات إعدام في **السودان**، وصدر 17 حكما بالإعدام على الأقل، وحصل 66 محكوما بالإعدام على العفو.

وأخبرت حكومة **زامبيا** منظمة العفو الدولية عن عدم تنفيذ أية عملية إعدام في البلاد. وبلغ مجموع عدد الذين حُكموا بالإعدام 94 شخصا، ولم تصدر قرارات بتخفيف أحكام الإعدام أو منح العفو لمحكومين بالإعدام. ومع نهاية العام، ظل 210 أشخاص تحت عقوبة الإعدام، وقامت المحاكم بتبرئة 19 شخصا. وظل ثلاثة أجانب تحت عقوبة الإعدام، وهم موشي بوغوما (من تنزانيا)، وميكي بهيري (من ملاوي)، وجوزيه أنطونيو غوادي (من موزمبيق). وصرحت الحكومة أن هناك وقف مفروض على تنفيذ عمليات الإعدام منذ عام 1997.

وأخبرت حكومة **زيمبابوي** منظمة العفو الدولية عن عدم تنفيذ اية إعدامات في البلاد، بينما صدر 11 حكما بالإعدام في البلاد. وظل 99 شخصا تحت عقوبة الإعدام مع نهاية السنة، وتم تخفيف الحكم بحق شخصين إلى السجن المؤبد.

---

[107] منظمة العفو الدولية "تقرير منظمة العفو الدولية السنوي 2018/2017" (رقم الوثيقة: POL 10/6700/2018) فبراير/ شباط 2018.

[108] لا تشمل هذه الأرقام التقارير والبلاغات المتعلقة بعمليات قتل غير مشروع نفذتها جماعات المعارضة الصومالية المسلحة من قبيل حركة الشباب.

الملحق 1: أحكام الإعدام وما نفذ من أحكام في 2017

لا يغطي هذا التقرير سوى الاستخدام القضائي لعقوبة الإعدام، ولا يتضمن أرقام حالات الإعدام خارج نطاق القضاء. ولا تنشر منظمة العفو الدولية سوى الأرقام التي تستطيع التأكد منها على نحو معقول، رغم أن الأرقام الحقيقية لبعض البلدان تزيد على ما ننشره بصورة كبيرة. وتخفي بعض الدول عن قصد ما تقوم به من إجراءات بشأن عقوبة الإعدام؛ بينما لا تحتفظ أخرى ببيانات تتضمن الأرقام المتصلة بما يصدر من أحكام أو ما ينفذ منها.

وحيثما تظهر علامة "+" بعد رقم يلي اسم بلد ما-فعلى سبيل المثال، إندونيسيا (47+) -يعني ذلك أن منظمة العفو الدولية قد تمكنت من التأكد من وقوع 47 عملية إعدام، أو صدور أحكام إعدام في إندونيسيا، ولكنها تعتقد أن العدد الحقيقي يزيد عن 47. وحيثما تظهر علامة "+" بعد اسم بلد دون رقم-فعلى سبيل المثال، إيران (+) -فإن ذلك يعني أن منظمة العفو الدولية قد تحققت من وقوع عمليات إعدام أو صدور أحكام بالإعدام (ما يزيد عن واحد) في البلاد، ولكنها لم تتمكن من الحصول على معلومات كافية لتقديم رقم ذي مصداقية للحد الأدنى منها. وعند حساب العدد الإجمالي العالمي أو الإقليمي، فإن علامة (+) قد تعني 2، بما في ذلك للصين.

عمليات الإعدام المسجلة في 2017

الصين (عدة آلاف)
إيران +507
السعودية 146
إيران +125
باكستان +60
مصر +35
الصومال 24 (بونتلاند: 12،
الحكومة الاتحادية 12)
الولايات المتحدة 23
الأردن 15
سنغافورة 8
الكويت 7

بنغلاديش 6
(دولة) فلسطين، سلطات حماس في غزة: 6
أفغانستان 5
ماليزيا +4
اليابان 4
جنوب السودان 4
البحرين 3
بيلاروس +2
اليمن +2
الإمارات العربية المتحدة 1
كوريا الشمالية +
فيتنام +

عمليات الإعدام المسجلة في 2017

الصين (عدة آلاف)
نيجيريا 621
مصر +402
بنغلاديش +273
سري لنكا 218
باكستان +200
الهند 109
زامبيا 94
تايلند 75
العراق +65
إندونيسيا +47
الولايات المتحدة 41
ماليزيا +38
فيتنام +35
الجزائر +27
تونس +25
الصومال +24 (16
بونتلاند، و8 الحكومة
الاتحادية)

الكونغو +22

السودان +17
جنوب السودان +16
(دولة) فلسطين 16،
سلطات حماس في غزة
المغرب/ الصحراء الغربية
+15
الكويت +15
البحرين 15
سنغافورة 15
لبنان +12
أفغانستان +11
زيمبابوي 11
الأردن +10
مالي 10
ترينيداد وتوباغو 9
غانا 7
تنزانيا +5

اليمن +5
الإمارات العربية المتحدة 5
بيلاروس +4
بوتسوانا 4
ليبيا +3
غامبيا 3
غيانا 3
اليابان 3
تايوان 3
ميانمار +2
غينيا الاستوائية 2
جزر ملديف 2
لاوس +1
السعودية +1
بروناي دار السلام 1
قطر 1
إيران +
كوريا الشمالية +

الملحق 2: الدول التي ألغت عقوبة الإعدام والتي واصلت تطبيقها حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2017

ألغى ما يزيد عن ثلثي دول العالم عقوبة الإعدام في القانون أو الواقع الفعلي حتى الآن. وكانت الأرقام، حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2017، على النحو التالي:

دول ألغت العقوبة بالنسبة لجميع الجرائم: 106

دول ألغت العقوبة بالنسبة للجرائم العادية فقط: 7

دول لا تطبق العقوبة في الواقع الفعلي: 29

العدد الإجمالي للدول التي ألغت العقوبة في القانون أو لا تطبقها الواقع الفعلي: 142

دول واصلت تطبيق العقوبة: 56

وفيما يلي قوائم بالدول التي تشملها كل من هذه الفئات الأربع:

1. الدول التي ألغت العقوبة بالنسبة لجميع الجرائم

الدول التي لا تنص قوانينها على عقوبة الإعدام بالنسبة لأية جريمة من الجرائم:

ألبانيا، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، بلجيكا، بنين، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، كندا، كولومبيا، (جمهورية) الكونغو ، جزر كوك، كوستاريكا، ساحل العاج، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، الإكوادور، استونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غينيا، غينيا بيساو، هايتي، الفاتيكان، هندوراس، المجر، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، كيريباتي، قيرغيزستان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا، مدغشقر، مالطا، جزر مارشال، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا، مولدوفا، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، موزمبيق، ناميبيا، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيوي، النرويج، بالاو، بنما، باراغواي، الفلبين، بولندا، البرتغال، رومانيا، رواندا، ساموا، سان مارينو، ساو تومي وبرينسيبي، السنغال، صربيا (بما في ذلك كوسوفو)، سيشيل، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، أسبانيا، سورينام، السويد، سويسرا، تيمور الشرقية، توغو، تركيا، تركمانستان، توفالو، المملكة المتحدة، أوكرانيا، المملكة المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا.

2. الدول التي ألغت العقوبة بالنسبة للجرائم العادية فقط

الدول التي تنص قوانينها على عقوبة الإعدام بالنسبة لجرائم استثنائية فقط من قبيل الجرائم الخاضعة للقانون العسكري أو المرتكبة في ظروف استثنائية:

البرازيل، شيلي، السلفادور، غواتيمالا، إسرائيل، كازاخستان، بيرو.

3. الدول التي لا تطبق العقوبة في الواقع الفعلي

هي الدول التي تواصل تطبيق عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم العادية مثل القتل، ولكن يمكن اعتبارها في مصاف الدول التي لا تطبق العقوبة في الواقع الفعلي نظرا لعدم إقدامها على إعدام أحد في آخر 10 سنوات، ويُعتقد أنه لديها سياسة أو ممارسة راسخة قوامها عدم تنفيذ عمليات الإعدام:

الجزائر، بروناي دار السلام، بوركينا فاسو، كاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، إريتريا، غانا، غرينادا، كينيا، لاوس، ليبيريا، ملاوي، جزر ملديف، مالي، موريتانيا، المغرب/الصحراء الغربية، ميانمار، النيجر، بابوا غينيا الجديدة، روسيا الاتحادية[109]، سيراليون، كوريا الجنوبية (الجمهورية الكورية)، سري لنكا، سوازيلند، طاجيكستان، تنزانيا، تونغا، تونس، زامبيا.

4. الدول التي ما زالت تطبق العقوبة

الدول التي ما زالت تطبق عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم العادية:

أفغانستان، أنتيغوا وباربودا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، باربادوس، بيلاروس، بليز، بوتسوانا، تشاد، الصين، جزر القمر، كوبا ، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الجمهورية الدومنيكية، مصر، غينيا الاستوائية، غامبيا، غيانا، الهند، إندونيسيا، إيران، العراق، جامايكا، اليابان، الأردن، الكويت، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ماليزيا، نيجيريا، كوريا الشمالية(جمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية)، عُمان، باكستان، (دولة) فلسطين، قطر، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وغرينادين، ، المملكة العربية السعودية، سنغافورة، الصومال، جنوب السودان، السودان، سوريا، تايوان، تايلند، ترنيداد وتوباغو، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، فيتنام، اليمن، زيمبابوي.

[109] فرض الاتحاد الروسي وقفاً على تنفيذ أحكام الإعدام في أغسطس عام 1996. ومع ذلك، تم تنفيذ عمليات إعدام في الفترة بين عامي 1996 و1999 في جمهورية الشيشان.

الملحق 3: التصديق على المعاهدات الدولية حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2017

اعتمد المجتمع الدولي أربع معاهدات دولية تنص على إلغاء عقوبة الإعدام. وإحدى هذه تشمل العالم بأسره؛ بينما تختص الثلاث الأخرى بأقاليم بعينها.

وفيما يلي توصيف موجز للمعاهدات الأربع، وقائمة بالدول الأطراف في المعاهدات، وقوائم بالدول التي وقعت على هذه المعاهدات دون أن تصدق عليها، حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2017. (يمكن للدول أن تصبح أطرافاً في المعاهدات إما بالانضمام إليها أو بالتصديق عليها. ويشير التوقيع إلى مقاصد الدولة في أن تصبح طرفاً في وقت لاحق عبر التصديق. والدول ملزمة بمقتضى القانون الدولي باحترام أحكام المعاهدات التي تصبح طرفاً فيها، وبأن لا تفعل ما يمكن أن يحبط هدف وغرض المعاهدة التي وقعت عليها).

البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام

"البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام" ، الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1989، عالمي النطاق. وينص على الإلغاء التام لعقوبة الإعدام، ولكنه يسمح للدول الأطراف بمواصلة تطبيق عقوبة الإعدام في وقت الحرب، إذا ما أعلنت تحفظاً بهذا الأثر في وقت مصادقتها على البروتوكول أو انضمامها إليه. ويمكن لأية دولة طرف في "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" أن تصبح طرفاً في البروتوكول.

الدول الأطراف: ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، أذربيجان، بلجيكا، بنين، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، كابو فيردي، كندا، شيلي، كولومبيا، كوستا ريكا، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومنيكية، إكوادور، السلفادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غينيا-بيساو، هندوراس، المجر، آيسلندا، إيرلندا، إيطاليا، قرغيزستان، لاتفيا، ليبيريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا، مدغشقر ، مالطا، المكسيك، مولدوفا، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، موزمبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، الفلبين، بولندا، البرتغال، رومانيا، رواندا، سان مارينو، ساوتومي وبرينسيبي، صربيا (بما في ذلك كوسوفو)، سيشل، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، أسبانيا، السويد، سويسرا، تيمور الشرقية، توغو، تركيا، تركمانستان، أوكرانيا، المملكة المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا (المجموع:85)

دول وقعت ولم تصدّق: أنغولا، غامبيا (المجموع: 2)

البروتوكول الملحق بالاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان الرامي إلى إلغاء عقوبة الإعدام

"البروتوكول الملحق بالاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان الرامي إلى إلغاء عقوبة الإعدام"، الذي اعتمدته الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية في 1990، ينص على الإلغاء التام لعقوبة الإعدام، ولكنه يسمح للدول بمواصلة تطبيق عقوبة الإعدام في وقت الحرب إذا ما أعلنت تحفظاً بهذا الأثر في وقت التصديق على البروتوكول أو الانضمام إليه. ويمكن لأية دول طرف في "الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان" أن تصبح طرفاً في البروتوكول.

الدول الأطراف: الأرجنتين، البرازيل، شيلي، كوستا ريكا، الجمهورية الدومنيكية، إكوادور، هندوراس، المكسيك، نيكاراغوا، بنما، باراغواي، أوروغواي، فنزويلا (المجموع: 13)

البروتوكول رقم (6) للاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام

"البروتوكول رقم (6) للاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام"، الذي اعتمده مجلس أوروبا في 1983، ينص على إلغاء عقوبة الإعدام في وقت السلم؛ ويجيز للدول الأطراف تطبيق عقوبة الإعدام على الجرائم "في وقت الحرب أو التهديد الوشيك بالحرب". ويمكن لأية دولة طرف في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان أن تصبح طرفاً في البروتوكول.

الدول الأطراف: ألبانيا، أندورا، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، المجر، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا، مالطا، مولدوفا، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، أسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا (المجموع: 46)

دول وقّعت ولم تصدّق: روسيا الاتحادية (المجموع: 1)

البروتوكول رقم (13) لاتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام في جميع الظروف

"البروتوكول رقم (13) للاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام في جميع الظروف"، الذي اعتمده مجلس أوروبا في 2002، ينص على إلغاء عقوبة الإعدام في جميع الظروف، بما في ذلك في زمن الحرب أو التهديد الوشيك بالحرب. ويمكن لأية دولة طرف في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان أن تصبح طرفاً في البروتوكول.

الدول الأطراف: ألبانيا، أندورا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، المجر، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا، مالطا، مولدوفا، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، أسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا (المجموع: 44)

دول وقعت ولم تصدّق: أرمينيا (المجموع: 1)

منظمة العفو الدولية حركة عالمية لحقوق الإنسان. عندما يقع ظلم على أي إنسان فإن الأمر يهمنا جميعاً.

اتصل بنا

info@amnesty.org

+44 (0)20 7413 5500

انضمّ إلى المحادثة

www.facebook.com/AmnestyArabic

@AmnestyAR

أحكام الإعدام وما نُفذ من أحكام في 2017

سجلت منظمة العفو الدولية انخفاضاً في عدد عمليات الإعدام المنفذة، وأحكام الإعدام الصادرة أثناء عام 2017 في مختلف أنحاء العالم، حيث بلغ عدد عمليات الإعدام المنفذة أقل من 1000 عملية، فيما بلغ عدد الأحكام الجديدة أقل من 2600 حكم بالإعدام، أي بتراجع مقداره 4% و17% على التوالي مقارنة بعام 2016. ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض عدد عمليات الإعدام في ثلاثة من البلدان التي نفذت أكبر عدد من الإعدامات في عام 2016، وهي إيران والمملكة العربية السعودية وباكستان. وظلت الصين مجدداً في صدارة قائمة أكثر البلدان تنفيذاً لعمليات الإعدام في العالم، ولكن لا زالت الأرقام ذات الصلة تُعامل معاملة بمثابة أسرار للدولة في هذا البلد.

وقام بلدان، وهما غينيا ومنغوليا، بإلغاء عقوبة الإعدام بالنسبة لجميع الجرائم، فيما انضمت غواتيمالا لقائمة البلدان التي ألغت العقوبة في الجرائم العادية من قبيل القتل.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ظلت إيران والمملكة العربية السعودية والعراق في عداد أكثر بلدان العالم تنفيذاً لعمليات الإعدام. واستأنفت البحرين والأردن والكويت والإمارات العربية المتحدة تنفيذ عمليات الإعدام.

وتحقق تقدم في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وسُجل تنفيذ عمليات إعدام في بلدين فقط هما الصومال وجنوب السودان، أي أقل بواقع ثلاثة بلدان مقارنة بعام 2016، بينما صدرت أحكام بالإعدام في 15 بلداً مقارنة بصدور أحكام في 17 بلداً عام 2016.

واستمر تطبيق عقوبة الإعدام في الكثير من بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشكل مخالف للقانون الدولي لا سيما في ضوء صدور أحكام الإعدام كعقوبة إلزامية في جرائم غير مميتة من قبيل الاتجار بالمخدرات.

وظلت الولايات المتحدة الأمريكية البلد الوحيد الذي نفذ عمليات إعدام في منطقة الأمريكيتين، وذلك للسنة التاسعة على التوالي. وأصدرت ثلاثة بلدان فقط أحكاما بالإعدام، وهي غيانا، وترينيداد توباغو، والولايات المتحدة.

وكانت بيلاروس البلد الوحيد في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى الذي يصدر أحكاماً بالإعدام، وينفذ عمليات إعدام أيضاً.

وتعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في جميع الحالات بلا استثناء، وبصرف النظر عن طبيعة الجريمة وملابساتها، وبراءة المتهم من عدمها، أو صفاته الشخصية، أو الأسلوب الذي تستخدمه الدولة في تنفيذ العقوبة.

رقم الوثيقة: ACT 50/7955/2018 Arabic
أبريل/ نيسان 2018
amnesty.org

منظمة العفو الدولية